

عادل عبد المهدي
سنة في حكم العراق

عادل عبد المهدي
سنة في حكم العراق

سالم جواد الساعدي



جميع الحقوق محفوظة

٢٠٢٠م

العراق - بغداد - المتنبي

عادل عبد المهدي
سنة في حكم العراق
٢٠١٩ - ٢٠١٨

سالم جواد الساعدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ
وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهِمْ
خُشْبٌ مُّسْنَدَةٌ يَحْسِبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ
عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ قَاتَلَهُمُ
اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾

﴿المنافقون / ٤﴾

أنا حتفهم

يَتَّبِعُونَ بَأْنَ مَوْجاً طَآغِيّاً
سَدُّوا عَلَيْهِ مَنَافِذاً وَمَسَارِبَا
كَذَّبُوا فَمَلَأُ فِى الزَّمَانِ قِصَائِدِي
أَبَدَاً تَجُوبُ مَشَارِقَاً وَمَغَارِبَا
أَنَا حَتْفُهُمُ أَلْبُجُ الْبُيُوتِ عَلَيْهِمُ
أُغْرِي الْوَالِدَ بِشْتَمِهِمُ وَالْحَاجِبَا

الجواهري

إلى السيد عادل عبد المهدي

هذه سطورٌ ساخنةٌ نقدُها إليك ..
لقد كُتبتَ عن سنةٍ قضيتها في حكمِ العراق
ستجدُها صريحةً جداً ..
لأنَّ ما حدثَ لا يقبلُ غيرَ الصراحة ..
أملنا أن تستفيدَ منها
لقد جئتُ إلى الحكمِ، وبعد سنةٍ تركتَ الحكم ..
فتأملُ ما حدثَ بين البداية والنهاية!
تأملها بدقّة ..
فالمواطنُ قرأها بوعيه الموحج .. وجرحه النازف
وهو أدقُّ من كلِّ السياسيين ورجالِ الحكم .

سالم

مقدمة:

خلال سنة واحد قضاها في الحكم، أحدث عادل عبد المهدي من الانتكاسات والتراجع والإحباط ما يعادل عشرات السنين.

فقد أهان السيادة العراقية وفسح المجال للامريكان وبعض حكام المنطقة أن يوجهوا اهانتهم للعراق، حتى انهم صادروا اسمه واستخدموه بما يناسبهم، ومع ذلك لم يعترض.

أسقط عادل عبد المهدي هيبة العراق، وجعل كل الدوائر والشخصيات والكيانات السياسية والأحزاب والتشكيلات أقوى من الدولة، وصار الوزير أقوى من رئيس الوزراء.

لقد مرّ على العراق رؤساء ضعاف، لكن أضعفهم كان أقوى بكثير من عادل عبد المهدي، بحيث يمكن القول إنه أضعف رئيس وزراء حكم العراق منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى الآن.

لم يحترم عادل عبد المهدي موقعه، ولم يحترم نفسه، وبقيت
عقدة الضعف التي يعاني منها تتحكم به، وتفسح المجال أمام
تحكّم الآخرين به.

ولم يكن سوى كيان لحمي منتفخ يتكلم بطريقته المملة
وبصوت مرتبك في المؤتمرات الصحفية. وحتى هذه المؤتمرات
ألغاه بعد أن شعر بالخرج من أسئلة الصحفيين، وأعلن ذلك
رسمياً في بادرة غريبة ومضحكة في عالم اليوم.

سنة عادل عبد المهدي كانت سوداء على العراق، سنة
مشؤومة، اعتمد فيها الكذب والتضليل مع الشعب، وانحنى
ضعيفاً أمام السياسيين، فقد كان هدفه ان يبقى جالساً على
كرسيه ينتشي به مع نفسه ولا يكثرث لما يحدث ولما يقال خارج
مكتبه.

الإنجاز الوحيد الذي قام به، هو إزالة بعض الكتل
الكونكريتية، ثم عاد فأرجعها بعد ان تصاعدت التظاهرات

ضده، ويبدو أنه لن يجد في نفسه الشجاعة إلا على هذه الكتل
الجامدة. واللافت أنه عندما كان يأمر بازالتها يصطحب معه
كبار الضباط، وكأنه يتقوى بهم على صبات الاسمنت.

كان عادل عبد المهدي رئيس وزراء بالصورة، أما رؤساء
الوزراء الفعليون، فهم كل وزير وكل مسؤول وكل رئيس
كتلة، إضافة الى مدير مكتبه الذي كان المتسلط عليه والمتحكم
به من الأمام والخلف ومن فوقه ومن تحته.

سنةً بائسةً مرت على العراق، حدثت فيها الكوارث
الاقتصادية، واندلعت فيها التظاهرات الغاضبة، وتفشى فيها
الوباء المييت، (١٩-covid) فايروس (كورونا)^(١)، وهنا ظهر

(١) في الفترة السابقة كانت الفايروسات تطلق على أسماء البلدان مثل: الانفلونزا
الاسبانية. أو على الحيوانات مثل: انفلونزا الخنازير، أو الطيور، او متلازمة الشرق
الاوسط. ولكن منظمة الصحة العالمية وجّهت، إنّ هذه الطريقة بالتسمية غير
صحيحة، لأنّه لا يجوز أن ينسب الفايروس إلى دولة أو حيوانات لأنّه يعطي انطباعاً
بأنّها مسؤولة عنه وعن انتشاره، ولذلك سمي فايروس كورونا بهذه التسمية لان

الوجه المخفي من عادل عبد المهدي، فقد كان القاتل الخائف
الذي تسبب في قتل مئات الشبان وجرح وتعويق الآلاف
منهم.

في هذه الصفحات، جوانب من هذه السنة المشؤومة التي
مرت على العراق، والكتاب يتألف من مقدمة، وخمسة فصول،
وملاحق، وخاتمة.

نسأل الله ان لا يعيدها على شعب العراق الصابر المسكين.

شعبان ١٤٤١هـ

آذار ٢٠٢٠م

بغداد

الفايروس يعد من الناحية البايولوجية من فصيلة الفايروسات التاجية، والتاج باللغة
الانجليزية يسمى Crown.

ولذلك كان أسم covid-١٩ الاسم العلمي لفايروس كورونا، وهو يعني أن CO
اختصاراً لكورونا، ورقم ١٩ اشارة إلى السنة التي انتشر فيها، وحرف D اشارة
إلى كلمة: Disease وهي المرض.

الفصل الأول

عادل عبد المهدي

مسيرة متقلبة بين الأحزاب والأيدولوجيات

- ❖ مسيرة متقلبة بين الأحزاب والأيدولوجيات.
- ❖ والده: السيد (عبد المهدي المتفجي).
- ❖ في حزب البعث (العراق).
- ❖ في الحزب الشيوعي القيادة المركزية (لبنان).
- ❖ في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية (فرنسا).
- ❖ في مجلس الحكم العراقي .
- ❖ اعلان حكومة إياد علاوي .
- ❖ في وزارة المالية.
- ❖ نائبا لرئيس الجمهورية.
- ❖ نائبا لرئيس الجمهورية مرة أخرى .
- ❖ عادل .. وزيرا للنفط .

(ردوا الحجر من حيث جاء
فإن الشر لا يدفعه إلا الشر).

مسيرُهُ متقلبة بين الأحزاب والأيدولوجيات

لا ينفصل الإنسان عن تأريخه، ولا يمكن أن يتنصّل عن مسيرته الثقافية والسياسية، مهما تظاهر بالتلون وتغيير الأزياء، أو يحترف مهنة تغيير المفردات والمصطلحات، في كلامه وخطابه.

والسيد عادل عبد المهدي نموذجٌ بارز في هذا المجال، فقد تقلّب منذ شرح شبابه على أحزاب عدّة وأيدولوجيات متناقضة لا يمكن أن تلتقي في نقطة مشتركة، أو تجتمع في رجل واحد.

ونحن إذ نستعرض السيرة المتقلبة المرتبكة للسيد عادل عبد المهدي لا نقصد من ذلك الإساءة لهذا الرجل، إنّما نبتغي من ذلك الحقيقة، لا سيما بعد أن أصبح من المتصددين للشأن العام ومن حقّ المجتمع أن يعرف تأريخ وثقافة ومدعيات هذا

الرجل الذي يقود المجتمع، ويتصدى لأهم منصب في هذا الجزء المهم من العالم، إنه رئيس وزراء العراق.

فمن حقنا جميعا كعراقيين ان نعرف كل شيء عن عبد المهدي لكي يكون حكمنا على أهلية الرجل علميا وموضوعيا منصفًا وليس عاطفيا أو سطحيًا.

فإن كل ما سيذكر في هذا الفصل موثق بمصادر متعددة، والتي لا يصعب على القارئ الكريم الوصول إليها والتأكد من صحتها، لا سيما وقد عايشنا هذه الاحداث والقضايا بالشكل الذي لا تغيب عن الذاكرة، ولا يخفى أن ذاكرة الشعوب أهم وسيلة للتوثيق وحفظ المعلومات والتاريخ، كما وأنها قد انتشرت في مواقع متعددة في هذا العصر عصر الترقيم والاتصالات السريعة التي لم تبق وثيقة أو حقيقة مخفية.

والده: السيد (عبد المهدي المنتفجي)

ينتسب عادل عبد المهدي إلى عائلة آل شبر المشهورة في العراق، إذ شارك والده عبد المهدي المنتفجي في بعض أحداث ثورة العشرين وما يتصل بها من ظروف وتحركات، حتى أصبح أحد رجالات العهد الملكي.

اشترك في أول حكومة عراقية بعد ثورة العشرين، خلافاً لرأي المرجعية آنذاك التي قاطعت الانتخابات، وعارضت الإنجليز في تشكيل الحكومة الشكلية التي لم تنصف الأكثرية الشيعية في العراق.

فقد عين وزيراً للمعارف (التربية حالياً) وانتخب نائباً في مجلس الأمة عن لواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً) لعدة دورات. كما قد تمّ تعيينه عضواً في مجلس الأعيان، الذي يضم شيوخ العشائر ووجهاء البلد وإن كانوا غير مثقفين، وبعيدين

عن ممارسة العمل السياسي واللعبة الدولية، وقد كان لفترة
نائباً لرئيس مجلس الامة.

كان للسيد عبد المهدي المنتفجي علاقات جيّدة مع العائلة
المالكة في العراق، ومع نوري السعيد، وصالح جبر، وبعض
رجالات وموظفي السفارة الإنجليزية في بغداد، وقد استفاد
من هذه العلاقات، إذ حصل على أراضي زراعية شاسعة في
محافظة ذي قار، شأنه في ذلك شأن أكثر رجال الإقطاع،
والقرييين من السلطة العثمانية والانكليزية في العهد الملكي.

ولكن بعد سقوط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨م
حجزت حكومة عبد الكريم قاسم أمواله وممتلكاته ضمن
قانون الإصلاح الزراعي، وأعدت توزيعها على الفلاحين،
الذين كانوا يعملون فيها بمثابة عبيد لرجال الإقطاع القساة
المتنفذين.

في حزب البعث (العراق):

ولد عادل عبد المهدي عام ١٩٤٢ م في منطقة البتاوين في بغداد، ودرس في (كلية بغداد) الشهيرة في الاعظمية، وهي مدرسة نموذجية أُسست بالأصل لإحتضان أبناء الذوات والعوائل الغنية المترفة، وأبناء التجّار، وكان السيد عادل من هواة السباحة وكرة السلة، ومن أشهر زملائه في الدراسة آنذاك الدكتور إياد علاوي، والمرحوم أحمد الجلبي، وغيرهم من أبناء التجّار والشخصيات السياسية في ذلك العهد.

وفي هذه الفترة انتمى لحزب البعث مع اخويه هشام وباسل عام ١٩٥٩ م وهو لم يبلغ سنّ الرشد القانوني، حيث أصبح من قيادات تنظيمه الطلابي الذي تأسس عام ١٩٦١ باسم الاتحاد الوطني لطلبة العراق.

وكان من قيادات الاضراب الجامعي في مطلع عام ١٩٦٣ الذي استخدم لابعاد نظر عبد الكريم قاسم عن الضربة الحقيقية القادمة من الضباط البعثيين والقوميين في الجيش.

ويقول طالب شبيب، وعلي كريم سعيد، وهما من كبار قيادات حزب البعث ومنظريه، في كتابهما: (عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدّم): «ان عادل عبد المهدي كان معتقلا في معسكر الرشيد خلال انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ م وانه وبعثيون اخرون مثل صالح مهدي عمّاش تمكنوا من السيطرة على المعسكر مما ساعد حظوظ الانقلاب».

تخرّج عبد المهدي من كلية التجارة (الادارة والاقتصاد حاليا) في جامعة بغداد وخدم في الجيش العراقي كضابط احتياط عام ١٩٦٥ م وحصل على الماجستير في فرنسا، وهو على عكس ما يلقّب بالدكتور، فإنّه لا يحمل درجة الدكتوراه،

فلم ينل هذه الدرجة، بل عمل كدبلوماسي بسيط في وزارة الخارجية حتى ما بعد انقلاب البعث في عام ١٩٦٨ م.

فصله السفير العراقي في فرنسا من عمله إثر مشاكسة شخصية.

وبعد نجاح انقلاب البعثيين على حكومة عبد الكريم قاسم انحاز عادل عبد المهدي لجناح البعث اليساري بقيادة (علي صالح السعدي)، في صراعه مع جناح حازم جواد عام ١٩٦٣، وبعد انقلاب عبد السلام عارف عليهم في تشرين الثاني ١٩٦٣، اعتقل عبد المهدي في معتقل الفضيلية. وبعد تشتت تنظيمات البعث في عام ١٩٦٤، شكل بعض انصار السعدي ما سمي بـ(لجنة تنظيم القطر) التي حاولت لمّ البعثيين من جديد، وكان عبد المهدي أحد أعضاء هذه اللجنة.

وقد دخلت هذه اللجنة المذكورة وما تلاها من تنظيمات بعثية يسارية كحزب العمال الثوري في صراع مع القيادة

القطرية الجديدة، المزكاة من ميشيل عفلق التي ضمت: (أحمد حسن البكر، وصادم حسين، وآخرين) حتى انقلاب تموز ١٩٦٨ وسيطرة حزب البعث العربي الإشتراكي على مقاليد الحكم في العراق، فقد طارد حزب البعث حلفاءه السابقين قبل أعدائه، ونصب المشانق في وسط بغداد، وبدأ عهد دموي جديد لم يشهده العراق الحديث من قبل، حيث منعت الكلمة الحرّة، وهورب الفكر الآخر، وزجّ بالشرفاء والأحرار في السجون المظلمة والمعتقلات الرهيبة، ومنها معتقل (قصر النهاية) سيء الصيت.

وكان لخط البعث اليساري الذي ينتمي إليه عادل عبد المهدي حصّة من هذه الهجمة والمطاردات حتى التحقوا كأفراد في حزب البعث (الجناح السوري).

في الحزب الشيوعي القيادة المركزية (لبنان):

انتمى عادل عبد المهدي بعد تركه حزب البعث الى الحزب الشيوعي القيادة المركزية، وكان اسمه الحركي (ابو امل)، إذ اعتنق الشيوعية التي تحارب عقيدة الشعب العراقي، وتحالف قيمه وتقاليده.

وذلك حين خرج من العراق إلى لبنان، ليتحوّل من الايديولوجية القومية العربية، التي تؤمن بالفلسفة العنصرية التي نظّر لها ساطع الحصري في كتبه ومحاضراته وما بثّه في كتب المناهج الدراسية في العراق، وميشيل عفلق، وهو من رجالات التبشير والإستعمار، إلى أيديولوجية أخرى وهي الشيوعية التي تؤمن بالأمية والعامل الإقتصادي الواحد، وهي فلسفة تتناقض تماماً مع الفكر القومي لحزب البعث.

ولا ندري ما هو الفكر الذي بقي مستقرا في عقل عادل عبد المهدي ووعيه الباطن في زحمة هذه الصراعات والتقلبات، هل

هو فكر حزب البعث العربي الاشتراكي وما ينطوي عليه من مقولات كاذبة، وشعارات مخادعة، وصراعات ومؤامرات بين أجنحته واتجاهاته؟.

أم فلسفة الحزب الشيوعي التي تؤمن بالتطلعات الأعمية، والإنتصار للطبقة العاملة والكادحين والفقراء والمحرومين، وإزالة الطبقة من المجتمع البشري، حيث كان عادل عبد المهدي عنصراً من عناصر المعارضة للحزب الشيوعي وأفكاره عندما كان عضواً في حزب البعث؟.

أم أنه بقيّ متذبذباً قلقاً بين الفكرين المتناقضين البعث والشيوعية، لا سيما إذا ما عرفنا أنّ الفكر الشيوعي ومقولاته الفلسفية والاجتماعية تتناقض تماماً مع جذور السيد عادل عبد المهدي وطبيعة نشأته الأقطاعية المترفة على حساب العمّال والفلاحين والفقراء!.

وقد تردد السيد عادل عبد المهدي على سوريا ولبنان حوالي عقد كامل من الزمن بعد عام ١٩٧٢ وهناك اقتراب من منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين، كما تعرف على العديد من قادة المعارضة العراقية مثل (أحمد العزاوي) القيادي البعثي اليساري ووطد علاقته بـ(جلال الطالباني) الذي اسس الاتحاد الوطني الكردستاني في دمشق عام ١٩٧٥ م، بعد انشقاقه عن ملا مصطفى البرزاني.

في نفس السنة شارك عبد المهدي مع آخرين مثل رياض البكري في تشكيل تنظيم من كوادر القيادة المركزية سمي بـ(وحدة القاعدة).

ثم ترك عبد المهدي لبنان نهائيا بعد الاجتياح الاسرائيلي في عام ١٩٨٢ م كما تلاشى تنظيم وحدة القاعدة بعد ذلك.

في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية (فرنسا):

عاد عبد المهدي لفرنسا وهناك عمل في الصحافة والنشر،
ويقول القيادي البعثي السابق صلاح عمر العلي:

(إنّ بداية علاقة عبد المهدي بالمجلس الاعلى للثورة
الاسلامية كانت في رغبة الاخير في نافذة لنشر رؤى المجلس في
اوروبا ومن هناك توطدت العلاقة معه حتى اصبح ممثلا
للمجلس الأعلى في فرنسا، كما عمل عبد المهدي ايضا كممثل
للمجلس الاعلى في كردستان وهناك نسج علاقات جيدة مع
الحزبين الكرديين).

ومن الجدير بالذكر، إنّ طريقة المجلس الأعلى بقيادة رئيسه
السيد محمد باقر الحكيم، في العمل هو البحث عن أبناء
الذوات، والعوائل المترفة والمشهورة، بعيداً عن استقامة
سلوكهم ونظافة تأريخهم، حتى أصبح يعرف في الأوساط
الإجتماعية والسياسية بأن المجلس الأعلى؛ هو حزب الطبقة

الغنية والمترفة، وهذا المنهج في العمل لدى المجلس الأعلى لعلّه هو الذي سبّب له حدوث فجوة كبيرة بينه وبين أوساط المجتمع الذي يرى أنّ الإسلاميين ينبغي أن يعبروا عن هموم الفقراء وتطلعات الشرائح المحرومة.

كما أحدث هذا السلوك من قبل المجلس الأعلى فجوة أكبر بينه وبين الإسلاميين الآخرين، الذين يتمون في الغالب إلى الطبقة الفقيرة أو المتوسطة.

كما أنّ عادل عبد المهدي المعروف بنزعه المادية والنفعية، والإهتمام بذاته، كان ارتباطه بالمجلس الأعلى سيحقق بعض طموحاته المالية والاجتماعية من خلال رؤيته لمستقبل الساحة، وأنّ المجلس الأعلى يمثل مصدراً مالياً جيداً يفوق أحزاب المعارضة العراقية الأخرى، لما يتمتع به من علاقة وطيدة مع إيران، إضافة إلى علاقة آل الحكيم بالتجار، والمتمولين، وبعض رؤساء الدول الإقليمية ورجالها، وخصوصاً دول الخليج.

فيما يجب ان نلاحظ هنا امرا هاما، فبينما كان انتماء عبد المهدي للبعث، ثم الى يسار البعث، ثم الى يسار الحزب الشيوعي، واقتربه من التنظيمات الفلسطينية جزءا من ظاهرة جيل الستينيات السياسية والثقافية المتقلبة، التي كانت تعيش قلق الفكر وصراع الهوية السياسية، شأنه في ذلك شأن اخرين مثل قيس السامرائي وباسل الكبيسي وآخرين كثير، إلا أن تحوّل عبد المهدي الى الاسلام السياسي الشيعي وصعوده فيه بهذه السرعة كان ناتجاً عن ظروف اخرى لعلّ في مقدمتها أن المجلس الأعلى يسعى إلى تكثير كادره من أبناء العوائل السياسية المشهورة، بغض النظر عن واقعهم الفعلي كما أشرنا فيما سبق.

ولهذا فإن عادل عبد المهدي - بتاريخه البعثي والشيوعي - المتقلب وبخلفيته العائلية كنجل وزير سابق مثل مكسبا للمجلس الأعلى، مثلما كان المجلس الأعلى مكسبا لعادل عبد المهدي الذي رشّحه في كل مناسبة تشكيل حكومة بعد عام

٢٠٠٤ لاهم منصب تنفيذي في العراق وهو رئاسة الوزراء.
فلولا المجلس الاعلى لما كان عبد المهدي قد ترشح لكل هذه
المناصب.

كما ان هناك عاملا آخر ساهم في صعود عبد المهدي داخل
المجلس الاعلى، وهو الهالة المخترعة التي أحاط عبد المهدي
نفسه بها، حيث يزعم أنه خبيرٌ إقتصاديٌ كبير يستطيع أن يفهم
فلسفة المشكلة الإقتصادية ليس في العراق فحسب، بل في
العالم، كما كان يتبجح بإجادته اللغتين الفرنسية والإنجليزية
بشكل كبير، وإنه الممثل الوحيد للمجلس الأعلى في أوروبا،
ولكن الحقيقة التي كشفتها الأيام من خلال بعض كتاباته،
ومقابلاته الصحفية، وأحاديثه العامة والخاصة، أنه ليس
كذلك، إذ أنه يمتلك ثقافة محدودة، ومعلومات عامة، ولا
يملك أدوات التنظير التي يجب أن تتوفر لدى كل مثقف أو
منظر في عالم الفكر والسياسة والإقتصاد، كما أنه متواضع في
اللغة الفرنسية، فضلا عن اللغة الإنجليزية.

ومن الطريف أن نذكر أن بعضهم يدّعي ويفهم أنّ صعود
عادل عبد المهدي بهذه السرعة في داخل المجلس الأعلى، ومن
ثمّ إلى رئاسة الوزراء، كونه سيداً من نسل رسول الله، وأنّه
رجلٌ متديّن ويقدم آل البيت وينحدر من هذه الذرية
الطاهرة، وهو رأي يدعو إلى السخرية وأقرب إلى النكتة.

في مجلس الحكم العراقي:

عاد عادل عبد المهدي لبغداد في عام ٢٠٠٣ - تاركا عائلته في فرنسا - وأصبح عضوا مناوبا في مجلس الحكم بالنيابة عن السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية.

هناك لعب أدوارا مهمة أثرت ولا زالت تؤثر على حياة العراقيين، إذ يروي بول بريمر الحاكم المدني الامريكي في كتابه (عام قضيته في العراق) إنّ عبد المهدي طلب منه منح المجلس الاعلى للثورة الاسلامية معاملة تفضيلية خاصة تميّزه عن بقية الأحزاب والحركات الإسلامية، وهو طلب لا يخلو من نزعة أنانية، وتنطوي على استصغار الحركات الأخرى، وقد رفض بريمر ذلك الطلب.

ويقول بريمر أيضاً: أنه طلب من عادل عبد المهدي بعد اعتقال صدام حسين، العمل على تخفيف سياسة اجتثاث البعث وقد وعده عبد المهدي بالمساعدة في ذلك.

وهذا الوعد ليس غريباً على عبد المهدي الذي يرتبط بحزب البعث بجذور عميقة، لا تفصل عن عقله وسلوكه ونشأته الفكرية والسياسية. كما أن تخفيف سياسة اجتثاث البعث تصبُّ في مصلحته الشخصية، ليستطيع من خلال ذلك إعادة اصدقائه البعثيين، وأفراد عائلته إلى السلطة، حيث عيّن اخاه باسل عبد المهدي مستشاراً لوزارة (الرياضة والشباب) في تلك الفترة وقيل وقتها انه قيادي بعثي سابق ومسؤول في اللجنة الاولمبية خلال فترة تولي عدي صدام حسين وحتى عقد التسعينيات، وأنه حصل على استثناء من قانون اجتثاث البعث.

كما يروي علي عبد الامير علاوي الوزير السابق في كتابه (احتلال العراق.. ربحُ الحرب وخسارة السلام) إنّ عبد المهدي هو من اقنع الاعضاء الشيعة في مجلس الحكم بقبول المادة ٦١ فقرة ج من قانون ادارة الدولة الانتقالي التي تمنح سكان ثلاث محافظات حقّ الفيتو على الدستور اذا صوتوا باغلبية الثلثين ضده في الاستفتاء. وكانت هذه المادة شرطاً كردياً للموافقة على القانون.

وفي هذا الصدد يقول بريمر انه طلب من عبد المهدي اقناع الشيعة في مجلس الحكم بالتخلي عن رفضهم لهذه الفقرة.

ويعتقد خبراء القانون أنّ هذه المادة التي ضمّنت فيما بعد في الدستور العراقي، أصبحت عقبة وعقدة في طريق تعديل أي مادة من مواد الدستور، بحيث أصبح الدستور جامداً، لا يمكن تعديله، ولا يحقق طموحات الأمة وتطلعات الشعب وتطوير حياته السياسية وأنظمتها وتنميتها، ولطالما عانت

الحكومات العراقية المتعاقبة من جمود هذه المادة التي شكلت عائقاً، وعقبة كأداء في طريق إجراء أي تعديلٍ يصب في مصلحة العراق وشعبه، بحيث صار إلغاء الدستور أسهل من تعديله، لأنَّ إرادة خمسة عشر محافظة عراقية أصبحت مرهونة بيد ثلاث محافظات فقط، وأنَّ الأكثرية من الشعب صارت أسيرة لدى الأقلية.

وهذا العمري غاية الجمود، إذ يقضي على فكرة الديمقراطية، ويمس فلسفتها بالصميم.

كما أنَّ عادل عبد المهدي رفض صيغة تشكيل (لواء الفلوجة) الذي يهدف إلى حفظ الامن في المدينة ومسك الأرض بعد معركة الفلوجة الاولى في نيسان و ايار ٢٠٠٤ قائلاً: أنَّها خطوة نحو تفكك العراق والحرب الاهلية.

وهذه الرؤية القاصرة والموقف الساذج غير المسؤول كبّد العراق خسائر كثيرة في الأرواح والممتلكات بعد أن تهيأت

الأجواء لتواجد تنظيم القاعدة وتوسعه في تلك المنطقة، بقيادة الإرهابي المقبور (أبو مصعب الزرقاوي) مما أجبر الحكومة العراقية فيما بعد على القيام بعملية عسكرية واسعة، لتطهير مدينة الفلوجة من الإرهابيين.

وما كنا نحتاج إلى كل ذلك لو أنّ عبد المهدي قد منح نفسه فرصة تفهّم الموقف واتخذ القرار السليم في ذلك.

كما يضيف بريمر أيضاً ان عبد المهدي اثنى على العمليات العسكرية ضد جيش المهدي في نفس الفترة قائلاً: (أنّه يجب مواصلة الضغط على مقتدى الصدر).

وهذا هو التناقض بعينه في شخصية عادل عبد المهدي، بحيث يرفض حفظ أمن الفلوجة وفرض القانون فيها من جانب، ويسعى إلى إبادة أبناء الشيعة المحرومين، الذين كان يمكن استيعابهم بدل قتلهم وتصفيتهم الجسدية في العراق الجديد.

اعلان حكومة إياد علاوي:

كان عادل عبد المهدي أحد منافسي إياد علاوي في منصب رئاسة الوزراء، وانتهى به الامر لتولي منصب وزير المالية .

في هذا الصدد يروي بريمر: أنّ الأخضر الابراهيمي أخبره أنّ أحمد الجلبي حاول دعم ترشيح عادل عبد المهدي لرئاسة الوزراء في مقابل منح الجلبي منصب نائب رئيس الجمهورية. وقد قرر الابراهيمي استبعاد عبد المهدي، وطلب من بريمر ابلاغه بذلك فوافق بريمر في مقابل منح عبد المهدي وزارة المالية لضمان دعم المجلس الاعلى للحكومة المقبلة.

وقد بلغت (ميغان اوسيلفان) المستشارة الأمريكية للشؤون الأمنية في العراق وأفغانستان، عبد المهدي بقرار الابراهيمي وبريمر قبيل لقاء عبد المهدي بريمر.

وفي اللقاء، حاول عبد المهدي اقناع بريمر ان (البيت الشيعي) قد قرر ترشيحه و ابراهيم الجعفري لرئاسة الوزراء

وانه شخصياً يحظى بدعم الطالباني والجلبي وعدنان الباججي
وغازي الياور. لكنّ بريمر تجاهل كلامه، وعرض عليه وزارة
المالية، وهنا طرح عبد المهدي فكرة توليه منصب نائب رئاسة
الجمهورية.

وهذا يكشف عن مدى سعي عادل عبد المهدي إلى السلطة،
حيث كان يلهث وراءها خلف الكواليس، ويظهر زهده فيها
في العلن، حتى اشتهرت عنه المقولة التي ورثها عن أبيه كما
يدعي، وهي أنه: (يحمل دائماً استقالته في جيبه) وهي نكتة طالما
تندّر بها العراقيون، حيث لم تعد تنطلي عليهم وهم يرون
حقيقة هذا الرجل المتقلب.

لقد كان إياد علاوي مرشح بريمر المفضّل، بينما كان حسين
الشهرستاني مرشح الابراهيمى المفضّل، وفي النهاية اقتنع
الابراهيمى بعلاوي بعد موافقة أعضاء مجلس الحكم عليه في
اللحظات الأخيرة بطريقة دراماتيكية صادمة.

وهنا اتصل السيد عبد العزيز الحكيم بمعاون بريمر ريتشارد جونز ليطلب بإلحاح اختيار عبد المهدي لمنصب نائب رئيس الجمهورية باعتباره ضرورة ملحة، او منصب وزير الداخلية، كما اتصل عبد المهدي بالابراهيمى ليطلب منصب نائب الرئيس قائلاً: (ان وزارة المالية وظيفة تقنية ولن تستفيد من قدراته في التعامل مع أوساط المجتمع العراقي). لكن الابراهيمى أصر على منحه وزارة المالية ودعمه بريمر في ذلك.

وانتهى الأمر أن يكون السيد الدكتور ابراهيم الجعفري نائباً لرئيس الجمهورية، وأما السيد عادل فقد أصبح وزيراً للمالية.

(واني أقسم بالله قسماً صادقاً لئن بلغني
أنك خنت من فيئ المسلمين شيئاً صغيراً أو
كبيراً لأشدن عليك شدة تدعك قليل الوفر
ثقيل الظهر، ضئيل الأمر والسلام)
الإمام علي يحاسب بعض ولاته.

في وزارة المالية

لقد أشرف عبد المهدي على اعداد أول موازنة للعراق بعد
استعادة السيادة، ويجب ملاحظة ان موازنة الدولة من الناحية
القانونية، هي حصيلة اتفاق سياسي يصوت عليها البرلمان.

ولكن في عام ٢٠٠٤ وفي ظل حكومة إباد علاوي، لم يكن
هناك مجلس نواب عراقي، فكانت الحكومة هي تتولى
الإختصاص التشريعي والتنفيذي في آن واحد، مما يجعل دور
عادل عبد المهدي كوزير للمالية في إعداد الموازنة أساسياً
ومحورياً.

وفي تلك الموازنة التي أعدها عادل عبد المهدي قد أحدث
بدعة خطيرة، وسن سنة سيئة في تاريخ العراق الجديد عادت

عليه بعواقب وخيمة في هدر المال العام، وتهديد وحدة العراق، والتخلف في بنائه وإعمارهِ، وعدم التوازن في توزيع الثروة على أبنائه بالعدل والإنصاف.

وذلك عندما بدأ تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٧م منح البرنامج حصة ١٣٪ من أموال النفط لصالح المحافظات الكوردية الثلاث مع ملاحظة ان من كان يتولى ادارة البرنامج في كوردستان (برنامج الغذاء العالمي) وليس الحزبين الحاكمين حالياً في كردستان.

وفي موازنة النصف الثاني لعام ٢٠٠٣م وموازنة ٢٠٠٤م التي اعدتها وزارة المالية تحت سلطة التحالف المؤقتة لم تزد نسبة المحافظات الكوردية الثلاث عن الـ ٥٪. اما موازنة ٢٠٠٥م التي أعدها عادل عبد المهدي فقد منحت هذه المحافظات - ودون وجود اي تعداد سكاني - نسبة ١٧٪. ولتستمر هذه النسبة حتى عام ٢٠١٧.

ويعدّ هذا الأمر الغريب الذي أثار الدهشة والتساؤلات قفزة في حياة المحافظات الكردية، إذ تحولت من نسبة ٥٪ في عهد بريمر إلى نسبة ١٧٪ في عهد الزميلين البعثيين عادل عبد المهدي وإياد علاوي.

إن هذه الاموال الطائلة قد استفادت من جزء كبير منها بلا شك عائلتا مسعود البرزاني، وجلال الطالباني في الاثراء غير المشروع فيما حَضَرَ البرزاني لتحقيق حلمه بان يكون رئيس دولة كردستان، رغم انه قد فقد شرعيته كرئيس للاقليم منذ سنوات.

ولا شكّ أنّ هذا الإثراء غير المشروع، وسرقة أموال العراق والعراقيين كان بفضل العلاقة التاريخية المشبوهة إلى حدّ العقدة، بين عادل عبد المهدي ومعه المجلس الأعلى من جهة وبين الحزبين الكرديين في الشمال من جهة أخرى، على حساب أبناء الجنوب الذين يعيشون الحرمان منذ عهد صدام المقبور

وإلى اليوم، حتى أن المجلس الأعلى كان يعبر دائماً على لسان
رئيسه، وفي مناسبات كثيرة، أن لدينا حلفاً استراتيجياً مع
الأكراد، وعلاقات تاريخية ثابتة ولا نسمح بتصدع هذا الحلف
أو ضعف هذه العلاقة، وإن كانت هذه العلاقة على حساب
مصلحة العراق عامة أو مصلحة أبناء الجنوب على وجه
الخصوص.

كما أنه وخلال فترة تولي عبد المهدي وزارة المالية قام وزير
الدفاع السابق حازم الشعلان بسحب ما قدر بأكثر من مليار
ومئتي مليون دولار من موازنة وزارة الدفاع لصرفها في عقود
تسليح ثبت فيما بعد أنها فاسدة، ولم تستوفِ أيّاً من شروط
التعاقدات الحكومية، من الناحية القانونية والإدارية،
والتعليقات النافذة.

ويقول الدكتور علي عبد الأمير علاوي الذي تولى وزارة
المالية بعد عادل عبد المهدي، في هذا الصدد: (إن وزارة المالية

تحت ادارة عبد المهدي سمحت لوزارة الدفاع بالحصول على مليار و٧٠٠ مليون دولار من دون التفكير في عواقب هذا التصرف، وان صرف المبلغ حدث بطريقة غير مسيطر عليها وغير مصرح بها مما يعد خرقاً لعدد من القوانين والانظمة).

وهذا الملف المالي الخطير وإن كان قد حسم في النزاهة والقضاء ضد وزير الدفاع حازم الشعلان والحكم عليه غيابياً، إلا أنه ينتظر من يفتحه في يوم ما ضد وزير المالية آنذاك عادل عبد المهدي.

ويضيف د. علي علاوي: أنه لدى مراجعة تقارير الحكومة العراقية في تلك الفترة بخصوص الفساد المالي والاداري قد لاحظ وجود كم كبير من المخالفات للقوانين والتعليقات المتعلقة بادارة المال العام في وزارة المالية خلال عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م.

ولعلّ هذه المخالفات وأمثالها هي التي جعلت دكتور علي
علاوي فيما بعد يعتذر لأكثر من مرة أن يستلم أي وزارة في
الحكومة العراقية لما عرف عنه من نظافة ذات اليد، ورفضه
التغطية على فساد الآخرين والتستر على الوزراء الذين سبقوه
في وزارة المالية.

نائباً لرئيس الجمهورية

بعد انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ التي فاز فيها عادل عبد المهدي بمقعد في الجمعية الوطنية الإنتقالية عبر أصوات قائمة الائتلاف العراقي الموحد المغلقة، رقم ١٦٩ والتي عرفت بالشمعة (وليس اصوات منحت له شخصياً) رشّح المجلس الأعلى عادل عبد المهدي مرة ثانية لرئاسة الوزراء لكنّه خسرّها لصالح الدكتور ابراهيم الجعفري، في مشهد لا يغيب عن الذاكرة.

ثم انتخب نائباً لرئيس الجمهورية في نيسان ٢٠٠٥ ومنصب رئيس الجمهورية كما هو معلوم له صلاحيات محدودة ولكن في عام ٢٠٠٥م كان يطلق عليه (مجلس الرئاسة) المكوّن من رئيس الجمهورية ونائبيه، وله بعض الصلاحيات المهمة، من ضمنها رفض أي قانون يسنّه البرلمان، وهذه الصلاحيات منحت لدورة انتخابية واحدة حسب مادة ١٣٢ من الدستور.

وقد قبل المنصب وأصبح له قصر ومكتب ومستشارون،
وطائرة خاصة، وموكب ما لا يقل عن ٦٠ سيارة رباعية الدفع
بينها سيارات مصفحة، وفوج عسكري كامل من الحماية
وراتب وامتيازات مالية (منافع اجتماعية) رئاسية تبلغ حوالي
المليون دولار شهريا. كما ذكر ذلك هو في إحدى مقابلاته على
قناة السومرية. مما أثار استغراب الطبقات الفقيرة من المجتمع
العراقي التي ما زالت تعيش البؤس والحرمان، أو تحت خطّ
الفقر.

ويروي الدكتور علي علاوي أيضا انه في ايلول ٢٠٠٥م تم
تداول وثيقة بعنوان (تصورات عن مبادئ الحكم في العراق)
قيل ان عبد المهدي كان قد كتبها.

وموجز الوثيقة هو: انّ شيعة العراق سيهيمنون على العراق
كونهم الاغلبية، وهذا ما تضمنه الديموقراطية لهم، وانّ

الاقتصاد وشكل الدولة يجب ان يتحول من المركزية الى الاتحادية والى سلطة المحافظات.

وهذه الرؤية بالإضافة إلى أنها رؤية قاصرة، إلا أن عادل عبد المهدي عمل على خلافها طوال عمله السياسي، حيث جعل إرادة الأغلبية الشيعية في تعديل الدستور رهينة بيد ثلاث محافظات، التي لا تنطبق عرفاً إلا على محافظات الأكراد، أو المنطقة الغربية للعرب السنة.

كما أنه كان يحمل خيرات مدن الجنوب الشيعية وفي مقدمتها البصرة الفيحاء ليقدمها بسخاء إلى الحزبين الكرديين، إذ كان يعيش دائماً عقدة النقص أمامهم، فضلاً عن أن عادل عبد المهدي لم يسع لتطبيق الرؤية التي ينسبها إلى نفسه بأي شكل من الأشكال، وفي فقه القانون هناك قاعدة تقول: (إن من سعى إلى نقض ما تمّ من جهته فسعيه مردود عليه).

نائباً لرئيس الجمهورية مرة أخرى:

فاز عادل عبد المهدي بعضوية مجلس النواب في انتخابات كانون الاول ٢٠٠٥م باصوات قائمته مجدداً، بإسم قائمة (الإتلاف العراقي الموحد) رقم (٥٥٥) إذ رشحه المجلس الأعلى من جديد في عام ٢٠٠٦ لرئاسة الوزراء وخسر هذه الجولة لصالح الدكتور الجعفري مرة أخرى، وبسبب الموقف المتشنج للأكراد ضدّ الجعفري، وبعض البعثيين الذين خسروا حليفهم عادل عبد المهدي، لم يستطع ابراهيم الجعفري أن يمضي في تشكيل الحكومة، مما أدى إلى تنازله عنها لصالح السيد نوري المالكي، أما عادل عبد المهدي، فقد احتضنه رئيس الجمهورية جلال الطالباني نائباً له.

وقد استغل عادل عبد المهدي منصبه نائباً لرئيس الجمهورية لفتح قنوات وعلاقات سياسية وشخصية مع بعض الدول الإقليمية، ومراكز المخابرات الدولية، إذ تتحدث وثيقة سرية أمريكية من وثائق الخارجية الامريكية التي سرّبها موقع

ويكليكس عن لقاء بين مستشار رئيس الوزراء التركي داود اوغلو، والمسؤول عن الملف العراقي في تركيا في حينها (الذي اصبح وزيرا للخارجية ورئيسا للوزراء فيما بعد) ودبلوماسي امريكي زائر لتركيا في ديسمبر ٢٠٠٥م.

في اللقاء صرح اوغلو لضيفه الامريكي انه وآخرون في الحكومة التركية (منهم احمد اوغوز تشيليكول، المدير العام لدائرة الشرق الاوسط في الخارجية التركية، والسفير التركي لاحقا في اسرائيل) قد اعجبوا بعادل عبد المهدي وبطاقمه خلال زيارته لتركيا وانهم شعروا ان عبد المهدي افضل من إياد علاوي.

كما تتحدث وثيقة اخرى عن اجتماع بين الرئيس جلال طالباني والسفير الامريكي زلامي خليل زاد في نوفمبر ٢٠٠٦. وفي الاجتماع يسلم طالباني لخليل زاد وثيقة بعنوان (العقد التاريخي) كتبها عبد المهدي لحل مشكلات العراق عبر اتفاق

بين فئاته الثلاث (الشيعة والسنة والاكراد)، حيث يتضمن الاتفاق الغاء اجتثاث البعث بعد اعدام صدام حسين، وتطبيق المادة ١٤٠ في المناطق المتنازع عليها مع الكورد، والاحتكام للدستور العراقي الدائم.

وتتحدث وثيقة اخرى مؤرخة في اذار ٢٠٠٩م عن ان عبد المهدي اشتكى للامريكان من انهم لم يشكروه على دعمه للاتفاقية الامنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة.

كما انه اشتكى عدة مرات من انّ رئيس الوزراء نوري المالكي ينفرد بالقرارات التنفيذية دون استشارة مجلس الرئاسة وان الجانب الامريكي ايضا ينفرد بمناقشة القرارات المهمة مع المالكي من دون مجلس الرئاسة.

وفي وثيقة اخرى عن اجتماع بين السفير الامريكي كريستوفر هيل، وعادل عبد المهدي في حزيران ٢٠٠٩م يقول هيل: انّ عبد المهدي أخبره انّ هناك تيارا معارضا لتنظيم

استفتاء شعبي بخصوص الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة، وأن هذا شيء جيد، وفي الاجتماع ايضا ايد عبد المهدي المظاهرات التي حصلت في ايران ضد الرئيس الاسبق احمدي نجاد ووصفها بتطور ايجابي.

وبعد اشهر تتحدث وثيقة اخرى عن اجتماع بين عبد المهدي والدبلوماسي الامريكي جيفري فيلتان في ديسمبر ٢٠٠٩م، في الوثيقة يقول الدبلوماسي الامريكي روبرت فورد عن الاجتماع ان عبد المهدي ابدى تأييدا لجولة التراخيص النفطية كما أنه اخبر فيلتان عن لقاءه بالرئيس الفرنسي ساركوزي قبيل الانتخابات الايرانية في حزيران ٢٠٠٩م وأن ساركوزي سأله رأيه عن من سيفوز فيها فتوقع عبد المهدي فوز احمدي نجاد.

ثم زار عبد المهدي طهران وهناك لمس تغيرا في مزاج الايرانيين وأن رئيس البرلمان الايراني علي لاريجاني وقيادات في

الحرس الثوري اخبرت عبد المهدي أنّ المرشح المنافس مير حسين الموسوي سيفوز، وقد ابلغ عبد المهدي ذلك لساركوزي.

وقال عبد المهدي لفيلتمان أنّ خامنئي اخطأ في عدم دعوته مبكراً لقيادات حركة التظاهرات بالهدوء، ونصح عبد المهدي فيلتمان بأنّ على الولايات المتحدة ان لاتسمح بتكون رأي إيراني داخل القيادة الإيرانية يقول بأنّ الولايات المتحدة ضعيفة خصوصاً في الملف الأفغاني والباكستاني لأنّ ذلك سيقوي التيارات المتطرفة داخل إيران.

إنّ هذه الوثائق تكشف تناقضات عبد المهدي، فإنه في الوقت الذي يشغل موقعاً قيادياً في المجلس الأعلى القريب والمدعوم من إيران، إلا أنّ عادل عبد المهدي، ينتقد إيران، بل يسرب أسرار الدولة إلى جهات غربية معادية لإيران.

كما أنه يشكو قرارات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى الأميركيان، في الوقت الذي يدعي أنه ضد التواجد الأميركي في العراق.

وهذا التخبط ليس غريباً على شخصية طالما تنقلت بين الأحزاب والاتجاهات الفكرية المختلفة، حتى أصبح التناقض جزءاً ثابتاً في شخصيته، والتذبذب عنصراً لا ينفك عن مزاجه وحركته، وقد انعكس كل ذلك على أدائه السياسي والحكومي والأخلاقي.

وظل عادل عبد المهدي يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية حتى عام ٢٠١١م، إذ قدّم استقالته إثر ضغط شعبي وسياسي كبير بسبب إرهاب الميزانية العامة للبلاد بمصاريف المناصب السيادية المترفة، إذ أنّ عادل عبد المهدي وحده قد عيّن ١٤٨ مستشاراً كان أكثرهم يعملون بإدارة مشاريعه الخاصة، وبعضهم الآخر (فضائيين)، حيث أنّ هذا

المنصب هو تشريفي بطبيعته، ولا يحتاج إلى هذا الكم الهائل من المستشارين الوهميين، فضلاً عن تخصيص مليون دولار شهرياً كمنافع اجتماعية لمنصبه، وهو منصب تشريفي كما لا يخفى.

فكانت الإستقالة نتيجة هذا الضغط، ولكي يغطّي على فضيحة (مصرف الزوية) التي ظلت تلاحقه أينما حلّ، وستوقف عند هذه الحادثة تفصيلاً في الصفحات القادمة.

عادل .. وزيراً للنفط:

بعد أن بيّنت انتخابات ٢٠١٤ حجم المجلس الأعلى الحقيقي، ابتعد عادل عبد المهدي عن المنافسة على منصب رئاسة الوزراء، واكتفى المجلس الأعلى آنذاك بثلاث وزارات في حكومة الدكتور العبادي، هي: (النفط) لعادل عبد المهدي، و(النقل والمواصلات) لبيان جبر الزبيدي، و(الشباب والرياضة) لعبد الحسين عبطان، وهو شابٌ غير مثقف، وليس له خبرة أو تجربة سياسية وإدارية كافية، كما أنه لا يمتلك شهادة أكاديمية، ولكنه يتصف بالحركة (البازارية).

ومنذ تولي عادل عبد المهدي منصب وزير النفط في تلك الحكومة، أتهمت الوزارة بصفقات فساد كبيرة، وتلقي رشاوى من شركات عالمية مقابل منحها رخص (جولة تراخيص نفطية)، كما كشفت تحقيقات أجرتها مؤسستان إعلاميتان - أمريكية وأسترالية- في مطلع نيسان ٢٠١٦م، أن شركة (يونا أويا) والتي ترتبط بعلاقات جيدة مع مسؤولين عراقيين،

دفعت رشاوى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، وذلك في
١٦ / ١٢ / ٢٠١٥ م، كما كشفت بأنّ هذه الشركة لها أذرع
خارج العراق، وقد ضغطت على مسؤولين عراقيين في هيئة
النزاهة العراقية، من أجل التغطية على هذه الفضيحة، وعدم
استدعاء عادل عبد المهدي إلى التحقيق. وبالفعل قد حصل
ذلك، وتمّ غلق الملف في آب ٢٠١٦ م والاكتفاء بالتحقيق مع
موظفين عاديين في الوزارة .

والجدير بالذكر أنّ عبد المهدي، ومنذ اليوم الأول لتوليه
وزارة النفط قام بعدة تغييرات في مواقع مهمة في الوزارة،
وعيّن أناسا قريبين منه في تلك المواقع، من أجل ضمان تمرير
الصفقات المشبوهة، والتلاعب بالثروات الوطنية، والسماح
للمجلس الأعلى بالتمدد في الوزارة، من خلال إقامة اللجنة
الإقتصادية للمجلس الأعلى في مبنى وزارة النفط، ومنح
الشركات القريبة منهم عقوداً مخالفة للقانون والانظمة
والضوابط التي تعمل عليها الوزارة، حيث جعل وزارة النفط

بقرة حلوب للمجلس الأعلى، والعناصر النفعية التي ترتبط به.

وفي ذلك الوقت ظهرت تقارير تؤكد شراء عبد المهدي لـ ٢٨٪ من أسهم مصرف الوركاء، مقابل مبلغ ٨٧ مليون دولار.

وكعادته بالتلويح بالإستقالة، وبعد تنامي ملفات الفساد، والنقمة الشعبية حوله وبعض الوزراء الآخرين، فقد قرر إعلان استقالته عندما شعر أن رئيس الوزراء الدكتور العبادي ماضٍ بإجراء تغيير وزاري حاسم، واستيزار وزراء تكنوقراط آخرين، لقيادة العراق في تلك المرحلة الصعبة، وقد تم ذلك بالفعل في عام ٢٠١٦ حيث ترك العمل في الوزارة، ووجه الوكيل الأقدم فيها (فياض حسن نعمة) بإدارة شؤون الوزارة، وذلك قبل تصويت البرلمان على التغيير الوزاري.

إذ ترك المنصب من دون أدنى شعور بالمسؤولية، حسب
الطريقة التي أطلقها فيما بعد (الغياب الطوعي). وهو مصطلح
غريب يكاد يكون مادة للتندر لدى خبراء القانون ورجال
السياسة والإعلام.

الفصل الثاني

الوصول إلى السلطة .. الحلم

- ❖ الوصول إلى السلطة .. الحلم .
- ❖ عادل .. الشخصية الضعيفة القلقة .
- ❖ عقدة الثقافة والإقتصاد .
- ❖ بنك الزوية .

(من ملك استأثر)
الإمام علي

الوصول إلى السلطة .. الحلم:

لا تخلو الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٨م في دورتها الخامسة من ظروف صعبة ومعقدة، حيث لم تفرز كتلة كبيرة متفق عليها، مع قلّة نسبة المشاركة بالانتخابات في عموم العراق، إضافة إلى مخلفات وتداعيات حرب تحرير العراق من داعش الإرهابي.

ومن جانب آخر فإنّ رئيس الوزراء المتصدي الدكتور حيدر العبادي، الذي قاد حرب تحرير العراق والانتصار على داعش، والعبور بالعراق من سياسة الفوضى، والتراجع الإقتصادي نتيجة انخفاض اسعار النفط، إلى الاستقرار المالي والسياسي، والاجتماعي، والعودة بالعراق إلى موقعه المتوازن في علاقاته الخارجية، فقد تعرض العبادي إلى الانحسار وعدم السيطرة نتيجة احداث البصرة، وخروج المظاهرات العنيفة المطالبة

بالحقوق وفرص العمل والتعيين، إضافة إلى أنّ الحزبين الكرديين انتهزا فرصة هذا التراجع والانحسار ليعقدا صفقة سرية مع حليفهم القديم والدائم عادل عبد المهدي ليكون أداة طيعة بأيديهم، حيث وعدهم بإيقاف كل مشاريع الإصلاح التي بدأها العبادي، وفي مقدمتها إعادة نسبة ١٧٪ من الميزانية الاتحادية للإقليم، وتقديم كركوك على طبق من ذهب لهم.

إنّ كل هذه الظروف والتعقيدات التي تجمعت لتهيئ الأجواء لوصول شخصية ضعيفة قد قاربت الثمانين عاماً من العمر، ولكنها ما زالت تعيش أحلام اليقظة في أن يكون أسمها في سجل رؤساء العراق وتأريخه السياسي.

وأما الكتل الشيعية التي لم تنفق على شيء فقد أجاد الحوار معها، الشخص الصامت الغامض (محمد الهاشمي) ابو جهاد، والذي ستوقف عند دراسة شخصيته وتحليلها، ودورها الغريب في المعادلة السياسية العراقية.

حيث وعد ابو جهاد السيد مقتدى الصدر، بأنّ عادل عبد المهدي مستعدّ للتوقيع على أي شيء تطلبونه، وسيمنح التيار الصدري منصب الأمين العام لمجلس الوزراء، ووزارات سيادية أخرى، وأنه سيفتح أي ملف تريدون فتحه، ويغلق أي ملف تريدون غلقه.

وعلى هذا فلم يجد السيد مقتدى الصدر أي مانع من تولي عادل عبد المهدي، لا سيما أنّ مقتدى الصدر كان يرغب بشدة بإبعاد منصب رئاسة الوزراء عن حزب الدعوة.

أمّا هادي العامري فهو ظاهرة صوتية نشاز، أفرزتها حرب داعش، وبحكم إرتباطه التاريخي بالمجلس الأعلى، إذ كان يمثل فيلق بدر الجناح العسكري للمجلس الأعلى، فقد وجد ضالته في عادل عبد المهدي الصديق القديم، والشخصية المخترعة في عالم السياسة والاقتصاد.

إنّ كل هذه الظروف التي تتجمع في خبايا الظلام، استطاعت أن تصنع من عادل عبد المهدي رئيساً للوزراء، حتى أننا استيقظنا على هذا الخبر الصادم، الذي لا يكاد أن يصدّق، لا سيما وأنّه قبل تكليفه بأسبوع واحد قد نشر مقالاً يحمل عنوان، (أشكركم فالشروط غير متوفرة). والتي يشكر فيها كل من طرح أسمه لتولي رئاسة الوزراء، وإنّ ظروف البلاد لا تسمح له بأن يكون رئيساً للوزراء لأنّ الشروط التي يحتاجها هذا المنصب لكي ينجح فيه غير متوفرة فعلاً.

ويرى محللون سياسيون بأنّ هذه المقالة كانت لإبعاد الأضواء عنه، لتسير المفاوضات في الغرف المعتمة، على ما يرام، وإلا كيف يمكن أن تتوفر هذه الشروط في إسبوع واحد لكي يقبلها

عادل .. الشخصية الضعيفة القلقة:

عرف عادل عبد المهدي طريق الوصول إلى الواجهة منذ ستينيات القرن الماضي، إذ كان يتمايل ويتنقل من تيارٍ إلى تيار، ومن حزبٍ إلى حزب، ومن إيديولوجية إلى إيديولوجية أخرى، وكأنه مضيّع يبحث عن هدىً يذّله طريق السلطة والحكم، حتى مطلع الثمانينيات وتصاعد التحرك الإسلامي في العراق وخارجه، واكتساحه لأكثر مواقع المعارضة العراقية، وانتصار الامام الخميني وتأسيس الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩م.

فقد استغل مجموعة من الأشخاص تلك الأجواء وشعروا بأن المستقبل السياسي سيكون لصالح المد الثوري الإسلامي، فتحولوا من انتماءاتهم السابقة الى الانتماء الإسلامي المتصاعد، وكان اختيارهم يقع على (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) فقد كان واضحاً أنه مشروع إيران الأكبر في القضية

العراقية، وكان موضع رعاية ودعم وإشراف السلطات العليا في إيران.

كما أن آليات المجلس الأعلى كانت سهلة تمكّن الباحثين عن الفرص والأضواء الى التسلل في تشكيلاته، لا سيما أبناء الذوات، وأصحاب التأريخ السياسي في العراق، فقد كانت قيادة المجلس تريد تنمية حجمه بأي شكل من الأشكال.

ومن الطريف أن نذكر أنّ (الطبيب دهام الشيخ ضاري الفياض) الذي وصل إلى طهران في منتصف الثمانينيات، وسرعان ما تمّ احتضانه من قبل السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى، وبقي يعمل كطبيب قريب من المجلس الأعلى، إلا أنّ المفارقة التي صدمت الجميع؛ هي رجوعه المفاجئ إلى بغداد، والظهور على شاشة التلفزيون العراقي، وهو يتحدث بتفصيل عن علاقته بالمجلس الأعلى، ويكشف

بعض اسرار العمل السياسي لدى السيد الحكيم، والمعارضة العراقية.

وهذه الحادثة التي ولدت صدمة ليس لدى السيد الحكيم فحسب، بل في الأوساط العراقية المهاجرة آنذاك، ومع ذلك فلم يغيّر السيد الحكيم طريقته ونهجه في تقريب واحتضان هذه النماذج من ابناء الذوات والأسر المعروفة.

فكان عادل عبد المهدي أحد هؤلاء النماذج الذين ارتبطوا بالمجلس الأعلى في تلك الفترة، فقرر أن يترك الشيوعية التي اعتنقها، إذ أنّها لم تحقق طموحاته الشخصية، ليدخل الى تشكيلات المجلس الأعلى، ولم يكن الأمر صعباً عليه في تغيير الولاء والانتماء، فلقد تحول سابقاً من البعث الى البعث اليساري، ومنه الى الشيوعية، ثم الشيوعية الماوية، ولم يكتب أي نقد للانتماء السابق كما جرت عادة المثقفين السياسيين في هذه التحولات المفصلية القائمة على أسس فكرية، كما فعل

ذلك الشيوعي المثقف البارز (مالك سيف) في كتابه القيم (للتاريخ لسان) إذ نقد تجربته في الحزب الشيوعي من داخله، وكان كتاباً يصلح أن يكون وثيقة مهمة لكل من يريد أن يقرأ عن تجربة الحزب الشيوعي وتأريخه المليء بالصراعات والإنشاقات، فلقد ابقى عادل عبد المهدي العلاقة مع ماضيه ومع رفاق دربه - أو دروبه - مفتوحة لوقت الحاجة، ولم يحرك ساكناً في ملفات تلك الحقبة التي عاشها قلقاً ومتقلباً، كما سنلاحظ ذلك في الصفحات القادمة.

إنّ مثل هذه التنقلات تتطلب بالدرجة الأولى، الظهور بمظهر الضعف حتى لا يثير ارتياب أصحاب الكيان الجديد، فالضعيف المسالم الوديع يمر بسهولة على هذه الممرات، ويأخذ مكانه آمناً في الانتماء الجديد، والأهم من ذلك أنّه يُشجّع أقطاب الكيان الجديد على استغلاله في منافسات القوة السائدة في كل تشكيل تنظيمي، لأنّ أصحاب هذه الكيانات يبحثون

دائماً عن العنصر المطيع غير المشاكس لهم في عملهم واتخاذ قراراتهم.

لقد نجحت استراتيجية الضعف التي اعتمدها عادل عبد المهدي في بروزه داخل تشكيلات المجلس الأعلى، ومع تقدم السنوات وما شهدته القضية العراقية من تطورات في التسعينيات من احتلال الكويت، والانتفاضة الشعبانية، والإعلان عن تشكيل إقليم كردستان في منطقة محمية دولياً، وجد عبد المهدي أن المستقبل بات ضاحكاً بوجه الكرد، وكان واضحاً أن الزعامات الكردية ستكون صاحبة زعامة في مرحلة ما بعد صدام، فنسج علاقاته الوثيقة معهم، وصار يفكر بطريقة كردية، ويبالغ في إظهار حرصه على مصالح الكرد وتقديم الخدمات لهم.

في مجلس الحكم الذي تشكل عام ٢٠٠٣م، كان عادل عبد المهدي، رجل الكرد داخل الكيان الشيعي، وعندما كتبوا

قانون إدارة الدولة، كان متحمساً لوضع الأسس التي تتيح للکرد تشكيل إقليمهم، ولم ينسوا له هذه الخدمة الجليلة.

كما لم ينس له الزعماء الكرد الخدمة الأكثر أهمية التي قدمها لهم عندما تولى وزارة المالية إذ منح الإقليم نسبة (١٧٪) من الموازنة الاتحادية.

في المجلس الأعلى وبعد وفاة السيد عبد العزيز الحكيم، أظهر عادل عبد المهدي طاعة مفرطة لرئيس المجلس الجديد الشاب الأنيق المترف عمار الحكيم، وكان يتعامل معه على أنه الزعيم الكبير وهو الموظف الصغير بين يديه، مع فارق السن والتجربة، وكان ذلك السلوك منه قد جرى بتخطيط ممتاز ضمن استراتيجية الضعف التي اعتمدها.

ومن الملاحظ أنّ عمّار الحكيم قد واجه معارضة شديدة من أقطاب المجلس الأعلى، أمثال الشيخ همام حمودي، وبيان جبر، والسيد صدر الدين القبانجي، وغيرهم إلا أنّ عادل عبد

المهدي كان يدافع عن عمار الحكيم واستحقاقه زعامة المجلس الأعلى خلفاً لوالده.

فلقد أدرك عبد المهدي أن السيد عمار الحكيم يعيش هاجس الزعامة والتسلط، فأظهر له الولاء، وبالغ في الانحناء أمامه ليكسب دعمه ويكون مرشحاً المتقدم على غيره، في كل مناسبة لتوزيع المناصب.

إن استراتيجية الضعف، التي استخدمها عادل عبد المهدي مع السيد عمار الحكيم، هي نفسها الاستراتيجية التي استخدمها مع السيد مقتدى الصدر، وهو الآخر ينتهج أسلوب السيطرة المطلقة والنزعة الزعامية، فقصدته عادل عبد المهدي، بنظرة مثبتة على الأرض، وانحناءة ظهر كبيرة، وهذا ما يريده مقتدى الصدر بالضبط.

لقد جرّبهُ مقتدى الصدر عدة مرات، ليكتشف أمره، فوجده صادقاً في ضعفه، وكان من ذلك أن أهانه قبل تكليفه

بأن بعث اليه يطلب حضوره الى منطقة (الحنانة) في النجف الأشرف، ثم أبقاه ينتظر طويلاً، وأرسل اليه من يخبره بأن (السيد مشغول) فعاد الى بغداد، إذ لم يشعر بالإهانة أو ينزعج منها، ولم يقطع اتصالاته الهاتفية بالسيد مقتدى الصدر ورسائله اليه، فتأكد الأخير أن عادل عبد المهدي هو المناسب لتوجهاته، لأنه ضعيف، غير أن قوّته تكمن في ضعفه.

ومن يومها صار مقتدى الصدر يصفه بـ (الطرطور) عندما يأتي الكلام على ذكر عادل عبد المهدي، كما يذكر ذلك بعض المقربين من مقتدى الصدر.

إنّ عادل عبد المهدي قد اعتمد استراتيجية الضعف، ونجح بها في الوصول الى حلم حياته، ولا يهيمه كل التنازلات التي قدمها، وسيقدمها بعد توليه منصب رئيس الوزراء حتى فرض عليه وزراء فاسدين وسارقين، المهم أن يبقى يحمل هو عنوان رئيس الوزراء ليس إلا.

(من قال أنا عالم فهو جاهل نأن)
عمر بن الخطاب

عقدہ الثقافۃ والاقتصاد:

لقد أحاط عادل عبد المهدي نفسه بهالة مزيقة، وهي أنه من المفكرين والمثقفين، وأنه خبير ومنظر إقتصادي كبير، حتى أنه عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية كان يعقد جلسات خاصة، ودعوات عشاء، وإفطارات رمضانية في قصره المنيق لمجموعة من الكتاب والمثقفين في بغداد، ويحاول أن يقرب بعض الإعلاميين والكتاب، ويقدم لهم المساعدات، بشكل ملفت للنظر.

وقد ساعدته في ذلك السنوات التي قضاها في فرنسا، وشهادة الماجستير في الاقتصاد التي حصل عليها من أحد معاهد باريس، وجدير بالذكر أن العراق في السبعينيات من القرن الماضي، كان يبعث الطلبة بالمئات إلى أمريكا وفرنسا وبريطانيا، من أجل إكمال دراساتهم العليا، وأن العراق زاخرٌ

بحملة شهادة الدكتوراه لا الماجستير في علم الإقتصاد، من
أعرق جامعة في فرنسا وهي السوربون.

وهذه الكفاءات عملت في مختلف المجالات الأكاديمية في
العراق، ولم تدع يوماً بأئها منظرة إقتصادية، أو تمتلك رؤية
فلسفية لحلّ مشكلات الإقتصاد في العراق والعالم.

لقد استطاع عبد المهدي أن يخدم المجلس الأعلى بهذه
الأكذوبة (الخبير الإقتصادي)، فراح المجلس يسعى للترويج
لشخصيته الإقتصادية الفذة!!، لا سيما وإنّ المجلس الأعلى
يفتقر إلى الكفاءات العلمية والثقافية، مما جعله يفتخر دائماً
بوجود عادل عبد المهدي في صفوفه، ومما يدلّ على ضعف
كفاءات المجلس وقتهم، هو كثرة ترشيحه للسيد بيان جبر في
أكثر من موقع، وكأنّه كما يقول المثل البغدادي: (ماكو بالبلد
إلا هل ولد).

إنّ من الواضح في الأوساط الثقافية والعلمية بأنّ الشخص
يقيم من خلال نتاجاته العلمية، ومؤلفاته التي تفرض نفسها
على الوسط العلمي والمراكز البحثية، فإنّ مجرد الإدعاء بذلك
لا يكفي لأن يمنح المدعي الكفاءة العلمية.

إنّ صفحات المجلات العلمية ورفوف المكتبات العربية،
تخلو من أي نتاج علمي متميز للسيد عادل عبد المهدي في
الإقتصاد، ما خلا بعض المؤلفات البسيطة غير المشهورة،
والتي لا يهتم بها المختصون في علم الإقتصاد، وإنّ هذه
المؤلفات على قلّتها لا تجعل منه خيرا يشار إليه في الإقتصاد،
أو في الإجماع السياسي.

ويستطيع القارئ الكريم الرجوع إلى المقالات التي كان
يكتبها في مجلّة النور اللندنية في عقد التسعينات، وفي الفترة
التي تلت استقالته من حكومة العبادي، حتى تكلفه برئاسة
الوزراء ليكتشف مدى التهافت والضعف والتناقض في هذه

الكتابات، وعدم تمكنه من استخدام المصطلحات الاقتصادية بدقّة كما يفهمها المختصون.

وكنموذج على ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أنّه كان يستخدم مصطلح (الدولة الريعية) بمعنيين متناقضين في أكثر من مقالٍ أو حديث متلفز، فتارة يعرّف الدولة الريعية هي الدولة التي توفّر لمواطنيها كل السلع والخدمات، والتي تكون أشبه بالدولة الإشتراكية، وتارة أخرى يستعمل مصطلح (الدولة الريعية) للتعبير عن الدولة التي لا تتدخل في النشاط الإقتصادي، وهو ما يعرف في علم الإقتصاد بالدولة الحارسة.

كما أنّ بعض مقالاته والتي ينشرها على الصحيفة الألكترونية، موقع (كتابات) وفي بعض الصحف المحلية تناولت الشان السياسي في العراق، لا سيما انتقاده لطريقة الحكومة في معالجة مظاهرات محافظة البصرة، قائلاً أنّه كان سينتفض مع البصريين لو أنّه يعيش نفس معاناتهم.

ولكنّ الغريب في الأمر أنّه عندما تولى منصب رئاسة الوزراء وانتفض عليه الشعب نسي تنظيراته الطوباوية، إذ واجه الشعب الأعزل بالرصاص الحيّ، بمختلف الأسلحة، منها استعمال (القناص)، في ظاهرة غريبة على المجتمع الإنساني، إذ أنّ القناص لم يستخدم في قمع أي انتفاضة شعبية مهما كانت واسعة وعارمة.

(لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)

الإمام علي

بنك الزوية:

في ليلة الثلاثين من تموز ٢٠٠٩م وفي منطقة الكرادة الشرقية في بغداد، حصل حدث أمني خطير، إذ هاجمت عصابة مسلحة مصرف الرافدين / فرع الزوية، الذي يقع على مسافة ١٠٠ متر من منزل نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي آنذاك، إنّ هذا المصرف المحصن بطبيعته، يكون أكثر تحصيناً لأنه يقع بالقرب من المنطقة الخضراء المحصنة هي الأخرى. وكانت حصيلة هذا الهجوم على المصرف مقتل بعض حمايات المصرف، وسرقة المليارات من الدنانير، وفي فجر اليوم التالي شاعت الأخبار بأنّ حماية عادل عبد المهدي، ومن ضمنهم بعض أقاربه هم العصابة المسؤولة عن هذا الهجوم الإجرامي.

في تلك الليلة هرع عادل عبد المهدي وهو يرتدي ملابس غير رسمية إلى منزل السيد نوري المالكي رئيس الوزراء، وهو في حالة ذعر وارتباك وقلق شديد، يطلب منه بالتماس ان يتدخل شخصيا لمعالجة الأمر، والأهم من ذلك هو أن يبعده عن دائرة الإتهام. كما ذكر ذلك المالكي في أكثر من مناسبة.

لم يكتفِ عادل عبد المهدي بالتوسط لدى المالكي، فقد توجه إلى اللواء عبد الكريم خلف، الذي كان يشغل منصب مدير العمليات في وزارة الداخلية آنذاك، ليخرج عبد المهدي من دائرة الإتهام، وقد حدث ذلك بالفعل، إذ صرح عبد الكريم خلف لـ(راديو سوا) بعد يومين من الحادث، بأن من قام بالسرقة هم أفراد من الجيش العراقي، مكلفون بحماية منزل نائب رئيس الجمهورية، وليسوا من حمايته الشخصيين، وانتهى التحقيق بإتهام بعض العناصر والحكم عليهم بالإعدام لاحقاً.

وبهذه السرعة أسدل الستار على هذه الجريمة في ظاهر الأمر، إلا أنّ احساس الجماهير ووعيها الخاص لم يصدّق الرواية المفتعلة، وبقيت تعتقد على أنّ حماية عادل عبد المهدي هي العصابة المجرمة التي هاجمت مصرف الزوية.

واللافت في الأمر أنّ عادل عبد المهدي لم ينس هذه الخدمة التي قدمها اللواء عبد الكريم خلف له في قصة بنك الزوية، إذ كافأه بعد توليه منصب رئاسة الوزراء، فقد عين اللواء عبد الكريم خلف ناطقاً رسمياً بإسم القائد العام للقوات المسلحة، بعد أن كان متقاعداً، وغير مرحب به في الأوساط العسكرية والأمنية. وسيلاحظ القارئ اللبيب كيف أنّ عبد الكريم خلف كان له دور كبير في التغطية الإعلامية على جرائم (القناص)، الذي كان يقتل الشبان المتظاهرين من فوق سطوح البنايات العالية في بغداد وبعض المحافظات، وقمع المتظاهرين والشباب السلميين الذين خرجوا يهتفون بصدور عارية وإياد عزلاء.

وعلى الرغم من أنّ التحقيقات الرسمية قد برأت ساحة عادل عبد المهدي من هذه التهمة، وهي سرقة بنك الزوية، إلا أنّ هذه الحادثة الإجرامية ظلّت تلاحقه بتأنيب الضمير من ناحية، فضلاً عن تنابز بعض السياسيين فيما بينهم كلما ذكرت الحادثة، ومع الزمن أصبح يلقب عادل في الأوساط السياسية والشعبية بـ(عادل زوية)، حتى أنّ بعض السياسيين يجهرون بهذا اللقب من دون تحفظ أو خجل.

الفصل الثالث

الحكومة الهزيلة

- ❖ الحكومة الهزيلة.
- ❖ أبو جهاد الشخصية الخطرة.
- ❖ عادل .. والحين إلى البعث .
- ❖ قصة اعدام صدام حسين.
- ❖ وزراء بعثيون.
- ❖ وزراء داعشيون.

(وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من
نظرك في استجلاب الخراج لأنّ ذلك لا يدرك
إلا بالعمارة)

الإمام علي

الحكومة الهزيلة:

إلى حدّ عشية تشكيل حكومة عادل عبد المهدي بتاريخ ٢٥
أكتوبر ٢٠١٨م، كان يعتقد الكثير من العراقيين أنّ عادل عبد
المهدي شخصية مهنية ذات خبرة واسعة، وتجربة طويلة في
العمل السياسي والإداري، ولكنّ هذا الاعتقاد تبخر فجأة
حينما أطلّ عادل عبد المهدي على الشعب العراقي وهو يقرأ
برنامجها السياسي والإداري، مستعرضاً لهم أربع عشرة وزيراً
فقط.

والغريب في الأمر أنّ عبد المهدي كان مرتبكاً إلى حدّ أنّه قد
ألحن في الآية القرآنية الكريمة التي جعلها مطلعاً لبرنامجها أمام
الجمهور، رغم أنّها آية مشهورة على ألسنة العامة، فقد قرأها مع

الأسف خطأً أمام المجلس ووسائل الإعلام، ومن ذلك تعرف كيف كانت هذه الحكومة قلقة وضعيفة.

ومما يوضح مدى ضعف الحكومة التي شكّلها عادل عبد المهدي، ففي جلسة منح الثقة لحكومته تحت قبة مجلس النواب، وهو في غمرة قراءة برنامجه الحكومي، واستعراض اسماء وزرائه قاطعه (نصار الربيعي) التابع للتيار الصدري، بأن يكتفي بهذا العدد من الوزراء، ويتوقف عن الباقيين!!.

وللعلم أنّ نصار الربيعي لم يكن عضواً في البرلمان، وكان حضوره بشكل شخصي. والغريب أن عادل عبد المهدي بقي صامتاً امامه لا يعرف كيف يعالج الموقف، أو يواجه الحرج. ومن هذه الحادثة عرف الجميع أنّ عبد المهدي آلة طيّعة بيد غيره، ولا يستطيع أن يقول لا. في الصغيرة أو الكبيرة.

من هنا نعرف كيف شكّل عبد المهدي كابينته الحكومية التي وعد بأن تكون قوية مهنية مستقلة، بعيداً عن ضغوط الكتل،

وتأثير المزايدات السياسية والمحاصصة ولكن الأمر ليس كذلك.

وبما أنّ السيد عادل عبد المهدي لا يمتلك الواقعية، ويعيش دائماً في عالم الأوهام والشفافية كما يخلو له أن يصطلح عليها، فقد فاجأ الجميع بإعلانه للشعب العراقي عن اطلاق مشروع النافذة الألكترونية لمن يرغب بأن يشغل منصب وزير أن يقدم سيرته الذاتية عبر هذه النافذة، ولعلّ هذا الإعلان لم يحدث في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، كما أنّه لم يحدث في أي بلد في العالم كما نعتقد سواء أكان من البلدان النامية أم البلدان المتحضرة، لأنّه أسلوب غير عقلاني، حتى أنّه تحوّل إلى مادة للنكتة والتندر في أوساط المجتمع العراقي المعروف بحبّه للنكت السياسية.

نعم .. أنّه لأول مرة في تاريخ الدول، يجري الإعلان عن فتح باب التقديم لطلب وزير، فلو سمع أي انسان في الدول

التي تحترم نفسها والتي لا تحترم نفسها عن هذا الإعلان فانه
سيعتبرها نكتة، ولن يدور في ذهنه أن صاحب الإعلان كان
جاداً في ذلك.

لكنّ العراقيين لم يروا في الأمر نكتة فحسب، لأنهم قد
جربوا الكثير من هذه الفعاليات والإستعراضات، ومرت
عليهم الكثير من حكايات السياسيين الذين جاءوا بالصدفة،
فسارعوا الى وصف الخطوة بأنها محاولة خداع جديدة، وهي
كذلك بالفعل، فقد بدأت حكومة عبد المهدي بهذه الخدعة
والكذبة !.

فرئيس الوزراء المكلف، يريد أن يروج لنفسه بأنه لا يخضع
للكتل السياسية، وأن التشكيلة التي سيقدمها للبرلمان، ستكون
نابعة من استعراض الكفاءات في (المناقصة) التي أعلنها
رسمياً على وسائل الإعلام.

إنّ عادل عبد المهدي الذي خاض المعارضة لسنوات عديدة، ودخل العملية السياسية منذ يومها الأوّل، واشترك في وضع أسس هذا النظام السياسي، وتولى مناصب سيادية عديدة، كان المتوقع منه أن يكون على احتكاك وتماس ومعرفة بالكفاءات العراقية المتميزة التي يمكن لها أن تدير الحكومة عبر وزاراتها.

فهل غابت عنه أسماء الأشخاص اللائقين بتولي المناصب الوزارية؟ أم أنّه لم يتمكن من التعرف عليها طوال تلك السنين؟ أم أنّه ابتدع خدعة جديدة يريد أن يجربها على هذا الشعب المسكين؟

مهما كان الجواب، فإنّ نقطة مهمة لم يحترمها السيد عادل عبد المهدي، وهي أنّه جعل العراق يبدو أمام العالم بصورة الدولة المسخرة، فرتئيس حكومتها المكلف، يعرض المواقع

الوزارية على الراغبين، وسيدرس آلاف الطلبات ويتحقق منها خلال أيام معدودة.

لا بأس بما يقوم به السيد عبد المهدي، فالعراق في ظل هذه الطبقة التي هيمنت على الشعب، وتم تجريبها عدة مرات، يتسع لمزيد من التجارب المسلية، على يد نفس الأشخاص المخترعين.

ولا يخفى أن هذه الملفات والطلبات الكثيرة التي فيها القوي والضعيف، والقريب والبعيد، والعالم والجاهل، والمثقف وانصاف المثقفين، كلها رميت في سلّة المهملات، ولم يحصل واحد منهم على مقعد وزاري في حكومة عبد المهدي.

ولا ندري هل أن عادل عبد المهدي حقيقة كان جاداً في الأمر، أم أنه كان يسخر من نفسه ومن الآخرين، ويبدو أن الإحتمال الثاني أقرب إلى الواقع لأنه كان يدرك جيداً أنه آلة بيد

الآخرين وأنه قطع وعوداً لهم بأن يكون اختيار الوزراء بأيديهم وليس له إلا التوقيع.

فبين كلامه الإعلامي وكلامه مع قادة الكتل السياسية، مساحة شاسعة من التّضاد. ذلك هو عادل عبد المهدي الذي صمم نفسه على شخصيتين، يستخدم الأولى في العلن، ويستعمل الثانية في غرف المفاوضات.

على طاولة التفاوض مع الكتل السياسية، حيث يسخن الكلام عن التشكيكة الوزارية، يُمسك عادل عبد المهدي عن إعطاء الرأي، ويتحوّل الى موظف ينتظر التعليمات والأوامر، وحين يتوجّه اليه السؤال لكي يعطي رأيه، فانه يقول:

- (أنتم الذين اخترتموني، وعليكم أن تتفقوا فيما بينكم).

جواب هو الأكثر غرابة في عالم السياسة والحكومات والمسؤوليات، ولم يقل ذلك من قبل أضعف الملوك والرؤساء

والوزراء في العالم، حتى قصص التراث العباسي عن ضعف الخلفاء أمام البويهيين والسلاجقة، والقادة العسكريين الأتراك لم يصل الى ما وصل اليه رئيس وزرائنا الجديد.

عادل عبد المهدي يضع أساساً لحقبة من الانهيار النهائي لإدارة الدولة، ويعمل على تجريد المنصب التنفيذي الأعلى والأهم في العراق من مضمونه الدستوري والسياسي والإداري والأخلاقي.

يعيد عادل عبد المهدي هذه المقولة التي اتخذها حجة ودليلاً ومستنداً ومبدأً في إدارته، فكلما توجهوا اليه لإعطاء الرأي بشأن خلافات الكتل، فإنه يجيب بالنص الأول لمقولته أو بتعديل بسيط فيقول:

- (الكتل السياسية هي التي اختارني، وعلى هذه الكتل أن تتفق فيما بينها).

هو رئيس وزراء يرغب بالعنوان، يريد أن يعيش هذا المنصب في مظهره الاستعراضي أمام التاريخ والاعلام والناس والتشريعات، وما عدا ذلك فلا شأن له به، ولن يزعج نفسه أو يزعج الآخرين برأيه، إنه رئيس الحكومة الذي لا يتدخل بشؤون الحكومة. وهو رئيس الوزراء الذي لا يتدخل باختيار الوزراء وكيفية ادارتهم لوزاراتهم.

عادل عبد المهدي، رجل اقتناص الفرص، ويا ليته اقتنصها لكي يؤدي بعض استحقاقاتها، لكنه يقبض عليها ليشبع طموحاته الشخصية، لقد جرب منصب الوزير وجرب منصب نائب رئيس الجمهورية، ويريد ان يجرب لأربع سنوات منصب رئيس الوزراء.

يعرف عادل عبد المهدي، أن هذا البلد يُدار باتفاقات سرّية، تضرب الدستور واستحقاق الكتلة الأكبر، فأنه وجرياً

على عادته، يعرف أنّ بقاءه في المنصب يعني التنازل عن الرأي
والابتعاد عن القرار، وأن يعتمد منهجية:

(لكم الأمر يا قادة الكتل، وليس لي سوى الموافقة
والتوقيع).

(من حدّرك كمن بشّرك)
الإمام علي

أبو جهاد.. الشخصية الخطرة:

لو قلنا أنّ عادل عبد المهدي هو نائب لرئيس الوزراء، لا يوجد خطأ في المقولة والعنوان، لأنها تصف الموقع الحقيقي لعادل عبد المهدي، أو بعبارة أكثر دقة عن المنصب الذي ارتضاه لنفسه بعد أن وافق أن يكون مدير مكتبه محمد الهاشمي الملقب بأبي جهاد هو رئيس الوزراء الفعلي للحكومة الجديدة.

حتى أنّ كثيراً من الصحف والمجلات العالمية والمحلية طالما تساءلت من هو رئيس الوزراء الحقيقي في العراق، هل هو عادل عبد المهدي حقاً، أو مدير مكتبه الذي يعمل بصمت مريب، ومما أثار الدهشة أكثر أنّ أبا جهاد يحضر في مجلس الوزراء عضواً فيه إلى صف الوزراء الآخرين، وليس خلف رئيس الوزراء كما هو متعارف في مبادئ البروتوكولات والتشريعات.

مما جعل الكاتب العراقي المعروف غالب الشابندر يصف
عبر قناة الحرة، ما مضمونه: (أنّ ابو جهاد الهاشمي هو السيف
المسلط على رقبة عادل عبد المهدي يفرض عليه ما يريد وما
ينبغي أن يفعل، وليس لعبد المهدي إلا التنفيذ لإرادة أبي
جهاد).

لقد قاد ابو جهاد أكثر المفاوضات المهمة التي جاءت بعبد
المهدي للسلطة، وقد تعهد لمقتدى الصدر وهادي العامري بأن
يحقق كل ما يريدون فهل قدم تلك العهود بصفته رئيس
الوزراء الحقيقي، أم بصفته مدير مكتب عادل عبد المهدي.

ولعلّ هذه الإشكالية لم تحل إلى الآن، ولم تعرف الأسباب
الحقيقية التي تكمن وراءها.

إنّ أبا جهاد الذي يجيد اللعبة بحكم إرتباطه الوثيق
بالمجلس الأعلى من جهة، وبالمخابرات الإقليمية من جهة
أخرى، يقود امبراطورية مالية كبيرة، لأنّه يعمل في الغرف

المظلّمة ومن خلف الكواليس، ولم يظهر يوماً واحداً في أي لقاء إعلامي، أو ندوة ثقافية، أو مناسبة إجتماعية، حتى أنّ الناس لم تسمع صوته، ولم تعرف شيئاً عن تأريخه، بالرغم من أنّ تأريخ السياسيين في العراق واضح ومكشوف لدى الجميع.

وهذا الأمر وحده يوجب الشك والريبة في شخصية هذا الرجل الذي لم يكن سياسياً يوماً بقدر ما هو رجل مخبرات، وصاحب العلاقات المالية المشبوهة.

إذ تشير بعض المصادر الموثوقة والمقربة من مكتب عادل عبد المهدي أنّ أبا جهاد الهاشمي يقوم بإبتزاز رجال الأعمال والمقاولات، وكبار العسكريين، وبعض الوزراء والمسؤولين ومساومتهم بأخذ أموال منهم كل بحسبه لقاء انجاز عقودهم ومعاملاتهم، او تعيينهم، أو تنقلاتهم.

وهذا أمرٌ لا يختلف عليه اثنان ممن يعرف سياسة عبد المهدي وأجواء المكتب الذي يديره الهاشمي.

وقبيل إعلان الرئيس الأمريكي ترامب عقوبات اقتصادية على بعض الشخصيات السياسية العراقية، وكان اسم ابو جهاد الهاشمي من ضمن القائمة، ولكنّ الهاشمي هرع مسرعاً إلى الدوحة ليتوسط لدى المخابرات القطرية ليرفع اسمه من هذه القائمة التي تجمّد كل أصول أمواله التي جمعها من الشعب العراقي.

وفعلاً تمّ ذلك حيث لم يظهر اسم الهاشمي في قائمة العقوبات.

فيا ترى ما هو السر الذي يمتلكه ابو جهاد الهاشمي بحيث يكون عنصراً مؤثراً على دولة قطر لتقوم بدور الوسيط له في رفع اسمه من قائمة العقوبات.

وقد كان للهاشمي الدور البارز والهيمنة التامة على عمليات تصفية النشطاء من المتظاهرين في انتفاضة اكتوبر ٢٠١٩ ويعزى له اصدار أوامر باستخدام الرصاص الحي في

بغداد والمحافظات، وكلما كان يُسأل رئيس الوزراء عادل عبد المهدي عن هوية الشخص الذي يتصدى بإجرام لقمع المتظاهرين كان جوابه بأنّ هناك طرفاً ثالثاً لا نعرفه.

ومع الزمن تبين أنّ هذا الطرف الثالث مرتبط بخيوط رفيعة واهية غير واضحة مع أبي جهاد الهاشمي ومن يقف معه.

عادل .. والحنين إلى البعث:

إنّ علاقة عادل عبد المهدي بحزب البعث علاقة تاريخية متجذرة في شخصيته وفي سلوكه وطريقة تفكيره، فقد انتمى إلى هذا الحزب المشؤوم منذ ريعان شبابه، وهو وإن كان قد تقلّب على أحزاب أخرى، واتجاهات سياسية مخالفة في الفكر والخطّ والمنهج لحزب البعث، إلا أنّ عادل عبد المهدي يشعر بعمق ارتباطه بحزب البعث، ولا يمكنه أن يتخلى عن فكره المتخلف، ومنهجه العنصري والطائفي.

وهذا يتضح من خلال مسيرته الطويلة بعد أن ترك حزب البعث، فإنّه لم يعرف عنه ولا موقف واحد أو مقالة واحدة، أو تصريح مسؤول بأنّه نادم على تلك الحقبة التي قضاها في حزب البعث، والعمل في تنظيمه، كما فعل غيره من قادة حزب البعث ومنهم المرحوم هاني الفكيكي الذي نقد تجربته البعثية وتنصل منها، في كتابه (أوكار الهزيمة)، كما أنّ عادل عبد

المهدي لم يقطع علاقته برجال حزب البعث وشخصياته من ذوي العاهات والتأريخ الأسود.

ومن الطريف أن نذكر أنه بعد اعتقال صدام حسين مباشرة زاره اعضاء في مجلس الحكم الانتقالي وهم كل من (عدنان الباجه جي، وبرهم صالح، واحمد الجلبي، موفق الربيعي، وعادل عبد المهدي) وتم اللقاء داخل معتقل صدام حسين، وكلُّ قد سأل صدام عما في نفسه، ولم يكثر صدام بأحد منهم إلا لعدنان الباجه جي، حيث عاتبه على وجوده مع هؤلاء، وقد سأل موفق الربيعي والمرحوم الجلبي صدام عن اعدامه للشهيد محمد باقر الصدر، وسأل برهم صالح عن الانفال وحبلة، وهكذا كلُّ يبحث عن ليلاه، أما صاحبنا عادل عبد المهدي، فقد نسي العراق وشهداءه وآل الحكيم والصدرين وكل المآسي، ولم يخطر بباله إلا أن يسأل صدام أنه لماذا أعدمتم (عبد الخالق السامرائي) وهو القيادي البعثي البارز الذي اعدم

عام ١٩٧٩ من قبل صدام حسين، وكان جواب صدام لعادل عبد المهدي وهذه قضية حزبية داخلية: وماذا يهمك انت؟!.

قد لا يعلم الكثير بهذه الحادثة، خصوصاً وان عادل عبدالمهدي لم يذكر مجريات اللقاء مع صدام، كما ذكرها غيره، ولكنها حادثة معبرة، تكشف مدى اهتمام عادل عبد المهدي بتاريخ حزب البعث وشخصياته، وولائه العميق لهذا الحزب الذي نشأ في احضانه، بحيث أنه في مثل هذه المواقف لم يذكر إلا مقتل رفقاؤه الحزبيين.

ولعل هناك شيئاً آخر يغيب عن ذاكرة معظم العراقيين، وهو اشد خطورةً وأهميةً من تذكر عادل عبد المهدي لرفيقه عبد الخالق السامرائي، وهي قضية التوقيع على إعدام صدام حسين بحكم العدالة والقضاء العراقي حيث امتنع عن التوقيع بالرغم من أنه مخوّل رسمياً في ذلك.

(يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم
على المظلوم)

الإمام علي

قصة اعدام صدام حسين:

ينص قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي على أن لا يتم تنفيذ حكم الإعدام الذي تصادق عليه محكمة التمييز إلا بعد صدور مرسوم جمهوري بالتنفيذ، وعندما كان عادل عبد المهدي نائباً لرئيس الجمهورية (جلال الطالباني) كان رئيس الجمهورية يمتنع عن التوقيع على أي مرسوم جمهوري لتنفيذ حكم الإعدام بحجة أنه عضو في منظمة عالمية تكافح أحكام الإعدام، وقد وقّع على لوائحها، وبالتالي فإنه لا يريد أن يقع في تناقض مع تعهدهاته الدولية.

فقد حوّل نائبه عادل عبد المهدي للتوقيع نيابة عنه، فعندما سئل جلال الطالباني من قبل أحد الصحفيين بتاريخ ١٦ آب ٢٠٠٥ عن سبب تأخر صدور مرسوم جمهوري بتنفيذ عقوبة

الإعدام بحق ثلاثة إرهابيين أُدينوا آنذاك بجرائم خطف وقتل واغتصاب، قال أنه قد حوّل نائبه عادل عبد المهدي بالتوقيع.

وبالفعل صدر مرسوم جمهوري بتوقيع عادل عبد المهدي بإعدام ثلاثة إرهابيين يحمل الرقم (٤) في ١٤ / ٨ / ٢٠٠٥ م.

وظل هذا الأمر ساريا بصدور المراسيم الجمهورية الخاصة بتنفيذ حكم الإعدام من قبل عادل عبد المهدي، ولكن عندما تعلق الأمر بالحكم الصادر من المحكمة الجنائية العليا الخاصة بمحاكمة رموز حزب البعث باعدام صدام حسين عن الجرائم التي ارتكبتها فيما يعرف بمجزرة (الدجيل)، ظلّ عادل عبد المهدي في حيرة من أمره، فهل من المعقول ان يقدم على إعدام رمز البعث التّاريخي صدام حسين؟ وكيف يواجه عائلته وأصدقاءه من البعثيين العتاة الذي تجمعهم معهم كهولة وشباب؟. أم يمتنع عن التوقيع وبالتالي يكشف للشعب العراقي مدى علاقته وحنينه إلى حزب البعث.

وهذا هو الذي حدث فقد قرر عدم التوقيع، وأظهر المماثلة والتسوية والتغيب عن الساحة، وقيل أنه أكثر من الجدل العقيم الذي يعرف به في مثل هذه المواقف، حتى أنه قال: أن الأمر لا يحتاج إلى توقيعه. وهو بهذا يخالف القانون الذي أقسم على تطبيقه من ناحية، ويخالف مبادئ المجلس الأعلى وأهدافه، ونضاله الطويل ضد صدام حسين من جهة أخرى.

ولولا الموقف الحاسم لرئيس الوزراء نوري المالكي الذي استشار رئيس مجلس القضاء الأعلى آنذاك القاضي مدحت المحمود، في إنهاء هذه المهزلة التي سببها عادل عبد المهدي بعدم التوقيع، ل بقي صدام حسين فترة أطول، وقيل في وقتها هناك تجري مؤامرة كبيرة لتهريبه من السجن إلى خارج العراق قد تكون إلى الأردن، أو قطر، أو اليمن. ولكن رئيس الوزراء قد حسم القضية، ووضع حدًا لهذه المهزلة حين وقع على إعدام صدام حسين وسط ذهول ودهشة الكثيرين.

(إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ
وَزِيْرًا)

الإمام علي

وزراء بعثيون:

بعد دراسة وتفحص وفرز أجراها عادل عبد المهدي على المرشحين لشغل الوزارات، كما قال بنفسه أكثر من مرة، ومنها النافذة الالكترونية، التي كانت خدعة سياسية كما ذكرنا فيما سبق، جاءت اختياراته على عدة أشخاص يعرف معظم العراقيين تاريخهم الإجرامي وشمولهم بقوانين الاجتثاث، فكيف غاب أمر بهذه الخطورة عن رئيس وزراء شارك في السلطة منذ بدايتها عام ٢٠٠٣، ثم اختيار هذه النماذج الجارحة لمشاعر العراقيين وخصوصاً أبناء الجنوب الذين تعرضوا إلى عملية المسخ الفكري والإضطهاد السياسي والتصفيات الجسدية من قبل الاجهزة القمعية لحزب البعث، حتى أصبحت المقابر الجماعية علامات شاخصة في مدنهم وقصباتهم.

ففي منصب بالغ الخطورة والحساسية، وهو وزارة الدفاع،
وقع اختيار عادل عبد المهدي على أحد عتاة المجرمين البعثيين،
(فيصل الجربا)، وحين اختاره كان يصرح ويصدر البيانات،
بأنه لن يخضع لإملاءات الكتل.

إنّ (فيصل الجربا) ضابط طيار، ألقى الموت على مئات
العراقيين، وقمع الانتفاضة الشعبانية بوحشية ذئب عام
١٩٩١م، وقد أثقل المجرم صدام صدره بالنياشين والأوسمة.

وبقي (الجربا) يحتفظ بولائه لصدام حتى لحظة اختياره من
قبل عبد المهدي، فهو أكثر بعثي يضع صور صدام على جدران
منزله في عمّان.

هل أخطأ عبد المهدي في الاختيار، كما أخطأ من قبل في
اختيار أفراد حمايته فقتلوا ثمانية أبرياء من أفراد الشرطة
وسرقوا مصرف الزوية؟

أم هي القناعة الثابتة بأن كبار البعثيين من حقهم تولي
المسؤوليات في مناصب الدولة، كما كان يطالب عبد المهدي
ويعترض على قانون اجتثاث حزب البعث؟

أم هو الضعف والتنازل أمام الكتل السياسية بصرف النظر
عن مشاعر الشعب المسكين ومصالحته؟

كاد فيصل الجربا أن يدخل البرلمان ليؤدي اليمين
الدستورية مع بقية الوزراء، لولا أن تغيرت قناعات القيادات
السنية في الوقت الحرج، واستبدلته بمرشح آخر، فشطبوا
اسمه من القائمة ووضعوا محله (هشام الدراجي).

عندما اختار عبد المهدي، فيصل الجربا، ألم يخطر بذهنه، بما
يعنيه تكريم القاتل بسلطة أعلى أمام عيون ضحاياه؟ لنترك
الضمير والوجدان والمروءة جانبا، فهذا خارج نطاق
الحسابات الجارية في العملية السياسية، ولناخذ القضية من

بعدها السياسي، فهل هذا تصرف رجل دولة يتصف بالعقل
والحكمة؟

السؤال ليس موجهاً للسيد عادل عبد المهدي، فهذا أمر لا
يعنيه، إنما هو للأمهات العراقيات، لأبناء الشهداء، هل
اضطربت قلوبكن يوم سمعتن باختيار عادل عبد المهدي لهذا
المجرم وزيراً للدفاع؟

ساعدكم الله، وأعانكم على فئة سياسية، تبيع وتشترى
بكم، وعلى أشخاص رشحوا عادل عبد المهدي لهذا المنصب
الكبير!!.

وزراء داعشيون:

إنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي تغيرت فيما بعد إلى الدولة الإسلامية، يمثل صفحة مشؤومة سوداء شوّهت الإسلام، وحرّفت مفاهيم القرآن الكريم، واحتكرت الحقيقة، وحملت السلاح بوجه كل من يخالفها في الرأي والكلمة والموقف، وبهذا الفكر والتوجه الإرهابي الشنيع قطعت رؤوس، ودفنت أجساد، وسالت دماء، ليس في العراق فحسب بل في عموم المنطقة والعالم. بسبب هذا الفكر المنحرف، والحلف غير الشرعي بين الدواعش وبقايا حزب البعث، وفلوله المجرمة، الذين حاولوا أن يبدلوا جلودهم ليكونوا حماة للدين من وجهة نظر حزب البعث، بعد أن كانوا أعداءً للدين والقيم السماوية.

وقد استغرق أمر تحرير أرض العراق من هذه الزمر الإرهابية، وشذاذ الآفاق مدة ثلاث سنوات، اشتركت في هذا التحرير فتوى المرجعية الدينية الرشيدة، وجهاد الشباب

العراقي الأبطال (الحشد الشعبي)، والقوى الأمنية من الجيش والشرطة، وطلبة الحوزات العلمية، ومنظمات المجتمع المدني، وكل القوى الخيرة من العشائر، والمثقفين والإعلاميين الذين يجوبون أرضهم وبلادهم، ويدافعون عن كرامتهم، ويأبون الضيم والهوان أمام فلول الدواعش التكفيريين، والجناة من البعثيين.

وهذا التقييم للدواعش فكراً وسلوكاً لا نطن أنه يغيب عن العقلاء والمتابعين والمهتمين بشؤون الفكر والثقافة والسياسة من العراقيين وغيرهم.

إلا أن عادل عبد المهدي له وجهة نظر أخرى في التعامل مع بقايا داعش وحزب البعث، حيث فاجأ الجميع في تشكيلته الحكومية الهزيلة، بعناصر من هذا القبيل.

نذكر منهم: وزير الشباب والرياضة أحمد العبيدي، الذي انتشرت حوله مقاطع فيديو صادمة توثق بالصوت والصورة

عمليات ذبح وإرهاب يقوم بها أحمد العبيدي وهو يرتدي الزي الداعشي المعروف، فدهش المراقبون من هذا الإختيار فكيف لإرهابي مطلوب للعدالة أن يدخل قبة البرلمان ليؤدي اليمين الدستورية ويتولى وزارة تعنى بالشباب وتنمية طاقاتهم ومواهبهم الواعدة، حتى أطلق على هذا الوزير تسمية (معالي السيد الوزير الذباح).

كما أنّ وزيرة التربية شيما الحياي. لا تختلف كثيرا عن أحمد العبيدي، حيث انتشرت أيضا في مواقع التواصل الإجتماعي مقاطع فيديو تظهر أخاها وهو يدافع عن داعش وفكرهم الظلامي.

لقد حاولت الحياي الدفاع عن أخيها في الإعلام بكل سذاجة أو وقاحة بأنّ أخاها خضع للتهديد من قبل تنظيم داعش في مقطع فيديو انتشر على الانترنت. وقد نشر في تلك الفترة مقطع فيديو آخر، حيث يظهر فيه شقيق السيدة الوزيرة

بهيأته الداعشية، وهو يتحدث عن نشاطات تنظيم داعش في فترة سيطرته على الموصل.

المقطع يتضمن حديثين لشقيق الوزيرة، الأول في كانون الثاني من عام ٢٠١٦ والثاني في تشرين الأول من نفس العام.

شقيق الوزيرة هو ليث خليل الحياي، كان ضابطاً في النظام البعثي السابق، طُرد من الجيش بسبب انتمائه للاخوان المسلمين، وبعد السقوط انضم الى الجماعات الإرهابية وكان ناشطاً في تشكيلات القاعدة التي يشرف عليها الإرهابي المجرم أبو مصعب الزرقاوي، ثم انضم الى تنظيم داعش الإرهابي، وبعد السقوط أعلن البيعة لأبي بكر البغدادي مع أبنائه الثلاثة.

ونظراً لتاريخه الاجرامي الإرهابي، فقد تولى مسؤوليات في ديوان (الحسبة) طوال فترة سيطرة داعش على الموصل.

وفي عمليات تحرير الموصل، كان شقيق الوزيرة وابنائها يقاتلون ضمن تشكيلات التنظيم الإرهابي ضد القوات العراقية، وقد قُتل أبناؤه الثلاث حسن وعلي ومحمد في المعارك، أما هو فقد تمكن من الهروب الى تركيا حيث ما زال يقيم هناك.

ولا يخفى إنّ محكمة تحقيق نينوى المختصة بقضايا الإرهاب، أصدرت بحقه ومنذ فترة حكم إلقاء القبض لإدانته بالانتماء للتنظيم الإرهابي، ومشاركته في أعمال قتل واجرام بحق أهالي الموصل خلال فترة احتلالها.

هذه المعلومات كلها لم يقف عندها السيد عادل عبد المهدي عندما وافق على ترشيح وزيرة معروفة عند أهالي الموصل بأنّها من عائلة داعشية.

إنّ اختيارات عبد المهدي لوزراء تلاحقهم ملفات الإرهاب والمساءلة والفساد، مسألة لافتة بشكل خطير، فمن الممكن أن

نعذره في وزير واحد أخطأ في تشخيصه، لكن كيف نفسر وجود أكثر من خمسة وزراء بين إرهابي وبعثي وفساد، ومن الذين تصرح ملفاتهم بصوت مرتفع بأنهم اعداء الشعب العراقي.

الفصل الرابع الأداء الفاشل

- ❖ الأداء الفاشل.
- ❖ السياسة الخارجية.
- ❖ السياسة الداخلية.
- ❖ التجاوز على الفقراء.
- ❖ إفساد ما أنجزته الحكومة السابقة.
- ❖ الجانب الإقتصادي.
- ❖ الجانب الأمني.
- ❖ العلاقة مع الكرد.
- ❖ حكومة القناصين.
- ❖ ما قبل مظاهرات اكتوبر.
- ❖ تظاهرات ١ اكتوبر ٢٠١٩ .
- ❖ انتفاضة ٢٥ اكتوبر ٢٠١٩ .

(إن أولاكم لهذا الأمر أقواكم عليه)

حديث شريف

الأداء الفاضل:

بعد انتخابات عام ٢٠١٨م وأثناء المفاوضات لاختيار رئيس وزراء يقوم بمهمة ادارة العراق، وإعادة اعمارها، والمحافظة على الانتصارات التي تحققت ضد تنظيم داعش وتحرير الأراضي العراقية، وسيطرة الحكومة الاتحادية عليها، وأعطاء الأكراد حجمهم الطبيعي في الموازنة الاتحادية، ومنع تهريب نفط كركوك وبيعه في السوق السوداء، ومنع مهزلة الاستفتاء الذي يهدف إلى انفصال كردستان عن العراق الذي كان واحداً موحداً منذ القدم.

ففي هذا الجو كان الجميع يتطلع إلى رئيس وزراء قوي شجاع حازم يمتلك افقا واسعاً، وقدرة على الإدارة وتحمل أعباء المسؤولية.

فقد صرحت المرجعية الدينية في أكثر من مناسبة بأن العراق يحتاج إلى شخصية ذات مواصفات خاصة، وإن على الكتل السياسية أن تتعاون فيما بينها وتنسق مواقفها من أجل البحث الجدي، والإتفاق على شخصية حازمة وشجاعة.

ولكن الأمر المضحك المبكي ان الكتل لم تتفق على شيء، وقد بقيت تدور في حلقة مفرغة استهلكت الجهد والزمن، وانتهت باختيار عادل عبد المهدي الذي لم يعرف يوماً بالشجاعة والحزم.

وتعيين عادل عبد المهدي بهذه الطريقة غير الدستورية، وغير المقبولة في العرف السائد في اختيار رئيس الوزراء، والذي هو حقُّ خاص بالكتلة النيابية الأكبر، وبالتالي من قبل المكون الأكبر في النسيج العراقي، كما جرى في تعيين رؤساء الوزراء قبله، وعليه فيكون تعيين عادل عبد المهدي قد جاء

باتفاق لا يخلو من مخاتلة سياسية وعدم صدق في التعامل مع الرفقاء الآخرين، في الهوية والهدف والمصير.

وهذا الإتفاق غير المتجانس سرعان ما تفكك، وتحولت الكتل السياسية التي لها وزراء يمثلونها في الحكومة إلى معارضة للحكومة نفسها.

وهذا لا يعدُّ مجرد خطأ في التقدير السياسي، إنما يعدُّ خطيئة كبيرة وجناية بحق المكوّن الأكبر الذي قدّم الضحايا والقرايين، من أجل وحدة العراق وبناء مؤسساته السياسية والاجتماعية.

وإنّ هذه الخطيئة التاريخية قد جنت على نفسها، وعلى البيت الشيعي الذي يمثل الإطار الثقافي والروحي لهذه الكتل، حتى تجلّت عواقبها السلبية من خلال تمزق وحدة البيت الشيعي إلى كتل صغيرة يصعب جمعها على كلمة سواء، حتى أنّهم عجزوا عن تسمية رئيس للوزراء يخلف عادل عبد المهدي، وطال

فيهم الجدل العقيم الممل، فأصبح مصير رئاسة الوزراء الذي هو حقٌ شيعيٌ صرف مرهونا بيد الأكراد والسنة العرب، ولولا هذا الضعف الذي سببته حكومة عادل عبد المهدي المرتبكة، لما وصلنا إلى هذه المرحلة المؤسفة.

ومن علامات ضعف عادل عبد المهدي الأخرى، إنّه في الأيام الأولى لتوليه رئاسة حكومته الناقصة في عدد الوزراء، تناقلت وسائل الإعلام الرسمية وغيرها فضيحة كبيرة ومدوية كان بطلها وزير الصناعة والمعادن صالح عبد الله الجبوري، حيث كان يبيع منصب مدير عام في وزارته بمبلغ مليون دولار، وكان يبتز المدراء الحاليين بأنهم سوف يعفون من المنصب إن لم يقدموا هذا المبلغ.

مرت هذه الفضيحة بهدوء، فلقد تعامل رئيس الوزراء (الحازم والشجاع) مع واقعة الفساد الموثقة بالصوت والصورة على أنها مسألة بسيطة جداً، وأنه اتخذ الاجراء القاسي بحق

الوزير الفاسد، عندما (وبخّه). مع ملاحظة أن (التوبيخ) على طريقة عادل عبد المهدي، تعني اظهار الانزعاج، وظهور علامات عدم الإرتياح على وجهه في جلسة مجلس الوزراء، وانتهى الأمر عند هذا الحد.

بهذه الروح البعيدة عن المسؤولية وعن أخلاقية الموقع، وقيم الوطنية، تعامل رئيس الوزراء عادل عبد المهدي مع أولى قضية للفساد تواجهه.

وبذلك فإنه يمنح الوزراء وكبار المسؤولين والموظفين، دعماً وحافزاً ومشجعاً للفساد، فالمناصب صارت خاضعة للبيع والمساومات والصفقات، ومن يُفتضح أمره فإن أقصى عقوبة يتلقاها هي نظرة انزعاج لثوان معدودات ثم ينتهي الأمر.

ولهذه الفضيحة وجه آخر، فالوزراء الذين حضروا الجلسة لم يبدوا اعتراضهم، ولم يصدر عن أي وزير منهم ردة فعل

مناسبة، وهذا يعني أنهم استحسنوا موقف رئيسهم من فساد زميلهم وزير الصناعة.

لن يتصور القارئ العزيز الصورة الحقيقية التي عليها عادل عبد المهدي في إدارة الدولة، ولا يمكنه أن يتخيل حالة الضعف في شخصيته، ولا يمكنه أن يصدّق انهياره المعيب أمام قادة الكتل حتى الصغيرة منها، فيما لو ذكرنا له سلسلة المواقف التي حدثت وتحدث.

نكتفي بواقعة واحدة، ونلتمس العذر من القارئ الكريم لقساوة التعبير المستخدم فيها.

لقد طلب مساعدو السيد مقتدى الصدر أن يتصل بعادل عبد المهدي ليبلغه بضرورة الإبقاء على منصب أمين عام مجلس الوزراء، والتراجع عن قراره بإلغاء هذا المنصب ليدمج مع منصب مدير مكتب رئيس الوزراء.

فشعر مقتدى الصدر بأنه أرفع من أن يتصل بعبد المهدي
قائلاً: (هل تريدوني أن أتصل بهذا (الطرطور)؟ كلفوا أي
شخص لإبلاغه بقراري).

وفعلاً تم الاتصال، والتزم عادل عبد المهدي، مؤكداً
احترامه وطاعته لأمر السيد مقتدى الصدر.

وعلى الصعيد الأمني فقد تمّ اختطاف اللواء الدكتور ياسر
عبد الجبار، عميد المعهد العالي للتطوير الأمني الإداري في
وزارة الداخلية، حيث تمّ التعرض لموكبه في وسط بغداد، وفي
وضوح النهار من قبل عدد من السيارات تقلّ عصابة إجرامية
محترفة، وكان المرجو من السيد رئيس الوزراء أن يبذل قصارى
جهده الأمني والاستخباراتي ويعلن حالة الإنذار سعياً وراء
إطلاق سراح اللواء المخطوف.

إلا أنّ السيد رئيس الوزراء لم يحرك ساكناً، لكنّه كان يرجو
ويلتمس الخاطفين بعبارة بائسة بأنّ يطلقوا سراح المخطوف.

فهل سمعتم بالله عليكم، أو رأيتم أن رئيس وزراء دولة مثل العراق، يتوسل بخاطفي شخصية أمنية مهمة برتبة لواء في وزارة الداخلية، وبدرجة مدير عام ليطلقوا سراحه، دون أن يجري ويصرح، أو يهدد الخاطفين أو يصرّح بهويتهم وهو يعرفهم جيداً؟!؟

ولتذكير القارئ الكريم فقط: أنّ عادل عبد المهدي كان يتولى رئاسة وزراء العراق بصفته الحازم والشجاع، كما هو المطلوب لهذا الموقع الحساس، وليس موقعا آخر.

ونزيد على ذلك فإنّ السيد عادل عبد المهدي، وفي الثلاثين من تموز ٢٠١٩م ومن دون وجود مبرر ألغى مؤتمره الصحفي الأسبوعي.

وقد جرت عادة رؤساء الوزراء في العراق منذ حكومة نوري المالكي، الأولى والثانية، وحكومة حيدر العبادي، بأن يظهروا إلى الإعلام في مؤتمر صحفي ليجيبوا على أسئلة

الصحفيين ويوضّحوا للشعب ما يجري في أروقة الحكومة من قرارات، واحداث سياسية في البلد.

ولكنّ عادل عبد المهدي، الذي كان يدّعي الثقافة، والتنظير، والخبرة الإقتصادية والسياسية، يلغي مؤتمره الصحفي، ولا يتواصل مع الشعب إلا عن طريق الناطقين بإسمه، وليته اختار ناطقين جيدين ومقبولين، ولكنّه للأسف اختار اللواء عبد كريم خلف، الذي تحوّل إلى مادة للتندر والسخرية من قبل الشعب.

وظلّ هذا الإجراء سارياً حتى نهاية حكومته، فمع تصاعد التظاهرات والأزمات التي مرّ بها العراق والأحداث الأمنية والسياسية والإقتصادية الخطيرة التي حدثت حتى بلغت ذروتها في حادثة اغتيال ابو مهدي المهندس، وقاسم سليمان، وما تلتها من أحداث وتداعيات، فلم يظهر السيد عادل عبد المهدي في أي مؤتمر صحفي، وكأنّه غائب طويلاً عن السلطة، وعن الظهور في الإعلام معاً.

حتى في أكبر أزمة صحية اجتاحت العراق والعالم (جائحة كورونا) فقد شكّل خلية الأزمة لمعالجة حالة الطوارئ التي يمر بها البلد جراء فايروس كورونا، فإننا نجد أنه قد تنصّل من هذه الخلية، ولم يتفاعل معها، أو يحضر في مناقشاتها، وهي دليل آخر على طبيعة شخصيته الضعيفة، وعدم قدرته معالجة الأزمات، أو مواجهة التحديات.

وفي الوقت الذي نجد رؤساء جميع الدول يظهرون في مؤتمرات صحفية يومية، لكي يتحدّثوا إلى شعوبهم ويصارحهم.. لم يظهر عادل عبد المهدي ولو مرة واحدة في مؤتمر صحفي، فهل أنّ جدول عبد المهدي مزدحم أكثر من الرئيس الأمريكي ترامب، أو غيره من الدول المتقدمة؟.

سؤال يحتاج إلى جواب، ونعتقد أن هذه الصفحات الصريحة هي الجواب الشافي لمعرفة طبيعة هذه الشخصية المخترعة!!

السياسة الخارجية:

تنص المادة ٧٨ من الدستور أنّ رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن رسم السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بإدارة مجلس الوزراء، وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب.

وإنّه المسؤول المباشر عن السياسة الخارجية للبلاد بصفته رئيس الحكومة الاتحادية كما تنص على ذلك المادة ١١٠ من الدستور.

ولا يجوز لإحد غيره ووزير خارجيته بأن يتفاوض مع أي جهة خارجية إلا إذا كان مخولاً من قبل مجلس الوزراء.

وقد سارت الحكومات العراقية منذ ٢٠٠٣ على هذا السياق المعروف في الدول البرلمانية، التي لا يمثل فيها رئيس الجمهورية إلا الأمور التشريعية، وكل السلطات محصورة بيد رئيس الوزراء.

ومن الطبيعي ان كل دول العالم تتعامل مع أي حكومة فتيية برصد دقيق ومتابعة فاحصة، لمعرفة الرئيس الجديد، وتوجهاته وآفاقه السياسية والمعرفية، لمعالجة العلاقات الدولية، والإهتمام بمصالح بلده وشعبه في هذا الشأن.

فقد كانت دول المنطقة تنتظر جولة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، لتعرف توجهاته وبرامجه الخارجية، وطريقة تفكيره وتعامله مع النظام الإقليمي البالغ التعقيد.

لكنه تنازل عن هذه المهمة لرئيس الجمهورية برهم صالح، أو أنّ صالح أراد أن يُخبر الأطراف العراقية والمجتمع الدولي بأن رئاسة الوزراء تتجه لتكون منصباً تشريفياً لا أكثر، خلافاً لنصوص الدستور، والعرف الدولي في هذا الشأن.

في الحالتين فان عادل عبد المهدي يسير برئاسة الوزراء نحو التهميش وعدم المسؤولية، لقد جعلها رهن القيادات السياسية، ومنح قادة الكتل الكبيرة صلاحيات استثنائية في

رسم السياسات واتخاذ القرارات، لكي يتخلص من أعباء القرار التنفيذي فقد ابتدع قاعدة: (انتم قادة الكتل فاتفقوا بينكم).

حتى أصبحت هذه المقولة شعاره الدائم في إدارة الدولة، وهو أمرٌ لا يليق برئيس وزراء بحجم العراق.

لقد أجرى رئيس الجمهورية برهم صالح جولة إقليمية، استطاع فيها أن يفرض نجوميته، فكان يفاوض ويتفاهم، ويخطب، ويقرر، ويتفق على مشاريع كبيرة، فهو رئيس الوزراء الفعلي، الى جانب رؤساء وزراء آخرين: (مقتدى الصدر، عمار الحكيم، هادي العامري، ابو جهاد الهاشمي).

إنّ مسيرة عادل عبد المهدي الحكومية تحكي أنّه رجل تنازلات من الطراز الأول، ففي وزارة المالية تنازل حكومة إقليم كردستان من الميزانية الاتحادية، وفي وزارة النفط تنازل لإدارة الوزارة كلها لعمار الحكيم، وكانت مهمته هي الموافقة

والتوقيع على الأوامر التي تأتيه من رئيس المجلس الأعلى، ولا تزال أهم مفاصل وزارة النفط تابعة لعمار الحكيم، وفي توليه رئاسة الوزراء بدأها بتنازل تام عن نافذته الالكترونية، وجعلها خاضعة لكتلة (سائرون)، ثم تنازل عن بقية الوزراء لبقية الكتلة. وتنازل عن تطبيق قرارات المساءلة والعدالة على الوزراء البعثيين، وتنازل عن تطبيق قانون الإرهاب على وزير الشباب والرياضة، وتنازل عن ملفات النزاهة ضد وزراء آخرين.

كان عادل عبد المهدي يصرح في الإعلام ويدون في مواقع التواصل الاجتماعي عن تمسكه بمبادئه في تشكيل الحكومة، ويتكلم عن إصراره في اختيار الوزراء بعيداً عن الكتلة والمحاصصة، وقد أظهر فيما صرّح وكتب: انه يمتلك القوة التي لا تلين، لكن المواطن لم يلمسها على الواقع حتى الآن.. يبدو أنه يدّخر قوته لوقت الشدّة!!.

السياسة الداخلية:

عندما تولى عبد الرحمن النقيب أول رئاسة وزراء في العراق عام ١٩٢١، زارته المس بيل ومعها صحفية بريطانية لتجري معه حديثاً صحفياً. فقال لها:

(خاتون تحدثني بأي موضوع عدا السياسة).

أثار كلام النقيب استغراب المس بيل، وصارت عبارته نكتة في الأوساط السياسية، فلا يمكن تصور أن رئيس وزراء دولة يحذر من الكلام في السياسة.

بعد ما يقرب من قرن من الزمن، يتكرر الأمر بطريقة مشابهة، حين نجد أن السيد عادل عبد المهدي رئيس الوزراء، لا يتدخل بشؤون العراق الخارجية، وقد ترك هذا الملف السيادي للدولة بيد رئيس الجمهورية.

كما أنه ترك ملف اختيار الوزراء بيد الكتل السياسية،
وحيث حدث الاختلاف على بعض الوزارات، لزم الصمت
وراح ينتظر متى يتفق قادة الكتل على بقية الوزراء.

عبد المهدي مع بدء تشكيل الحكومة، كان يكرر قوله
للكتل السياسية: (اتفقوا فيما بينكم واخبروني) وهو تعبير لا
يختلف كثيراً في توجهه عن كلام عبد الرحمن النقيب.

عادل عبد المهدي، وكما يبدو من برنامج اهتماماته ومن
تعامله مع ملفات السلطة الحساسة، له أولوياته الخاصة، فلقد
نقل مقر الحكومة من داخل الخضراء إلى منطقة (العلاوي)،
ظناً منه أن هذه الخطوة تقربه إلى قلوب الناس، لأن الساكنين
في الخضراء من المسؤولين ينظر إليهم بأنهم بعيدون عن هموم
الناس ومشكلاتهم، وأنهم أشبه بالطبقة البرجوازية الغنية
المترفة والمعزولة عن الناس.

كما أنه أعطى (الصبّات الكونكريتية) اهتماماً كبيراً، حيث انشغل شخصياً ببرنامج نقل هذه الصبّات وتغيير أماكنها بين الحين والآخر، حتى لازمه هذا البرنامج وأصبح حديث الخاصة والعامّة، كما أنه لم يتخذ قراراً اقتصادياً خطيراً من شأنه ان يغير الوضع الغذائي لأبناء المجتمع سوى أنه قرر إضافة ربع كيلو عدس بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك حيث يحتاج الناس في الشهر الفضيل لمادة العدس أكثر من باقي الشهور، وان هذا القرار دخل في الوجدان الشعبي وفي قاموس الظرفاء الممثلين، فصار قرار العدس ملازماً لشخصيته كما هو بنك الزوية فأصبح يسمى (عادل زوية) من جهة و(عادس عبد المهدي) من جهة أخرى.

ومن حسن الصدق أن كتابة هذه السطور تزامنت مع الذكرى السنوية الأولى لهذا القرار التاريخي بشأن (العدس).

وكأن السيد رئيس الوزراء ليس له من برنامج ينفذه لإعمار العراق، وترسيخ الأمن فيه، إلا هذه الصبات الصماء وزيادة ربع كيلو عدس في الحصة التموينية للعراقيين.

إنَّ عبد المهدي لا يرى أهمية لقضايا تمس أمن العراق، وحجم التحديات التي تحيط به، وسرعة التغيرات السياسية والأمنية في المنطقة.

ومن الغريب أنَّ طريقة تفكيره وتصرفاته، لا تخلو من تناقض، فهو يصرح بأنَّه يسعى الى إعادة المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، بينما يختار ثلاثة وزراء تلاحقهم ملفات فساد.

إنَّ عادل عبد المهدي يقف امام الصحفيين في مؤتمره الصحفي يتحدث عن زيارة ترامب المفاجئة للعراق، فيقول لا توجد أي قاعدة عسكرية أميركية في العراق، وأن قاعدة عين الأسد عراقية بامتياز. (هذا ما قاله بالحرف الواحد).

وبعد لحظات يبرر لزيارة ترامب بأنه زار قواته، فاذا كانت
القاعدة غير أميركية فكيف يسمح عبد المهدي باختراق
السيادة العراقية؟

إننا أمام شخص ضائع مع نفسه، تائه بداخله، ضعيف في
منصبه، وهو يصير على هذه الصفات لأنه يجد فيها سبيل بقاءه
في السلطة، كما كانت هذه الصفات هي السبب التي جعلت
عشاق الضعفاء يختارونه.

لقد ظلم التاريخ عبد الرحمن النقيب عندما ضحك على
كلمته للمس بيل، وسيكتب التاريخ أن رئيس وزراء العراق في
الألفية الثالثة وفي قرن الأفكار العظيمة والتجارب العميقة، لا
يتدخل بشؤون الدولة والسياسة أيضاً.

التجاوز على الفقراء:

بالرغم من أن العراق يعدّ من البلدان الغنية ذات الثروات الطبيعية الكثيرة والموقع المتميز، وأنه يمتلك نهرين يجريان في أرضه الطيبة منذ الأزل، حتى أطلق على العراق أرض السواد، لكثرة زروعه ونخيله.

إلا أنه مع الأسف أنّ هذا العراق الجميل يعيش الفقر والحرمان والبؤس والشقاء، بسبب سياسة الحكّام الذين تعاقبوا عليه منذ عهده البعيد، وقد تجلّت هذه الحقيقة في حقبة حزب البعث، وسياسته الرعناء مما جعل العراق أرضاً يابسة، وشعباً محاصراً ومحروماً من جميع حقوقه وامتيازاته.

وفي العهد الجديد بعد عام ٢٠٠٣ كان الشعب العراقي يتطلع بشغف وشوق إلى حياة كريمة، وأن يعود العراق إلى موقعه الطبيعي في التاريخ حيث كانت بغداد مصدراً للنور،

وحاضرة للعلم والمعارف، وعاصمة للعالم الإسلامي لأكثر من ستة قرون، وجنة للشعر والآداب والفنون.

إلا أن آمال الشعب قد خابت، إذ بقي العراق تحكمه سياسات جاهلة ومتخلفة، إضافة إلى عوامل أخرى داخلية وخارجية قد أثرت سلباً على نموه وتطوره وازدهاره.

وبسبب الإرهاب، والحرب الطائفية، وكثرة التفجيرات والمفخخات، فقد أصبحت طبقة اليتامى والثكالى، وأبناء الشهداء، جيشاً كبيراً واسعاً في العراق يعدُّ بالملايين، وهم يحتاجون إلى الرعاية والحقوق الأساسية، من السكن والصحة والتعليم، وغيرها من الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وإلتزم بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، فضلاً عن الدستور العراقي الذي تكفل بهذه الحقوق، ومن أبرزها حق السكن وهو حق مقدس بنص الدستور لا يجوز التجاوز عليه بأي شكل من الأشكال.

ومن المعروف أنّ الحكومة المسؤولة عن شعبها، يجب أن تولي إهتمامها الخاص بموضوع السكن، لأنّه يمثل الحق الأول في استقرار الإنسان وتكوين الأسرة، وبناء المجتمع.

وهذا ما قامت به أول حكومة في العهد الجمهوري على يد الزعيم عبد الكريم قاسم، حيث بادر الرئيس إلى توزيع قطع أراضي واسعة في شمال شرق بغداد، وهي التي تسمى اليوم بمدينة الصدر بعدما كانت تسمى مدينة الثورة، ومدينة صدام، وكذلك في المحافظات الأخرى، وكان لهذا المشروع أثر كبير في إسكان وأستقرار الملايين من الناس النازحين من القرى والأرياف باتجاه المدينة.

وبحكم التوسع السكاني في العراق الجديد، وجمود الحكومات المتعاقبة على عدم إيجاد حل ومعالجة لأزمة السكن المتفاقمة في بغداد المحافظات، إضطر الناس إلى التوجه نحو

الأراضي الزراعية الميتة، وشيدوا عليها بيوتاً لهم تحفظ كرامتهم، وتلم شملهم.

ومن عادة الحكومات التي تمتلك الحكمة والعقلانية أن تغض الطرف عن هذه البيوت المشيدة، وتتغافل عنها، طالما أن الحكومة لا تستطيع معالجة أزمة السكن المتفاقمة.

وظل الأمر كذلك حتى مجيء حكومة عادل عبد المهدي المعروفة بعدم التوازن وفقدان الواقعية في معالجة الأزمات، إذ أصدر عبد المهدي أمراً ديوانياً غريباً من نوعه يحمل رقم ٣٠٥ في ٢٩ / ٨ / ٢٠١٩، يستند فيه إلى صلاحياته المنصوص عليها في أحكام المادة ٧٨ من الدستور، والتي لم يستخدمها من قبل في مواجهة ضغوط الكتل السياسية، وحل أزمات البلاد المختلفة، حيث يقضي هذا الأمر الديواني بتشكيل لجنة برئاسة الفريق الركن محمد حميد كاظم، السكرتير الشخصي للقائد

العام للقوات المسلحة، وعضوية مدير عام أو رتبة لواء من
الجهات وتشمل:

الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

مجلس القضاء الأعلى.

وزارة الدفاع.

وزارة الداخلية.

وزارة المالية.

هيئة النزاهة.

وزارة الأعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة.

أمانة بغداد.

قيادة العمليات المشتركة.

قيادة عمليات بغداد.

مكتب رئيس الوزراء.

ولهذه اللجنة حق تشكيل لجان فرعية أخرى، والإستعانة
بمن تراه مناسباً لإنجاز المهمة الموكلة إليها. (ينظر نص الأمر
الديواني في الملاحق) .

إنّ هذه اللجنة بهذا الحكم الموسّع، والصلاحيات المفتوحة
فإنّ من يطلع عليها لأول وهلة، فإنه سيظن بإنها لجنة تقود
معركة ضد عدو شرس لا يقهر، ولكن ما أن تقع عيناه على
عبارة (إزالة التجاوزات) سيصاب بالدهشة والذهول، هل أنّ
الحكومة تحارب الفقراء، بهذا الأمر الديواني الخطير الذي
تشارك فيه كل مؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية.

وهل أنّ رئيس الوزراء، أو من صمم هذا الأمر الديواني
يملك مسكة من عقل، أو حكمة أو أتهم رجال غير متوازنين
أو واقعيين في إدارة الدولة.

من خلال هذا الأمر الديواني تم تهديم مئات البيوت المبنية
من الصفيح على رؤوس سكّانها، وإزالة اسواق شعبية كانت

تعتاش عليها آلاف العوائل، والغريب أكثر في الأمر أن إزالة التجاوزات قد تمت بإنتقائية كبيرة، وشملت البيوت البعيدة النائبة عن مراكز المدن.

ولعل ما شاهدناه في الإعلام من أمهات شهداء معارك تحرير العراق، من دنس داعش، وهن يصرخن بوجه من أرسلهم عبد المهدي لتهديم هذه البيوت.

ولا ندري ما هو الضرر الذي كانت تحدثه هذه البيوت على أمن واستقرار العراق، ونموه وتطوره؟. لكي يبادر عبد المهدي بإزالتها بهذه الجدية والحماس، حيث أنه لم يصدر أمراً ديوانياً خلال توليه السلطة بهذا الحزم والشدة غير هذا الأمر الديواني.

إن المتابع لتاريخ عبد المهدي، وسايكلوجية شخصيته المعقدة لن يستغرب هذا التصرف، لأن إرثه الإقطاعي قد

تضرر إيما ضرر إبان ثورة ١٩٥٨م عندما أعيد توزيع الأراضي الزراعية بالعدالة والإنصاف، بين الإقطاعيين والفلاحين.

فكيف يجب الفقراء أو يتعاطف معهم من كان وريث هذه العقد النفسية، وإن كان جزء من تأريخه قد قضاه في الشيوعية التي تحمل شعار مناصرة الفقراء والعمال والكادحين، ولكن هذا الشعار لم يمنعه من محاربة الفقراء والوقوف بالضد منهم.

وقد يكون ما دفعه بحماس لمحاربة الفقراء بهذه الطريقة، هو أن الإنسان الذي يعيش الضعف، وعقدة النقص من الآخرين، يحاول أن ينفس عن عقده النفسية، ويصب جام غضبه الشخصي على الضعفاء كلما اتاحت له الفرصة.

وإن عبد المهدي الذي كان يتلقى الأوامر، صاغراً من قادة الكتل، ولا يحق له النقاش أو الاعتراض لم يجد غير الفقراء ليكون بطلا عليهم ورئيساً للوزراء.

إفساد ما أنجزته الحكومة السابقة:

بالرغم من الحرب الشرسة التي خاضها العراق برئاسة الدكتور حيدر العبادي ضد الإرهاب المتمثل في فلول داعش، الذي احتل مدينة الموصل الكبيرة، وأكثر من ثلث الأراضي العراقية، وكلفت العراق الاف الشهداء والجرحى والمعوقين، إضافة إلى عشرات المليارات من الدولارات من الأموال العراقية، إلا أنّ العراق شهد تطوراً ملحوظاً، وسياسة متوازنة، ومعالجات حكيمة للمشكلات التي كانت تعترض مسيرته في المجال السياسي والاقتصادي.

وهذه الحرب التي طالت أكثر من ثلاث سنوات عجاف، رافقتها حزمة الإصلاحات لمواجهة التحديات الكثيرة في مختلف الأصعدة، في الحياة العراقية.

وكان الأمل أنّ هذه السياسة التي أعطت للعراق روحاً جديدة، وقدرة على التحدي وتحمل المسؤوليات الكبيرة في

الداخل والخارج، أن تستمر على يد الحكومة الجديدة برئاسة عادل عبد المهدي، لا سيما وإن الحرب مع داعش قد انتهت، وانفتحت آفاق جديدة أمام هذه الحكومة التي كان يعتقد كثير من الناس بأنّ رئيسها شخصية أكاديمية ذات خبرة وقدرة نظيرية، خصوصا في المجال الإقتصادي، إلا ان هذا الإعتقاد بدأ يتلاشى بالتدرج من خلال ما شهده المجتمع من تراجع ومراوحة وعدم القدرة على المضي ولو بخطوات بسيطة إلى الأمام.

الجانب الإقتصادي:

فعلى الصعيد الإقتصادي، فإنّ الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السابقة، في ترشيح الموازنة وتقليل رواتب وامتيازات الدرجات الخاصة، وتقليص حماياتهم المبالغ بها، وكذلك تقليل الميزانية التشغيلية للدولة إلى مستوى الثلث عما كانت عليه، كما انجزت الحكومة السابقة خطوة كبيرة على صعيد زيادة الإحتياط السيادي من العملة الصعبة والذهب في البنك المركزي.

وكانت الخطوة الأهم في الإصلاحات الإقتصادية، هي تقليل حصة إقليم كردستان من ١٧٪ إلى ١٣٪ وهي النسبة التي اعتمدها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الميلادي المنصرم، أثناء تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء.

وعلى الرغم من أنّ هذه الخطوة لا تمضي إلا بموافقة البرلمان إلا أنّ حكومة العبادي استطاعت انجازها من دون إثارة

سياسية، أو ضوضاء إعلامية. لأنّ العبادي كان يتبع سياسة دبلوماسية صامتة من دون الدخول في إثارات أو مباحكات إعلامية مع الأطراف الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أنّه حتى نسبة ١٣٪ لم يتم دفعها من الحكومة الاتحادية بشكل مباشر، لأنّها كانت مشروطة بدفع الإقليم للحكومة المركزية جميع مستحقّاتها من النفط الذي بيع من قبل الحزبين الكرديين في الأسواق السوداء العالمية، عبر ميناء جيهان التركي، خلافاً للدستور ومن دون موافقة الحكومة الاتحادية.

فيما قامت حكومة عادل عبد المهدي ومنذ تشكيلها بنسف كل هذا الإنجاز التاريخي، حيث أنها أثقلت الموازنة العراقية، بمبالغ هائلة تحت ذريعة زيادة الميزانية التشغيلية للدولة، ومع قلّة موارد الدولة، بدأت تسحب من الإحتياط السيادي في البنك المركزي، كما أنّ حكومة عبد المهدي قامت بإرجاع جميع

الاستقطاعات المتعلقة برواتب وامتيازات الدرجات الخاصة،
وبأثر رجعي، وكأنه يثار ضد الحكومة السابقة في هذا المجال،
ويظهر بمظهر المدافع عن أصحاب الدرجات الخاصة
والقريب منهم.

وأما فيما يتعلق بإقليم كردستان، فإن عادل عبد المهدي
أرجع حصّة الإقليم من الموازنة العراقية إلى ١٧٪ مع إضافة
تخصيصات كبيرة أخرى تحت عنوان رواتب ودعم لقوات
البشمركة، كما أنه اعترف بجولة التراخيص النفطية التي
أبرمتها حكومة كردستان مع شركات نفطية روسية وغيرها
من دون موافقة الحكومة المركزية أو التنسيق معها. وبالتالي فإنّ
الحكومة الاتحادية سوف لن تطالب حكومة الإقليم عن
الكميات الهائلة للنفط التي بيعت سابقاً والتي تقدر بأكثر من
نصف مليون برميل يومياً.

ومن المضحك المبكي أنّ الأكراد بدل أن يكونوا مديونين للحكومة المركزية أصبحوا دائنين لها بفضل سياسة حكومة عبد المهدي، إذ أنهم طالبوا بجميع المبالغ التي امتنعت حكومة العبادي عن تسليمها للإقليم قبل أن يسددوا ما بذمتهم من أموال بيعهم النفط، التي كانوا يدفعونها من خلال رواتب موظفي الإقليم، والشؤون الأخرى، فجاء عبد المهدي ليدفع لهم جميع تلك المبالغ وبذلك يكون الإقليم قد استلم موازنته مرتين، على حساب أبناء الجنوب الذين يرون خيراتهم تستخرج من تحت أقدامهم ولا يصلهم منها إلا التلوث ودخان معدات التنقيب ومخلفات الشركات النفطية.

ومن الجدير بالذكر أنّ قانون الموازنة الاتحادية رقم (١) لسنة ٢٠١٩، والذي أعدته حكومة عادل عبد المهدي، ينص في المادة العاشرة / د على: (تلتزم الحكومة الاتحادية بدفع مستحقات اقليم كردستان، بما فيها تعويضات موظفي الاقليم، ويستقطع مبلغ الضرر من حصة الأقليم في حالة عدم

تسليمه للحصة المقررة، من النفط في البند (أ)، وبالرغم من أنّ هذه المادة القانونية صريحة واضحة، إلا ان عادل عبد المهدي التفّ عليها، محاولاً التغطية على سرقات حكومة الأقليم بطرق متعددة، منها:

١ - عدم متابعته الجدية، لحجم صادرات الاقليم من النفط العراقي عن طريق شركة (سومو) كما ينص القانون على ذلك.

٢ - لم يتم استقطاع قيمة الاضرار التي سببتها حكومة الأقليم للموازنة الاتحادية العامة، بحجة أنه لا يعرف مقدار الاضرار لكي يستطيع استقطاعها، وعندما تم رفع تقرير من هيئة النزاهة مكون من اكثر من ٥٠٠ صفحة، يشرح فيها بالتفصيل مقدار وكمية الاضرار التي سببتها حكومة الاقليم مقدراً ذلك بأكثر من ١٢٠ مليار دولار. تحفّظ عادل عبد المهدي على التقرير، ورفض المصادقة عليه، ورماه جانباً في ادراج مكتبه وما زال التقرير يعلوه الغبار في مكتبه، وهناك

نواب في البرلمان منهم يوسف الكلابي يعتزمون اقامة شكاوى جزائية ضد عبد المهدي لتسببه بهدر المال العام من خلال عدم اهتمامه واهماله لهذا التقرير، الذي كان يجب ان يرسل الى وزارة المالية، لكي يتم استقطاع قيمة الاضرار المثبتة فيه من موازنة الأقليم.

٣- في شهر آذار / ٢٠٢٠، ومع الانخفاض الحاد لأسعار النفط، كان دخل الحكومة الاتحادية من النفط المصدر من قبلها، وسائر الإيرادات الاخرى حوالي مليار دولار فقط، ومن خلال بعض سطور في كتاب وزارة المالية، موقع من قبل وكيل الوزير (طيف سامي محمد)، تم تحويل حوالي ٥٠٠ مليون دولار الى اقليم كردستان، أي ما يقارب نصف إيرادات الحكومة المركزية وليس ١٧٪ منها، علما ان ما تم تصديره من خلال الاقليم بقيت امواله في الأقليم، ولم تستلم الحكومة المركزية منه دينارا واحدا، وكذلك إيرادات المنافذ الحدودية في الاقليم لم يتم تحويلها للحكومة المركزية، ورغم كل ذلك تم

تحويل نصف إيرادات العراق الى الاقليم لتغطية نفقات حكومة إقليم كردستان، وهذا خلاف قانون الموازنة وقانون الإدارة المالية والدين العام.

ولقد حاول بعض النواب الشرفاء في لجنة النزاهة البرلمانية وغيرها، التصدي لهذه السياسة العرجاء، التي تجامل الحزبين الكرديين على حساب مصلحة العراق وشعبه، إلا أنّ هذه الأصوات لم يسمع منها إلا الصدى فقد ضاعت سدى وسط أسواق الضجيج والمزايدات السياسية، بفضل إصرار الأكراد على أن يكون وزير المالية الإتحادي منهم وليس من غيرهم، كما يستندون في ذلك إلى ضعف عادل عبد المهدي وعلاقاتهم التاريخية مع المجلس الأعلى، ومن بعده تيار الحكمة، الذي لا يفكر في العراق بقدر ما يفكر بمصالحه النفعية الضيقة. (ينظر: كتاب لجنة النزاهة البرلمانية في الملاحق).

الجانب الأمني:

لم يشهد الجيش العراقي منذ تأسيسه وحروبه الكثيرة في الداخل والخارج انتصاراً كأنتصاره على تنظيم داعش وفلوله الإرهابية الشرسة، وهذا الإنتصار لم يكن انتصاراً عسكرياً فحسب، بل يمثل نقلة كبيرة في مسيرة الجيش العراقي الطويلة وتضامن الشعب العراقي بكل فئاته مع روحه المعنوية وخطواته العسكرية التي كانت قوية ومسددة وسريعة، والغطاء الروحي والاجتماعي الذي حصل عليه من توجيه ورعاية المرجعية الدينية الرشيدة. حتى أذهل كثيراً من المتابعين والباحثين في مراكز الدراسات الإستراتيجية العسكرية.

وهذه الإنتصارات التاريخية الكبيرة لم تكن لتحصل لولا سياسة الحزم والجدية والتواجد الميداني اليومي التي انتهجها العبادي القائد العام للقوات المسلحة وسط جيشه وجنده، وكذلك اتحاد وتعاون جميع صنوف القوات المسلحة العراقية، من جيش وشرطة اتحادية وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد

الشعبي، وتخليص الجيش العراقي من الفاسدين والفضائيين،
والهاربين الذين تركوا مواقعهم عندما احتلت داعش الموصل
وثالث العراق.

كما ان هذا الإنتصار تحقق بفضل القادة العسكريين الأبطال
من أمثال عبد الوهاب الساعدي، وعبد الغني الأسدي،
وعثمان الغانمي، وغيرهم من الجنود المجهولين. الذين لمسوا
كل الدعم والتقدير من قبل القائد العام للقوات المسلحة.

وبعد هذه السلسلة الطويلة من الإنجازات والإنتصارات
الميدانية والمعنوية التي اعادت للجيش العراقي هيئته، وللعراق
قوّته نرى الآن ماذا فعلت حكومة عادل عبد المهدي أزاء هذه
الإنجازات التاريخية.

فإنّ أول خطوة قام بها عادل عبد المهدي هو إرجاع
العناصر المسيئة في الجيش إلى مواقعهم التي تركوها فارين أثناء
المواجهة، بحجّة إرجاع المفصولين والهاربين والحفاظ على

اللحمة الوطنية، علما ان هؤلاء يكبدون المال العام أكثر من ٢٠٠ مليار دينار شهريا كان أبناء الحشد الشعبي وأصحاب الشهادات العليا أولى بها من هؤلاء المقصرين الذين كانوا ينتظرون العقوبة العسكرية فوجدوا أنفسهم في وسط الجيش وكأن شيئا لم يكن.

كما أضعف عبد المهدي هيبة الجيش العراقي بصورة عامة، إذ لم نره يجتمع بالقيادات العسكرية، ولم يسمع لصوتهم، أو يهتم بشؤونهم، ولم يره الجند في قواعدهم، أو سواترهم كما يفعل سائر الزعماء في المناسبات التي تهم المجتمع والقوات المسلحة.

فإنَّ الرئيس الأمريكي على سبيل المثال يقوم بزيارات ميدانية دورية لقواعد الجيش الأمريكي في مختلف بلدان العالم في أعياد الميلاد، ليرفع من معنوياتهم، ويشعرهم باهتمام القيادة لهم وتقدير الشعب لجهودهم.

أما رئيس وزراء العراق والقائد العام للقوات المسلحة (عادل عبد المهدي) لم نذكر له مشاركة حية للجيش العراقي في الأعياد والمناسبات المهمة.

وأن الشيء الذي لا يمكن أن يغض الطرف عنه، أو يغتفر في تاريخ هذا الرجل أنه في الوقت الذي كافأ الهاربين من ساحات القتال، فإنه عاقب القادة وأبطال النصر والتحرير، إذ أنه قام بنقل القائد الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي إلى إمرة الجيش بطريقة لا تخلو من إهانة، صدمت الشعب العراقي، وأثارت غضبه، ولعلّ هذا الإجراء من قبل عادل عبد المهدي هو الذي أشعل شرارة انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩ مع أسباب وعوامل أخرى سنتوقف عندها لاحقاً.

(إذا فسدت السياسة ذهب السلطان)

مثل تركي

العلاقة مع الكورد:

في ذروة الحرب ضد تنظيم داعش، والعراق في غمرة
المواجهة والتأهب، فأَنَّ الإقليم أبرم اتفاقية سرية مع تنظيم
داعش لكي يتخلص من هجومه على كردستان، مقابل أن لا
يساعد الإقليم الجيش العراقي في معركة الموصل، فيحفظ
الإقليم ظهر داعش، ويمكن داعش حكومة كردستان من
تصدير النفط.

وهكذا تمكّن الإقليم من نفط كركوك، وأصبح يستخرجه
ويصدّره في غفلة من الحكومة الاتحادية، التي كانت مشغولة
بالحرب وتداعياتها.

ولا شكّ أنّ عدو الإقليم التاريخي (تركيا) قد أسهمت
كذلك في هذا الفعل من خلال تمكين تهريب النفط عبر موانئها
باتجاه إسرائيل.

إنّ هذه المكتسبات غير الشرعية وغير القانونية التي حصل عليها الأكراد لم تكن لتحصل لولا تغطية عادل عبد المهدي بصفته وزيراً للنفط آنذاك، وحركته المشبوهة التي كانت تدفع بثروات العراق نحو الأكراد، إذ أنّه كان يحاول أن يخفي بعض الحقائق عن الحكومة والبرلمان، ولجنة الطاقة التي كان هو عضواً بارزاً فيها.

فبين الحين والآخر كان يذهب إلى إقليم كردستان ليعقد اتفاقات سرية، ولا نكاد أن نبالغ في الأمر لو قلنا انه اعطاهم كلما يتمنون، وعندما كان يعود إلى بغداد، يتداول مع رئيس الوزراء حول نتائج زيارته، ويقترح عليه أن يهدأ الأوضاع مع الإقليم، وأن لا يفتح جبهة أخرى معهم بسبب ملفات النفط، لا سيما وأنّ العراق يخوض معركة داعش، وهي معركة وجود لا حدود.

لكنّ عادل عبد المهدي كان حريصاً على أن لا يترك لنفسه
أثراً في هذه الإتفاقات المشبوهة، وكأنّه مجرمٌ يحاول إخفاء
بصمات أصابعه من مسرح الجريمة، فكان يصرُّ على أن تكون
هذه الإتفاقات موقّعة وممضات من قبل رئيس الوزراء، وحتى
أنّه رفض أن يذكر أسمه كمقترح ومعهدّ هذه الإتفاقات، وإنما
يريدها أن تخرج بإسم لجنة الطاقة أو رئيس الوزراء، وهذا ما
صرح به العبادي لبعض أصدقائه.

لقد كان الإقليم يخطط للمحافظة على ما تحقق له من
انجازات تاريخية، وبدأ يفكر بجدية للإنفصال عن العراق،
فوجد مسعود برزاني أنّ الوقت مناسب لتحقيق حلم دولة
كردستان، والتي لا ينجل من التصريح بها في كل محفل، مع
كل ما حصل عليه من امتيازات في حكومة بغداد، التي أقلها
أن يكون رئيس الدولة كردياً، فضلاً عن وزراء في مواقع
سيادية مهمة في الدولة، وللعلم فإنّ المحكمة الاتحادية العليا
أصدرت أمراً ولائياً بإيقاف اجراءات الاستفتاء، وإبطال

مضمونه، فما كان من مسعود البرزاني إلا أن أهمل قرار المحكمة ولم يحترم أعلى سلطة قضائية في العراق، وسار بمتابعة اجراءات الاستفتاء، حيث لم يعبأ بالدستور العراقي الذي تنص المادة الأولى منه على أنه (هذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق).

إلا أنّ العبادي تصرف بحكمة وهدوء، واستطاع إبطال هذا المشروع من خلال اتخاذ عدّة اجراءات سريعة كان أبرزها غلق مطارات الإقليم، وإرسال جهاز مكافحة الإرهاب بقيادة عبد الوهاب الساعدي لفرض سلطة القانون في كركوك، وطرد جميع قوات البيشمركة، بعد أن اعطاهم فرصة للخروج، ثم أمر بتنفيذ أمر القضاء بإلقاء القبض على محافظها (نجم الدين عمر كريم) الذي كان يسعى إلى إلحاق كركوك بكرديستان، مما أدى إلى هروبه.

ولأول مرة منذ ٢٠٠٣ يسيطر الجيش العراقي والشرطة
الإتحادية على كل أرض كركوك، مما جعل الشعب الكركوكي
يغمره الفرح بعودة كركوك من القلق وعدم الإستقرار، إلى
الإرتباط بالعراق الأم والبلد الواحد.

وأمام هذا الإنجاز العظيم، الذي كان يجب المحافظة عليه
والتمسك به، فقد قام عادل عبد المهدي على عكس ذلك،
حيث قدّم كركوك على طبق من ذهب إلى حكومة الإقليم،
إضافة إلى معاقبة رموز جهاز مكافحة الإرهاب، وغض
الطرف عن جميع السرقات والمخالفات القانونية التي ارتكبتها
حكومة كردستان، وأغلق جميع الملفات المفتوحة في هذا
الجانب.

ومن هنا يعرف القارئ أنّ حكومة عبد المهدي كأنها كانت
تعمل بالضدّ من مصلحة العراق من خلال تهديم وإفساد ما

انجزته الحكومة السابقة من انجازات وإصلاحات كبيرة
وتأريخية.

فعلى صعيد اختيار الوزراء قام الدكتور حيدر العبادي
باختيار وزراء تكنوقراط مختصين، ومع ذلك كان يتابع
انجازاتهم بنفسه، وعلى صعيد السياسة الخارجية كان للعراق
دور مؤثر في المنظمات الدولية، أنتج هذا الدور إنضمام مناطق
(الأهوار) إلى لأئحة التراث العالمي، والحضور البارز للعراق
في اجتماعات منظمة أوبك، وسائر المنظمات الدولية، والضغط
على حكومة تركيا من أجل زيادة حصة العراق المائية، وقد
ساعده في كل ذلك حرصه وأصالته، وثقته بنفسه والعراق.

اما حكومة عادل عبد المهدي فبفضلها أصبح دور العراق
هامشياً في منظمة اوبك التي أصبحت تسمى (اوبك بلص)
أي دول مجموعة أوبك + روسيا وبعض الدول. وأن العراق لم
يستشر في أهم القرارات الخطيرة التي اتخذتها هذه المنظمة، من

زيادة الإنتاج التي أدت إلى هبوط أسعار النفط بشكل كبير والتي اثرت على الإقتصادي العراقي.

ولم نشهد لحكومة عادل عبد المهدي موقفاً جدياً إزاء سد (أليسو) الذي شيده تركيا، ومن المتوقع ان يحرم العراق من أكثر من نصف حصّته المائية إذا ما قامت تركيا بتشغيله، ولعلّ من الطريف أنّ بعض مستشاري عادل عبد المهدي (الأذكياء) يصرحون بالإعلام أنّ عادل عبد المهدي قام بتجميع المياه في السدود العراقية، وأنّ (وجهه ومجيئه) كان خيراً على العراق إذ أن في عهده ازداد منسوب مياه الأمطار في العراق، وأنّ العراق لن يتأثر بتشغيل سد (أليسو) إذا بقي هذا المنسوب محافظاً على نسبته في السنوات القادمة. وهذه التصريحات لا تقبل من العامة من الناس، فكيف تصدر أو تقبل من أعلى سلطة في البلاد وعليها المعول في التخطيط لحل الأزمات الكبيرة!!.

(شر السلاطين من خافه البريء)

محمد عبده

حكومة القناصين:

ليس بدعاً أن تخرج مظاهرات شعبية في أي بلد من البلدان، خصوصاً في البلدان الديمقراطية التي تسمح بالمظاهرات السلمية، ونقد الحكومة والمطالبة بالحقوق حسب الدستور.

وهذه سنة من سنن المجتمعات المتحضرة، ووسيلة من وسائل التعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق الخاصة والعامة.

وقد شهد العراق بعد ٢٠٠٣ عدة مواسم لهذه المظاهرات كان أبرزها في العهد الأول لحكومة نوري المالكي، وكذلك بعد أشهر من تشكيل حكومة العبادي عام ٢٠١٥م وبالرغم من أن تلك المظاهرات تتصف بالسعة، والقوة والشراسة، وبأنها مدفوعة من جهة سياسية مشتركة بالحكم بعدة وزارات ونواب، إلا أنّ حكومة المالكي استطاعت وقتها امتصاص غضب الجماهير وتلبية ولو جزء من مطالبها. كما أنّ حكومة

العبادي قد استجابت إلى المظاهرات استجابة سريعة وحكيمة، إذ أنّها وبقرار واحد أعفت نواب رئيس الجمهورية، ونواب رئيس الوزراء من مناصبهم، مما شجّع الناس على دعم هذه السياسة، وحتى أنّ المرجعية الدينية في وقتها كانت تشدّ على أزره في محاربة الفساد والاستجابة إلى مطالب الناس على الرغم من أنّ العراق كان يخوض معركة شرسة ضدّ الإرهاب.

إنّ المراقبين كانوا يصفون هذه المظاهرات بأنّها تحوّلت إلى تأييد لسياسة العبادي لما شاهدوه من تعاطف الجميع مع حكومته، بسبب الاستجابة السريعة لمطالب المتظاهرين، الأمر الذي أجبر البرلمان على إعطاء حكومة العبادي -على مضض- تخويلاً لدعم سياسته في الإصلاح والحزم والبناء.

كما أنّ حكومة العبادي تعاملت بحكمة مع غضب الجماهير حتى أنّه عندما أحس أنّ هناك جهات تدفع الجماهير للصدام مع القوات الأمنية، أمر العبادي تلك القوات بعدم التعرض

للجماهير مطلقاً وإن دخلوا المنطقة الخضراء، أو حتى إلى مكتبه الخاص.

وفعلاً دخلت الجماهير إلى المنطقة الخضراء وبنائتي مجلس الوزراء ومجلس النواب لجمعتين على التوالي، ولم يستمع العبادي إلى الأصوات المحرّضة التي كانت تنتقده بأنّه انتقص من هيبة الدولة، لعدم قمعه الجماهير.

إلا أنّ جواب العبادي كان: (أنّ الشعب هو مصدر السلطات، ولا ضير بدخوله إلى المنطقة الخضراء لأنّها جزء من العراق ويحق للعراقيين دخولها، ولا أريد في سبيل منعهم من دخولها سفك أي قطرة دم عراقي).

أمّا حكومة عادل عبد المهدي فإنّها انتهجت سياستين متوازيتين: فإنّها من جانب أهملت مطالب الناس، ولم تصغ إليها وكأنّ الأمر لا يعينها، ومن جانب آخر استخدمت وسائل للقمع لم تستخدمها حتى اسرائيل في قمع الشعب

الفلسطيني، وهي سياسة تفتقد إلى الحكمة والتعقل، ولا تخلو
من اللؤم وسوء التقدير والإدارة.

(الحكومة المثلى هي حكومة القانون والمؤسسات، لا

حكومة الرجال والأشخاص)

جون مارشال

ما قبل مظاهرات اكتوبر:

منذ تسلم عادل عبد المهدي السلطة في ٢٥ اكتوبر ٢٠١٨ م كان حكومته تقوم بإجراءات استفزازية للشعب العراقي، قد توقفنا عند بعضها في الصفحات السابقة، من أهمها سكوته على بيع المناصب المهمة في الدولة، وسماحه للكتل السياسية بأن تتدخل في كل تفصيلات الحكومة، والتصريحات المستفزة من قبله ومن قبل مستشاريه في الإعلام، وإعادة كثير من الفاسدين المنبوذين إلى مواقع مهمة في الدولة، وتقسيم السفارات العراقية في الخارج بين الأحزاب، وطريقة إدارته الضعيفة للشأن الأمني، وعدم متابعته الجدية للخدمات، وإهماله لمدن الجنوب، وكذلك التجاوز على بيوت الفقراء وتهديمها ومحاربتهم في لقمة عيشهم، ومعاقبة قائد الانتصار

ضد داعش الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي، الذي تحوّل إلى رمز تهتف باسمه الجماهير.

كل تلك السياسات والمواقف والإجراءات أدت إلى إحتقان الغضب المقدس، واختزان الثورة في قلوب ونفوس الجماهير، وبدأت الجماهير تتواصل فيما بينها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتحشد بعضها البعض الآخر، لإنفجار مظاهرات كبيرة في بغداد والمحافظات.

ولعل الشرارة الأولى لإندلاع هذه المظاهرات كانت عندما اعتصم مجموعة من ذوي الشهادات العليا امام مبنى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطالبين بفرص عمل تتناسب مع كفاءاتهم واختصاصاتهم.

ونرى الآن كيف استجابت الحكومة إلى مطالب هذه النخبة المتميزة في العراق التي كانت تطالب بمساواتها مع ممن اعيدوا إلى الجيش والشرطة من الهاربين والمفصولين، إذ ليس من

المعقول أن تصرف الحكومة أكثر من ٢٠٠ مليار دينار شهريا على هؤلاء المهزومين، ولا تخصص جزء يسيرا منها للإستيعاب ذوي الشهادات العليا.

لقد بدأ الإعتصام في صيف عام ٢٠١٩، ومرّ عليه أكثر من شهرين دون أن تستمع الحكومة إلى مطالبهم، فضلا عن الإستجابة لها.

حتى أن بعض موظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أحووا على الوزير قصي السهيل المعروف بغروره وعدم احترامه للآخرين بأن يخرج إليهم أو يرسل من يمثله للإستماع إلى مطالبهم، وبحسب مصادر من الوزارة كان جواب الوزير الفيلسوف: (لويموتون ما أطلع لهذي الزبالة) وهو تعبير منخفض لم ينم عن مستوى وزير أو يكشف عن ثقافته ومهمته.

وكان يعتقد هذا الوزير أنهم سيتعبون من الإعتصام، وأنهم سوف يغادرون قريباً، ولذلك لا داعي للإهتمام بهم.

وفي أكثر من مرة تمّ التعرض للمعتصمين من أصحاب الشهادات الماجستير والدكتوراه، إلى مهاجمات مباغته، فمرة بالهراوات والسكاكين، ومرة بدهسهم ليلاً وهم نائمون بعجلات (الستوتة) وقد أصيب بعضهم بإصابات بالغة، وبعضهم فقد حياته.

وطوال فترة الإعتصام لم يحرك الوزير ساكناً سوى أنه أصدر كتاباً غير ملزم إلى الكليات الاهلية، والتي هي مستقلة بطبيعتها مالياً وإدارياً عن وزارته بتعيينهم فيها.

وعندما لم يقتنع أصحاب الشهادات العليا بهذا الإجراء البائس الترقيعي، استمروا بإعتصامهم فواجهتهم الحكومة المركزية وبقرار من عادل عبد المهدي بخراطيم المياه الساخنة ليفضّ الإعتصام بطريقة قهرية مخزنة.

وما زال مشهد سقوط تلك الفتاة العراقية صريعة تحت
شدة المياه الساخنة مما أفقدها الوعي عالقا في ذاكرة العراقيين،
حتى أصبح سقوط هذه الفتاة الاكاديمية المتعلمة جزءاً من
مشهد المظاهرات التي اندلعت لاحقاً.

(المَلِكُ كالبحرِ تستمدُّ منه الأنهارُ، فإن كان عذْباً
عَذْبَت، وإن كان مِلْحاً مِلْحَت)

اقلاطون

تظاهرات ١ أكتوبر ٢٠١٩:

اندلعت في العراق، لا سيما في العاصمة بغداد مظاهرات واسعة للمطالبة بالحقوق وتوفير الخدمات الأساسية للعيش الكريم، وتهيئة فرص العمل.

وبدل أن تستمع الحكومة لهذه المطالب فإنها واجهتها بعدة إجراءات عسكرية، كان أولها فرض حظر التجوال، وقطع الطرق الرئيسية بالصبوات الكونكرتية، وانتشار واسع لقوات الأمن في الشوارع، مما أثار اعتقاد لدى الناس بأن هناك انقلاباً عسكرياً قد حصل في بغداد.

كانت الجماهير تتظاهر بسلمية عامة، وعفوية نادرة، وكان شعارها الأساسي تعبيراً عن هذه العفوية: (نريد وطن) وهو شعار على وجازته فإنه يجمع التعبير كله.

نعم كانت تريد وطنًا يحترم حقوق الإنسان، ولا يتجاوز على مساكن الفقراء، وتوزع فيه الثروات بالعدل والمساواة، ويستوعب المواهب والطاقات وذوي الشهادات، إنَّ هذا الوطن الذي لم يجدوه في ظل حكومة عادل عبد المهدي وعهده الأسود المشؤوم.

وبعد يومين من اندلاع التظاهرات، وبعدهما أيقنت حكومة عبد المهدي جدية هذه المظاهرات وقوتها فقد قررت أن تقمعها بدلا من الإستجابة لها.

فقد انتشر قناصون على بعض أسطح المباني العالية، من بينها مبنى (مول النخيل) في الرصافة، المحاط بأكثر من وزارة ومبنى حكومي، وقد تمَّ استهداف المتظاهرين العزل بالقنّاص بطريقة لم يشهدها العالم حتى في أفلام هوليوود، ومن كان ينجو من القناص كان يواجه قنابل المسيلة للدموع، والرصاص المطاطي والحبي، وكأنَّ عادل عبد المهدي يخوض معركة وجود

مع تنظيم ارهابي، وليس مع جماهيره الأبرياء وابناء شعبه
الفقراء.

لقد تصاعدت حدّة المظاهرات في اليومين التاليين، حتى
ظهر عبد المهدي بحديث متلفز بصحبة وزراء حكومته كان
يحاول من خلاله أن يتعرف على مطالب المتظاهرين.

نعم.. فقط في حكومة عادل عبد المهدي يقتل المتظاهر ثم
يسأل عن مطالبه.

كان أمام حكومة عادل عبد المهدي فرصة تاريخية في تحقيق
مطالب المتظاهرين، حيث تزامن الإسبوع الأول من هذه
التظاهرات مع زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام، التي
تضم الملايين من داخل العراق وخارجه، فقد قرر المتظاهرون
أيقاف التظاهرات، ومنح الحكومة فرصة اسبوعين حتى نهاية
الزيارة، لتبين لهم مدى جديتها في الإستجابة إلى مطالبهم
والبدء بحملة إصلاحات واسعة، وخلال هذه الفترة لم تحرك

حكومة عبد المهدي ساكناً، ولم تقم بأي إجراء من شأنه أن يمتص غضب الجماهير. وكأنه كان يعتقد بأن الجماهير لن تعود بنفس القوة للتظاهرات بعد انتهاء مراسيم الزيارة، ولعل هذا ما أشار عليه بعض مستشاريه الأذكياء !!!.

والأكثر غرابة في الأمر ان عادل عبد المهدي ظلّ ينكر مسؤولية حكومته في قتل المتظاهرين، ويتجاهل دماء مئات الأبرياء التي سالت في شوارع بغداد والمحافظات، ولم يجر تحقياً اصولياً مع الذين استهدفوا المتظاهرين وقتلوهم بدم بارد.

وظلّ ينتظر موقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وعندما طالبت المرجعية بضرورة التحقيق مع الذين قتلوا المتظاهرين، وعندها استجاب شكلياً لمطلب المرجعية، إذ شكّل لجنة برئاسة وزير التخطيط، على الرغم من أنّها لجنة للتحقيق في قضايا أمنية وميدانية، وليست قضية لرسم الخطط

والإحصاءات، وقد جاء تقرير هذه اللجنة طويلاً خجولاً مهلهلاً، ورغم ذلك تضمن بعض المعلومات الخطيرة، منها:

أن ٧٠٪ من الإصابات التي تعرض لها المتظاهرون كانت في منطقة الرأس. مما يدل بشكل قاطع، أن هناك تعمداً في الرمي، ولم يكن الرمي عشوائياً أبداً، وهذا يرتقي إلى جرائم حرب.

كما ان التقرير اعترف بأن هناك قناصة في عدّة مناطق في بغداد، شارع فلسطين، الكرادة، السعدون وغيرها، مما يدلّ أنّ استخدام القناص لم يكن سلوكاً فردياً، بل هو سلوك منظم لإرهاب الدولة، انتهجه رئيس الحكومة في قمع المتظاهرين، والذي تنصّل عنه عادل عبد المهدي، وكان دائماً يرمي الكرة في ملعب (الطرف الثالث). الذي اصبح لغزاً في قضية التظاهرات.

إنّ عدم الكشف عن هوية (الطرف الثالث) رغم امتلاك عبد المهدي إلى أجهزة مخبرات واستخبارات وأمن وطني يفهمه الشعب بأنّه يتستر على (الطرف الثالث) إن لم يكن هو فعلاً من يحركه ويتبناه.

ومما يثير الشكوك حول أنّ من يقتل المتظاهرين بهذه الطريقة الوحشية إمّا الحكومة، أو طرف سياسي قريب منها، هو تصريح وزير الدفاع العراقي، بأنّ القنابل المسيلة للدموع التي استخدمت في قمع المتظاهرين، هي قنابل محرمة دولياً، ولم تقم الدولة العراقية باستيرادها، فكيف دخلت هذه القنابل إلى العراق، ومن الذي استوردها.

وتشير بعض المصادر إلى أنّ هذه المظاهرات كانت تقصّ مضاجع الحزبين الكرديين الذين يرون أنّ حكومة عبد المهدي حققت كل احلامهم وطموحاتهم في طريقها للزوال، فسارع الحزبان الكرديان عبر جهات مجرمة، وعصابات محترفة تابعة

لهما باستخدام القناص وادخال أسلحة محرمة غير موجودة في مخازن الجيش العراقي.

كل ذلك من أجل أن يبقى عادل عبد المهدي مدة اطول في الحكم لخدمة الكرد وعناصر حزب البعث وغيرهم من الذين جاءوا به إلى السلطة.

إنّ التقرير أيضاً أشار إلى سقوط أكثر من ١٤٩ قتيلاً خلال خمسة أيام فقط من المظاهرات، إضافة إلى مئات الجرحى، ولكنّ المضحك المبكي أنّ التقرير يلقي باللوم على المتظاهرين بأنّهم لم يجتمعوا في مكان واحد، بل تفرقوا في عدة أماكن وساحات في بغداد، مما جعل الجهد الأمني يتشتت وأضطر إلى رميهم بالرصاص، فحدث القتل في صفوفهم.

وهو تبريرٌ يدعو إلى الأسى، والأسف لانه يفسّر ان انتشار المتظاهرين بدل اجتماعهم هو الذي سبب قتلهم. وهذا التحليل يكشف عن مدى سطحية التفكير لدى من كتب

التقرير الأمني بشأن كثرة القتل والجرحى، ولو لا أن التقرير كان طويلاً، لثبتناه في الملاحق.

كل هذه الأحداث المتسارعة، واستخفاف الحكومة بدماء الناس ومطالبهم، جعل الجماهير تزداد غضبا على الحكومة، وتعتقد بأنّها حكومة ينبغي أن لا تبقى، حتى تحوّل الشعار من تحقيق مطالب خدمية محددة، إلى إسقاط النظام السياسي برمّته.

(التأخر في الانتقام يجعل الضربة أشدَّ قساوة)

جون فورد

انتفاضة ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩:

بعد انتهاء زيارة أربعين الإمام الحسين عليه السلام، والمهلة التي منحها المتظاهرون للحكومة، وكان المتظاهرون يهددون بمظاهرات مليونية أكبر، تندلع في يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩ ليس في بغداد وحدها، بل تعمّ سائر المحافظات.

ظهر عادل عبد المهدي بخطاب متلفز ألقاه في ساعة متأخرة من ليلة ٢٥ أكتوبر، وكان الإرتباك بادياً على وجهه، وإنّ أهم ما جاء في الخطاب، طلبه من العراقيين بأن لا يخرجوا بتظاهرات يوم غد، وأن يمنحوا الحكومة فرصة لكي تحقق حزم الإصلاح التي وعدت بها، ولكنّ ما استفزّ الجمهور بهذا الخطاب الذي امتدّ لأكثر من نصف ساعة، قوله:

لقد سمعنا بأنّ يوم غد سوف تنطلق مظاهرات.

واعتقد الناس بأنّ عادل عبد المهدي يقلل من شأنهم ولا ينظر بعين الجدّ والحرص إلى الأحداث التي تدور على بعد أمتار من مقر حكومته. حيث كانت خيام الإعتصامات تنصب، والتحضيرات جارية على قدمٍ وساق.

وبالفعل تجاهل الناس خطابه الطويل المرتبك، وعمّت التظاهرات معظم مدن العراق لا سيما الجنوبية منها، وكان شعارهم هذه المرة: (الشعب يريد إسقاط النظام) وشعارات أخرى قريبة من هذا المفهوم.

ولكنّ الحكومة استعملت نفس الأسلوب الهمجي الذي انتهجته قبل شهر في قمع المتظاهرين، بشتى وسائل القتل والإجرام.

كما أنّها أوكلت زمام الأمور في كثير من المحافظات إلى ضباط عرفوا بتأريخهم الإجرامي، وإسلوبهم الدموي في مواجهة الشعب، فكانت مجزرة جميل الشمري في محافظة

الناصرية، والتي قتل فيها خلال ساعات العشرات من المتظاهرين.

والغريب أنّ جميل الشمري هذا كان قد ارتكب مجزرة سابقة في محافظة ديالى، وقد عزل عن منصبه بتوصية من اللجنة التي شكلها عبد المهدي نفسه، غير أنّه اعاده لمحافظة الناصرية، وهو يعرف مسبقا دموية هذا الرجل، وشخصيته الإجرامية المحبّة لسفك الدماء.

ويعتقد محللون أنّ عادل عبد المهدي كان يعلم بما سيفعله جميل الشمري، لأنّه قبل يومين من إرساله جميل الشمري إلى الناصرية قال في خطاب متلفز: (لا بدّ أن تعود الحياة إلى طبيعتها اليوم في بغداد والمحافظات) وقد تلا هذا الخطاب سلسلة من الهجمات على المتظاهرين السلميين، أدت إلى استشهاد العشرات منهم.

ولم تكتف حكومة عبد المهدي بقمع المتظاهرين وقتلهم، بل تكمم الأفواه وتمنع الإعلام من توثيق ما يجري على الساحة العراقية من جرائم وأحداث. فعمدت إلى قطع خدمة الإنترنت في العراق، الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة للعديد من الشركات، كالخطوط الجوية العراقية، وشركات الاتصالات، والصيرفة والحوالات، والمصارف، والفنادق، وغيرها من المشاريع التي تعتمد في عملها على خدمة الأنترنت بشكل أساسي.

ولكنّ هذا الإجراء انقلب ضد عادل عبد المهدي، فلم تراجع الجماهير عن مطالبها، ولم تتوقف الإعتصامات عن احتجاجاتها. وبعد ضغوط كبيرة من المجتمع الدولي، اضطرت الحكومة إلى إعادة الإنترنت، وقد هال المجتمع من هول ما شاهده من مشاهد وصور مفعجة ومؤلمة جرت على الشباب المتظاهرين وهم يتساقطون بالعشرات هنا وهناك، بسبب القنابل المسيلة للدموع التي كانت تستهدف منطقة

الرأس، وتطلق من مسافة قريبة، إضافة إلى الرصاص الحي، وقيام جهات مجهولة بحرق الخيام على ساكنيها ليلاً، بمشهد مؤلم سيظل عالقاً في الذاكرة العراقية، وكثيرون شبّهوا هذه المشاهد بمشاهد قمع الإنتفاضة الشعبانية من قبل النظام البعثي المباد عام ١٩٩١م، أو بحرق خيام الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته عام ٦١ هجرية في يوم عاشوراء.

وهي أحداث وإن كانت قديمة وموغلة في العمق التاريخي إلا أنّها ما زالت ندية طرية في الوجدان الشعبي لآبناء المسلمين، وهي مشاهد حاضرة في القلوب وتستعصي على النسيان.

لقد قامت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق (بلا رخاست) بتقديم تقرير مفصّل وخطير إلى مجلس الأمن، بعد أن أجرت جولة في بغداد وبعض المحافظات، وزارت المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وعبرت في تقريرها عن

أسفها لما يجري من أحداث دامية في العراق، ونقلت عن المرجعية الدينية عدم ارتياحها من تصرفات الحكومة، وإسلوها القومي في معالجة الأحداث، واصفة ما يجري بأنه؛ استخدام مفرط للقوة ضد المدنيين العزلّ خلافاً لقواعد الإشتباك، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وسائر المعاهدات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، في أوقات النزاع والسلم.

إنّ هذا التقرير الذي تقدّمت به ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة يدين حكومة عادل عبد المهدي بإرتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، وفي حال تم إجراء تحقيق دولي كما هي مطالب المتظاهرين والمرجعية، فإنّ مصير من أمر ونفذ هذه الأعمال الوحشية سيكون الإعدام وفقاً للقانون العراقي، والسجن المؤبد وفقاً للقانون الدولي. (ينظر ملخص التقرير في الملاحق).

وقد صرّح عدد كبير من خبراء القانون، بأن ما قامت به حكومة عدل عبد المهدي لا يختلف كثيراً عما ارتكبه نظام صدام حسين في مجزرة الدجيل، والتي لقيّ بسببها حكم الإعدام. لا سيما وإنّ عدد القتلى في هذه الأحداث يفوق أربعة أضعاف عدد قتلى مجزرة الدجيل.

وبعد أن وصل عدد القتلى ٧٥١ بحسب الإحصائيات الرسمية لحكومة عادل عبد المهدي، وعدد الجرحى فاق ٣٠ الف، من بينهم ٣ الآف من ذوي الإعاقة المستديمة. وبعد أن شلّت حركة الحياة في العراق، وتعطلّ التعليم، وساد الخوف والرعب في الاوساط الإجتماعية، أدرك عبد المهدي متأخراً بأن لا سبيل لإنهاء المظاهرات بالعنف، واتخذ عدّة قرارات إرتجالية، من ضمنها؛ توزيع منحة مالية مؤقتة قدرها ١٧٥ الف دينار، لعدد ٣٥٠ الف من العاطلين عن العمل ولمدة ثلاثة أشهر فقط. وتعيين أكثر من ٦٠ الف أجير يومي، ولكنّ

كل هذه الإجراءات التي لم يلمسها المواطن إذ لم تطبق بشكل كامل وسلس جاءت متأخرة جداً، ولم تنفعه في معالجة المأزق.

وبعد تصاعد حدة التظاهرات في النجف و كربلاء، والإعتداء من قبل جهات مجهولة على بعض السفارات، والمباني الدبلوماسية، وبعد أن ضاقت المرجعية الدينية ذرعاً، وبيح صوتها حول إستيعاب مطالب المتظاهرين، والتعامل معهم بالحسنى، جاءت خطبة المرجعية التاريخية ومن الصحن الحسيني الشريف، بهذا النص:

(إنّ مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعوّ إلى أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء أبنائه، وتفادي انزلاقه إلى دوامة العنف والفوضى والخراب).

وكان هذا النص من خطبة المرجعية الرشيدة بمثابة اشارة واضحة، بل رسالة صريحة إلى مجلس النواب لإقالة الحكومة

التي ما زالت متشبثة بالسلطة ولم يهزها مسيل الدماء وأجساد الشهداء، وأنين الجرحى والشكالى وذوي اليتيم والرقة في السن.

وإذا أردنا أن نختم تداعيات ومضاعفات انتفاضة الخامس والعشرين من أكتوبر، فإننا نسجل الملاحظات الآتية:

١. ليس من المعقول أن عمليات القتل العشوائي والإغتيال المبرمج، في صفوف المتظاهرين السلميين، وهم يحتجون على مقربة من المربع الأمني، وفي منطقة الخضراء التي تسيطر عليها الحكومة.

فهي إما أن تكون العنصر المشترك المباشر في هذه العمليات القمعية، وإما أنها تعرف العصابات التي مارست هذا القمع وتستر عليه، وليس هناك تفسير آخر لهذه الظاهرة الغريبة، إلا أن نقول أنه ليست هناك حكومة في العراق، أو أنها حكومة منحلّة مفككة ضعيفة فاشلة، لا تستطيع أن تشخص عمليات القنص

والقتل، أو تتعرف عليها لغرض محاسبتها وإعداد الأمن
والنظام إلى البلاد وحفظ مصالح العباد.

٢. لقد تسلّمت الحكومة حوالي عشرين مليار دولار من
الحكومة السابقة، إذ كانت أسعار النفط جيدة، وفي
غضون شهور معدودة بدأت الحكومة تناقش في مجالسها
الأسبوعية أنها لا تمتلك أي احتياطي في حسابها،
والسؤال هنا أين ذهبت هذه الأموال بهذه السرعة؟
وأين ذهبت واردات العراق الأخرى التي أضيفت
إليها، في حين أننا لم نلمس في الواقع أي مشروع خدمي
أو تنموي ينفع العراق، أو يستحق هذا المستوى من
الصرف والإنفاق.

وليس هناك تفسير مقبول لهذا النمط من الإدارة
والأداء في الصرف العشوائي، إلا الغباء في الأداء
الإقتصادي، أو القصد في تبذير أموال العراق، وتحطيم

بنيته التحتية، بحيث يعلن إفلاسه لعدم قدرته على صرف رواتب موظفيه، ومعاشات المتقاعدين، أو الطبقة الفقيرة من ذوي الرعاية الاجتماعية. ولم يمرّ العراق عبر تأريخه الحديث بهذه الأزمة المالية، وسوء التدبير الإداري والإقتصادي بمثل ما يمرُّ به الآن على يدي السيد عادل عبد المهدي، وهو الخبير في الإقتصاد! والنابغة في الإدارة!، إذا استثنينا فترة الحصار الإقتصادي في ظل حكم صدام المجرم.

٣. بسبب الضغوط النفسية والسياسية والأمنية التي ولّدتها انتفاضة أكتوبر، كان قرار عبد المهدي أن يمتصّ النقمة ويستوعب هياج الجماهير وغضبهم، بأن أقدم على توظيف عدد كبير من الناس في دوائر الدولة، وخصوصاً في قطاعي الجيش والشرطة، وكان المفروض أن يكون هذا التوظيف بالدرجة الأولى في المحافظات المتفضة وهي محافظات الجنوب والوسط، ولكنّ

الغريب أنّ هذا التوظيف كان أكثره في المحافظات
الغربية التي لم تشهد هذا التصعيد من التظاهرات
الشعبية.

وهذا التصرف يجعلنا نتساءل هل هو تصرف بريء أم
مقصود؟

فإن كان بريئاً فهو يعبر عن الغفلة والجهل والفشل في
ادارة الدولة، وإن كان مقصوداً بمعنى أنّ رئيس
الحكومة غير معني بالحلول ومعالجة المشكلات، بل هو
معني بتفاقم الأزمات وتعقيد المشكلة الإجتماعية
والطائفية في العراق.

وحتى التعيينات التي اطلقتها الحكومة غير المتوازنة
كانت تفتقد إلى عنصر العدالة والإنصاف، ولو سألنا
أكثر هؤلاء الذين تم تعيينهم من قبل الحكومة، لكان
الجواب حاضراً عندهم أنّ تعيينهم لم يكن يتسم

بالعدالة والإنصاف، حيث دفع كل واحد منهم مئات الدولارات ثمناً مقابل هذا التعيين، بحيث أنّ المواطن العادي الذي لا يمتلك مالاً من أجل التعيين، فإنّه بقي على حاله من دون أي مصدر لعيشه، وبالتالي فإنّ الحكومة بتعيين المواطنين بالرشوة قد ساعدت على نشر الفساد الإداري والمالي، وتعميقه وتقنيه في البلاد.

وهذا التفسير في عمقه ومغزاه غير بعيد عن تحليل المشكلة الاجتماعية والاقتصادية في العراق، وبهذا يكون السيد عادل عبد المهدي متهماً في قصده وإدارته لهذا البلد، الذي ما شهد رئيساً له عبر قرن من الزمن بهذا المستوى من الضعف ومجاملة الآخرين، وإشاعة الفساد الإداري والمالي على حساب مصلحة العراق وحقوق شعبه وأبنائه.

٤. إنَّ الحكومات الناجحة ليست التي تقدّم الخبز جاهزاً
للفقراء، إنما هي التي تمنح الفرص الإقتصادية المنتجة،
وتفتح الآفاق التنموية أمام مواطنيها. فإنَّ هناك مثلاً
يقول: (حاول أن تعطي للجائع بدل السمكة أداة
لصيدها من البحر) وعندها تكون الحكومة قد فتحت
للفقير آفاق الرزق، والمعيشة في إطار العزّة والكرامة
والتوازن الاجتماعي.

٥. إنَّ الحشد الشعبي الذي تشكّل بفضل فتوى المرجعية
الدينية الرشيدة، وإرادة الحكومة، ووعي الشعب
العراقي لطبيعة المخاطر التي تحيط به، يعدُّ قوّة مسلّحة
مهمة تساند الجيش والقوات الأمنية، وتقف في الخنادق
المتقدمة لمواجهة الأعداء، ومحاربة الإرهاب، ومن
الجدير بالذكر أن الحشد الشعبي يحتاج إلى قيادة نظامية
تديره وتسيّره وفق خطط وبرامج عسكرية، ونشاطات
تعبوية. وفي تجربة المواجهة الحادّة مع داعش وسقوط

الموصل فقد تراجع بعض عناصر الحشد الشعبي والقيادات العسكرية، بحيث أنّ الموصل تكاد تكون قد سلّمت على طبق من ذهب إلى تنظيم داعش الإرهابي، وفي احتدام المعركة وتصعيد هبها فقد ترك بعض هؤلاء من الحشد الشعبي، والجيش مواقعهم الأمامية، وهربوا مخلفين وراءهم أسلحتهم ومعداتهم. وهذا السلوك في القانون العسكري يستحق العقوبة التي قد تصل إلى الإعدام، لأنّه فرار من الزحف، وخيانة لأرض الوطن والشعب.

ولكن الملاحظ على إجراء حكومة عبد المهدي أنّها أرجعت جميع هؤلاء المتخاذلين، والمتخلفين، إلى الحشد الشعبي مع اعطائهم كافة الحقوق والمالية والمكافآت التي يستحقها عادة الأبطال والمجاهدون الذين كانوا نماذج متميزة بشجاعتهم في ساحات القتال وليس غيرهم.

وهذا الإجراء قد سبب مشكلتين في آن واحد، الأولى:
أن الجيش الشعبي بدل أن يترشق من العناصر المتخاذلة
والمرتددة، أصبح حشداً مترهلاً بهؤلاء النفعيين، الذين
يفتقدون إلى الإقدام والثبات والصبر في المعركة.

والثانية: أن العناصر الممتازة المخلصة والشجاعة بدأت
تراجع نفسها، وتقول: على أي أساس يتم التساوي بين
الشجعان والجنباء، أو بين الصابرين الثابتين، وبين
المهزومين والخائفين.

وهذه القضية ليست قضية نفسية عابرة فحسب حتى
يمكن تجاهلها، بل هي قضية عميقة في التشكيلات
الجماعية التي تحتاج إلى التقويم الدائم، والتمحيص
والغربلة في الإمتحانات الصعبة، والإفإننا لا نستطيع
أن نصنع جيشاً أو نبعث نهضةً، أو نقاتل بقوة من أجل
الدين والوطن والإنسان.

٦. إنّ الشخص المتصدي للشأن العام يجب أن يتمتع بالأفق الواسع، والحكمة والبصيرة والقدرة على حل المشكلات، قبل أن تتحول إلى أزمات ومعضلات، وإنّ الحشد الشعبي هو تجمّع بشري طبيعي كأى تجمّع بشريّ آخر، تحدث فيه المشكلات، ويكثر فيه الجدل في مسائل كبيرة أو صغيرة، وأنّ مهمة القائد العام الحكيم كما وصفناه أن يسهم بوعي وإرادة في حلّ المشكلة، وليس في تعقيدها أو توسيع دائرتها. وما لوحظ في الأمر الديواني الذي أصدره السيد عادل عبد المهدي بإعتباره القائد العام للقوات المسلحة، بفك ارتباط الألوية الأربعة في الحشد الشعبي عن قيادة الحشد المركزية، هو مساهمة جاهلة لتعقيد المشكلة، بين شخصيات ورموز الحشد الشعبي، وليس بادرة لحلّها حسب الأصول. فقد اتخذ قراراً خاطئاً بعزل بعض الألوية عن قيادة الحشد، بحجّة التدخل القانوني لحل النزاع بينهم. ولكنّ هذا

التدخل في الحقيقة يعدُّ تكريساً للنزاع، وتعميقاً
للمشكلة بين ألوية الحشد الشعبي وقيادته.

ولو أردنا أن نوجّه سؤالاً للسيد عبد المهدي، وهو أننا
نفترض أنه إذا حدث نزاع بين أحد ألوية الجيش،
وقيادته، فهل ننقل هذا اللواء من الدفاع إلى الداخلية؟

أو إذا حدث نزاع بين المدراء العامين في التربية، فهل
يكون الحل بنقل بعضهم إلى التعليم العالي؟

هذه الإجراءات ليست حلولاً، إنما هي تخبُّطٌ في الإدارة،
وعدم حكمة في المعالجة والقرارات الكبيرة.

وعليه فإنَّ الأمر الديواني الذي أصدره عادل عبد
المهدي قبيل تركه للحكومة، وتوديعه للسنّة المشؤومة
التي قضّاهها في حكم العراق، يعدُّ من القرارات الخاطئة
التي يتوقف عندها التأريخ بالإستغراب والحزن
والتساؤلات.

الفصل الخامس الاستقالة القسرية

- ❖ الاستقالة القسرية.
- ❖ مهزلة الإستقالة.
- ❖ تصريف الأعمال و(الغياب الطوعي).
- ❖ قصي السهيل .. شخصية متعسفة.
- ❖ إعادة تدوير الفاسدين.
- ❖ عادل عبد المهدي والعلاقات المشبوهة.
- ❖ نماذج من تصرفات ومخالفات علاء الموسوي وتغطية عبد المهدي عليها.
- النموذج الأول: جامع الحلة الكبير.
- النموذج الثاني: مجمع دار الإسلام الخيري.
- النموذج الثالث: جامع الرحمن.
- ❖ اكدوبة صنفقة الصين.
- ❖ كارثة قرار (أوبك بلص)
- ❖ تداعيات اغتيال المهندس وسليمانى.

(يفكر الوطني بالأجيال القادمة أما السياسي
فينكر بالانتخابات القادمة)

شكيب ارسلان

الاستقالة القسرية:

عرف عن عادل عبد المهدي بأنه في كل المناصب التي
تولاها فإنه يحمل استقالته في جيبه، وهذه وصية تسلّمها من
أبيه، ويلوح بها دائماً لترك المنصب، وفي كل المناصب التي
استقال منها سابقاً؛ (نائب رئيس الجمهورية) بعد فضيحة
مصرف الزوية، و(وزير النفط) بعد أن عرف ان العبادي متجه
بقوة نحو اقالته واستبداله بوزير تكنوقراط، فتلكما الإستقالتان
لم تكونا زهداً منه بالمنصب، بقدر ما كان يقرأ الواقع ويستقيل
قبل أن يقال دائماً.

ولكنه استفاد فعلاً من هذه الإستقالات عندما أوهم
البعض بأنه زاهدٌ بالمنصب، وأنه مستعدٌ بتركه الموقع باختياره،
دون اجبار، إذا ما وجد أن الظروف غير مؤاتية للعمل.

وقبل اندلاع التظاهرات لَوَّح على خجل لاكثر من مرة بأنه مستعدٌ للإستقالة، مما أثار استهجان القوى السياسية، لأنّ الزعيم الذي يلوح بين فترة وأخرى بالإستقالة هو زعيم ضعيف فاشل لا يستحق هذا المنصب، إذ أنّ هذا الاستخدام المفرط للإستقالة، يجعل من عادل عبد المهدي شبيهاً للسخرية المثيرة التي توقف عندها طويلاً الروائي العبقرى (غابرييل غارسيا ماركيز)، في روايته الشهيرة (الجنرال في متاهة)، حيث يتحدث عن كثرة تلويح الرئيس (سيمون دي بوليفار) بالاستقالة وعزمه عليها، حتى دخلت استقالته في الأغاني الشعبية.

ومع ان الفرق كبير جداً بين الشخصيتين، إلا ان كثرة التلويح بالاستقالة يتحول الى قصة مملة في الأوساط السياسية، والى سخرية في الأوساط الشعبية.

ولكنّ عادل عبد المهدي تصرف مع المنصب الحلم خلاف عاداته في التلويح بالإستقالة بشكل دائم، فكلما سقط قتيل أو جريح في المظاهرات ازداد عبد المهدي تعلقاً بالسلطة، وكأنه يخشى من أن يحاسب، أو يحاكم إذا ما ترك السلطة من دون ضمانات، التي كان يبحث عنها في الغرف السرية، إذ أنّه أعلن عن استعداده لترك السلطة مقابل أن يمنح ضمان بعدم التعرض إليه من قبل الحكومة القادمة، وعدم فتح ملفات قمع المتظاهرين وقتلهم، وملفات الفساد الأخرى ايضاً.

فما بين بعض التطمينات التي كانت تصله من بعض الكتل السياسية (الفتح) بأنّ هذه التظاهرات زوبعة في فنجان، وإيها سرعان ما ستنتهي وتتلاشى، ولا داعي للإستقالة، وما بين تمسكه بالسلطة .. الحلم .. ظل عادل عبد المهدي ينتظر كعادته التوجيهات من الكتل السياسية بما عليه أن يفعل .

وهذا يفسر غيابه الملفت عن الإعلام في تلك الفترة، وكأنه ينتظر الأوامر التي لم تصله بعد، وفي تلك الفترة ترك الباب مفتوحاً للنطاق الرسمي بإسمه، (اللواء عبد الكريم خلف) ليتكلم كما يشاء في الإعلام، ليتحول بعدها إلى بوق للسلطة، لا يعي ما يصرح به لوسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال، مرّة يقول خلف: إن المتظاهرين لا يتجاوز عددهم الألفين في كل بغداد. ومرّة أخرى يقول: أنّ القتلى والجرحى في صفوف الجيش والقوات الأمنية أكثر من المتظاهرين، وأنّ عدد الجرحى مبالغ فيه جداً، لأنّ المستشفيات تسجل حتى من استنشق الغاز المسيل للدموع بأنّه مصاب، ومن هنا يكثر عدد الجرحى والمصابين.

لم يكن عبد الكريم خلف وحده يدير المواجهة الإعلامية ضد المتظاهرين من أبناء الشعب، وإنما أعانته على ذلك بعض الجهات والقنوات الفضائية ووسائل الاعلام التابعة لأحزاب وكتل سياسية لها مصلحة ببقاء عبد المهدي في السلطة، لقد

توزعت الادواء بينهم، فيمنا عبد الكريم خلف يقلل من شأن التظاهرات واعدادها ويدّعي وجود غرف للتعذيب في (المطعم التركي) تستخدم لتعذيب افراد القوات الأمنية الذين يتم اختطافهم من قبل المتظاهرين، كان هناك بعض الفضائيات ووسائل الاعلام الأخرى وبمساعدة وتحريض من (خلف) تتهم المتظاهرين بشتى الاتهامات غير الأخلاقية، والتي لا تنسجم مع التقاليد والآداب العامة في المجتمع العراقي .

انا هنا لسنا بصدد ان ننكر بعض التصرفات غير المسؤولة، التي تصدر من هذا المتظاهر او ذاك، في خيام الاعتصام وفي المطعم التركي بالخصوص، فهذا الامر طبيعي ان يحصل لان المتظاهرين لا يحملون جميعا ثقافة عالية، ولا يتمتعون بوعي اسلامي متقدم، ولا يعتنون بالالتزام الأخلاقي، لانهم ينحدرون من ثقافات وبيئات مختلفة، فإن هذا التظاهرات لم تكن موجّهة من قبل جهة معيّنة لكي نلمس فيها التجانس والإنسجام، بل كانت العفوية هي الصفة البارزة في الغالب

فيها، ولا يستطيع أي مراقب ان ينسبها الى أي جهة او مذهب او طائفة معينة، وإن كان عامل الفقر، والشعور بالظلمة، والحرمان من فرص التعيين والعمل، إضافة إلى تفجّر روح الشباب وحب المغامرة والتحدي هي العناصر المحرّكة لهذه التظاهرات.

ولكن من المعيب ان يتم تعميم هذه التصرفات اللاأخلاقية على جميع المتظاهرين، فضلا عن وجود بعض المشروبات الكحولية المحرمة في المطعم التركي، وهذه المفارقات الشرعية واللااخلاقية لا تحوّل مطالب المتظاهرين الى مطالب باطلة ليس لها قيمة قانونية، أو اجتماعية.

اذ انّ الدستور العراقي قد كفل للعراقيين كل العراقيين الحقوق الأساسية التي يجب ان يتمتع بها كل مواطن عراقي بغض النظر عن خلفيته الدينية والتزامه الأخلاقي والاجتماعي.

انّ محاولة حكومة عبد المهدي متمثلة بعبد الكريم خلف
ومن معه، في اظهار الشعب العراقي بوجه لا يليق به هي
محاولة بائسة، كان الهدف منها البقاء في السلطة، حتى لو كلف
ذلك لصق الاتهامات بالشعب العراقي، ووصف المتظاهرين
الذين كانت تقدّر اعدادهم بعشرات الآلاف، باوصاف لا
تليق بالشعب العراقي أولاً، ولا بحكومة تحترم نفسها ان
تصف شعبها الذي تدّعي انها تمثله، وأنّه انتخبها بهذه
الأوصاف غير اللائقة.

إنّ هذه التصريحات الساذجة والسطحية من قبل الماكنة
الإعلامية لعادل عبد المهدي لم تكن تشير سخرية العراقيين
فحسب، بقدر ما تبعث فيهم الألم والحسرة على ما وصلت إليه
الحكومة من مستوى ضحل في مواجهة الأحداث، وطريقة
التعبير عنها. ظلّ عادل عبد المهدي متشبثاً بالسلطة بمختلف
الذرائع والأسباب، فمرة يبعث رسالة إلى تحالفني (فتح
وسائرون) يقول فيها إلى مقتدى الصدر، وهادي العامري:

(انكما انتما من جئتما بهذه الحكومة، وعليكما ايجاد البديل،
وإذا ما وجد البديل سوف أقدم استقالتي، لأنني لا أستطيع أن
أحدث فراغاً دستورياً في العراق دون أن اطمئن بوجود
البديل).

وسنرى لاحقاً أنّ هذه الرسالة لم تكن إلا ذريعة ساذجة
للبقاء بالسلطة أطول فترة ممكنة، إذ أنّه بعد خطبة المرجعية التي
أشارت فيها إلى البرلمان بإعادة النظر بالحكومة، قدّم استقالته
في مجلس الوزراء بطريقة استفزت الجماهير أيضاً، إذ أنّه بدأها
بعبارة: استجابة لخطبة المرجعية... ولم يشر أبداً إلى دور
التظاهرات، وسقوط الشهداء والجرحى.

كما أنّ هذا التصريح لا يمكن أن يصدر من رجل دولة، إذ
أنّه لا يجوز أن يسبب أي إجراء حكومي بأنّه يستجيب إلى
خطبة المرجعية، لا سيما وأنّها لم توجه إليه الخطاب بصورة
مباشرة وإنما وجهته إلى مجلس النواب، فضلاً عن أن خطبة

المرجعية لم تكن فتوى بالمعنى الدقيق للمصطلح الشرعي، وإنما هي توجيه وإرشاد لمن يسمع ويعي ويطيع مقام المرجعية العليا (ينظر: نص الاستقالة في الملاحق).

(إنّ مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة
الراهنة مدعو إلى أن يعيد النظر في خياراته بهذا
الشأن ويتصرف بما تملّيه مصلحة العراق
والمحافظة على دماء أبنائه، وتضادي انزلاقه إلى
دوامة العنف والفضى والخراب)
الامام السيد علي السيستاني

مهزلة الإستقالة:

ليس لرئيس الوزراء أن يستقيل بالطريقة التي يريد، وإنّما
رسم الدستور العراقي ثلاث طرق تتم من خلالها إقالة
الحكومة. وهي:

أولاً: أن يطلب رئيس الجمهورية من مجلس النواب سحب
الثقة عن رئيس مجلس الوزراء، أو يتم ذلك بطلب من خمس
أعضاء مجلس النواب، بعد أن يستجوب رئيس مجلس الوزراء
داخل قبة البرلمان. وإذا ما وافق البرلمان بغالبية أعضائه على
سحب الثقة، تعتبر الحكومة بجميع أعضائها مستقيلة،
وتتحول إلى حكومة تصريف أعمال يومية ريثما يتم منح الثقة

إلى حكومة جديدة، وذلك بحسب المادة ٦١ ثامناً من الدستور العراقي.

ثانياً: أن يجلّ مجلس النواب نفسه بناء على طلب من ثلث أعضائه، أو بطلب من رئيس الوزراء، وبموافقة رئيس الجمهورية وبعد أن يجلّ مجلس النواب نفسه تعتبر الحكومة مستقلة، وتتحول إلى حكومة تصريف أعمال يومية إستناداً إلى مادة ٦٤ من الدستور.

ثالثاً: إذا ما غاب رئيس مجلس الوزراء عن المنصب لأي سبب كان، يجلّ رئيس الجمهورية محلّه على أن يتم تكليف رئيس وزراء آخر بتشكيل حكومة جديدة. بحسب المادة ٨١ من الدستور.

ونلاحظ هنا بأنه لا يوجد طريق دستوري لكي يقدم رئيس الوزراء استقالته اطلاقاً، وإنما هذا الأمر متاح فقط لرئيس الجمهورية بحسب المادة ٧٥ من الدستور التي تنص فقرتها

الأولى على أن: لرئيس الجمهورية تقديم استقالته تحريماً إلى
رئيس مجلس النواب، وتعدُّ نافذة بعد مضي سبعة أيام من
تاريخ ايداعها لدى مجلس النواب.

وفي ضوء ما تقدّم نجد أنّ عادل عبد المهدي ابتدع لنفسه
طريقة جديدة لم ينص عليها الدستور اطلاقاً، الغاية منها
ارضاء المرجعية، والظهور بمظهر الملتزم والمطيع لها ومن جهة
اخرى يبقى متمسكاً بالسلطة أطول فترة ممكنة، مع اطمئنانه
بأنّ الكتل السياسية لا تمتلك رؤية واضحة حول بديله.

ومما ساعده في ذلك تسارع الأحداث، وأصوات الضجيج
التي ملأت البرلمان، والمزايدات السياسية، وعدم طعن أي
جهة بهذا الإجراء أمام المحكمة الاتحادية خوفاً من أن تظهر
بمظهر المؤيد لحكومة عبد المهدي والرافضة لإستقالته، لأنّ
العراق يعتمد سياسة الرقابة اللاحقة على القرارات، وليست

السابقة، فإنّ المحكمة الإتحادية إذا لم تطعن أي جهة ضد أي قرار فإنها لا تنظر فيه من تلقاء نفسها.

وبهذا حصلت هذه الإستقالة المهزلة التي عطّلت البلاد أكثر مما هو معطل قبل الإستقالة، ولم ترض المرجعية والجماهير، ولم تنه التظاهرات، لأنّ المتظاهرين كانوا يرون أنّ الحكومة التي سفكت دماءهم ما زالت مستمرة في السلطة، وتتحكم بمقاليدها، ولا يوجد أثر جدي ملموس للإستقالة سوى ذر الرماد في العيون، والضحك على الذقون.

ولو كان عادل عبد المهدي جاداً بترك المنصب، لأنتهج المسار الدستوري الصحيح، وترك المنصب فوراً ليحلّ محله رئيس الجمهورية لمدة ١٥ يوماً فقط ويتم بعدها تكليف رئيس وزراء آخر، إذ لا معنى لشخصٍ يستقيل وهو يدير الدولة، ويتصدى لشؤونها في آن واحد.

(للهمّة تسع أرواح)
مثل أنجليزي

تصريف الأعمال والغياب الطوعي:

بعد أن انتبه المحللون من غفلتهم، وشعروا بحجم الخدعة التي مارسها عادل عبد المهدي، بدأت الأصوات تتعالى في مختلف المواقع والمجالات، بأنّ الشعب لا يريد ان يرى عادل عبد المهدي على كرسي رئاسة الوزراء، وليس أن يقدم ورقة شكلية.

ومن هنا كان عبد المهدي يتدع طرّقاً أخرى للبقاء أطول في السلطة، منها أنه يغيب طوعياً عن إدارة جلسات مجلس الوزراء، وكلف أحد نوابه بإدارة المجلس، مع بقائه رئيساً للوزراء.

وهذا المصطلح (الغياب الطوعي) لم تألفه الدول العريقة في الديمقراطية، لكنّ عبد المهدي استطاع أن يصنع في ظل حكومته ذات السنة الواحدة بدعاً قانونية، وحيلاً دستورية،

وأن يضيف مصطلحات جديدة ليس لها وجود أو أصل في قاموس السياسة والحكم والدساتير.

حتى أصبح هذه المصطلح موضع نقاش وتندر في البرامج الإذاعية والتلفزيونية لدى الإعلاميين والمحللين السياسيين.

إنّ عادل عبد المهدي على الرغم من أنه رئيس وزراء مستقيل، وحكومته حكومة تصريف أعمال، وأنه غائب طوعياً عن المنصب كما يدعي، إلا أنه كان يتخذ قرارات، ويمارس إجراءات خطيرة تمس هيكل الدولة العراقية بالصميم.

ففي الحين الذي ينص فيه القانون على أنّ ليس لحكومة تصريف الأعمال سوى إدارة الدولة في الأمور اليومية الملّحة لضمان تسيير شؤون الدولة، وحاجات الناس الأساسية، إلا أنّ عادل عبد المهدي تصرّف في الأسابيع الأخيرة من عمر عهده الثقيل تصرفات سوف تلقي بظلالها على أي حكومة مستقبلية تأتي بعده.

ولا شك أنّ تصرفات الحكومة في لحظاتها الأخيرة هي دائماً محل شك وريبة، ولعل هذه القاعدة العقلائية مأخوذة من الفقه الإسلامي في مسألة تصرفات المريض بمرض الموت، فإنّ تصرفاته لا تمضي إلا بحدود الثلث من أمواله.

كما أنّ للبرلمان العراقي سابقة في هذا الصدد، حيث ألغى جميع القرارات التي اتخذتها حكومة العبادي في الأشهر الثلاثة الأخيرة، من عمرها، معللة ذلك بأنّ تلك القرارات غير موضوعية ويغلب فيها الجانب الشخصي على الجانب القانوني والموضوعي.

ومن أهم القرارات التي اتخذها عادل عبد المهدي خلافاً للقانون، هو التصرف بميزانية ٢٠٢٠ قبل إقرارها من قبل البرلمان والمضي باتفاقيات دولية التي ستتوقف عند أهمها في الصفحات القادمة.

لقد ظلّ عبد المهدي وفيّاً لمنهج الخدّاع والتآمر، وعدم
الوضوح والمصداقية، حتى في آخر أيام عهد حكومته، فلم
يكن صريحاً وشجاعاً مع أصدقائه فضلاً عن الآخرين.

إذ أنّه كان يريد أن يعزل الشيخ خالد العطية عن منصب
رئيس الهيئة العليا للحج والعمرة، ولكنّه لم يمتلك الشجاعة
الكافية ليواجهه بقراره، لينصب الشيخ سامي المسعودي بديلاً
عنه، فكان يظهر الإحترام والود للشيخ خالد العطية من جهة
ويخبره بأنّه واقع تحت ضغط هادي العامري وجماعة الفتح،
ومن جهة أخرى يلحّ على سامي المسعودي لكي يباشر
بالمنصب الجديد بالسرعة الممكنة قبل أن يستطيع الشيخ خالد
العطية بالتأثير على القرار والبقاء في المنصب.

حتى أنّه أرسل رسالة إلى الشيخ خالد العطية يعرب فيها
عن أسفه الشديد بأن يعزل أمثال الشيخ خالد في عهده، وفيها
من المديح للعطية الشيء الكثير، الأمر الذي يجعلنا نستغرب؛

هل اتخذ عادل عبد المهدي القرار، ويتأسف على قراره؟، أم
أنه كان مجبراً وخاضعاً لغيره كالعادة؟، وفي كل الأحوال لو لم
يبعث الرسالة لحفظ ماء وجهه وكرامة موقعه.

إذ ليس من المعقول أن ينطبق على رئيس وزراء العراق المثل
الشعبي: (يقتل القتل ويمشي في جنازته).

(أصلح نفسك يصلح لك الناس)

ابو بكر الصديق

قصي السهيل .. شخصية متعسفة:

من الشخصيات التي برزت فجأة وبطريقة غير طبيعية بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ الدكتور قصي عبد الوهاب عبود السهيل، المختص في الجيولوجيا، حيث ولد عام ١٩٦٥، من عائلة فقيرة ذات اصول ايرانية، تنتمي الى (فرقة الشيخية) المعروفة في البصرة، وكان يبحث عن الأضواء الاعلامية، والتصدي للمناصب ذات البريق الخاص، ولم يكن يومذاك إلا التيار الصدري يستطيع ان يلبي طموحه، لأنّ التيار الصدري كان خليطاً من المثقفين وغيرهم، ومليئاً بالنفعيين والباحثين عن السلطة وخصوصا الذين لا يمتلكون أصالةً في الثقافة، أو أنّهم من ذوي الاسر المتورطة بجرائم السلطة والاجهزة القمعية.

وبالرغم من أنّ (فرقة الشيعية) لا تتدخل بالسياسة ولا علاقة لها بشؤون الحكم ولا تمتُّ بصلة إلى التيار الصدري بل لا تعرف (التقليد) بالمفهوم الشرعي لدى الشيعة الإمامية، ولكنّ قصي السهيل الباحث عن الجاه والمهوس بالسلطة، فقد اتّمسى إلى التيار الصدري وبدأ يتسلق في مواقعه حتى فاز بمقعد في مجلس النواب العراقي عام ٢٠٠٦ عن التيار الصدري. وكان الانطباع العام عنه في تلك الفترة هو مستوى السذاجة في تصريحاته، وعدم الاصالّة الثقافية والاسلامية في ما يطرحه من أفكار ومقولات في الاعلام العراقي والعربي، ويتذكر العراقيون لقاءه الأول في قناة الجزيرة.

ومن الملاحظ على التيار الصدري، أنّه يهتم بهذه الشخصيات التي تتسم بالمظهر العام، وادعاء الثقافة، وشيء من الصلافة، فقد رشحه التيار الصدري نائباً اولاً لرئيس مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠، وفي هذا المنصب فقد شكّا منه الكثير من اعضاء مجلس النواب من الشيعة، لا سيما من

المحافظات الجنوبية الفقيرة، حيث كان يتعامل معهم بغرور وتعالٍ، اما مع غيرهم فكان يبدو منسبطاً ومتواضعا لهم حيث ينطبق عليه قول الإمام الحسن (ع) عندما سُئِل: ما الجبن يبن رسول الله؟ فقال: (الجبن هو الجرأة على الأصدقاء والنكول عن الاعداء).

لقد استغل السهيل منصبه التشريعي المهم، وبدأ يتدخل في عمل البنك المركزي العراقي، ويبتز المصارف الاهلية ويأخذ منهم العمولات، لأنه كان بصدد بناء امبراطوريته المالية التي يحلم بها إذ كانت تنمو وتتجمع بهدوء بعيداً عن الاضواء.

وفي نهاية عام ٢٠١٢ ظهرت معالم هذه الامبراطورية حيث اتهم بدوره التخريبي للاقتصاد العراقي، من خلال عضويته في لجنة التحقيق الخاصة بالبنك المركزي التي سببت ابعاد محافظ البنك المركزي الخبير آنذاك (سنان الشبيبي)، وهو الشخصية

المعروفة بالمهنية والنزاهة، ومستشار مالي ونقدي في العديد من دول العالم ومنها اليابان.

ومن المضحك إن القرار الذي اتخذته لجنة التحقيق برئاسة قصي السهيل أن لا يكون (مزاد العملة الاجنبية) من قبل البنك المركزي بصورة مباشرة، وانما من خلال شركات صيرفة وسيطة، إذ أصبحت هذه الشركات فيما بعد عبئاً على الاقتصاد العراقي وأثرى اصحابها، وهم ابرز الاحزاب المشتركة في العملية السياسية بالاخص (التيار الصدري، المجلس الاعلى، الحزبين الكورديين، والمؤتمر الوطني العراقي بقيادة احمد الجلبي)، حيث كان الشعب العراقي المسكين يتحمل عبء ارباح تلك الشركات بمقدار (٧ آلاف دينار) لكل ورقة من فئة (١٠٠ دولار) تباع في مزاد العملة، حيث كان سعر الدولار في البنك المركزي (١،١٨٠) ولكنه يباع للمواطن بـ(١،٢٤٠)، وظل الاقتصاد العراقي مُستنزفًا بما لا يقل عن ٤ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠١٧ حيث ألغى حيدر العبادي

احتكار الشركات الوسيطة، واعلن ان الدولار يُباع للجميع في مزاد علني وبطريقة شفافة، مما أدى الى انخفاض سعر الدولار في الاسواق.

إن الامبراطورية المالية التي شيدها قصي السهيل، أثارت حفيظة مقتدى الصدر، وطالبه بتقديم الاستقالة وترك المنصب لانه اساء استعمال نفوذه وموقعه، حيث بنى امبراطوريته المالية على اكتاف آل الصدر على حد تعبير السيد مقتدى.

إلا أنّ قصي السهيل لم يستجب لطلب مقتدى الصدر، وبقي متشبها بموقفه، مما خدع الكثيرين بأنه لا يخضع للتيار الصدري وأنه يتمتع بشخصية قوية مستقلة، ولكن الحقيقة خلاف ذلك، لان المسألة المالية هي التي تكمن وراء هذه الخدعة، وبهذا تأزمت العلاقة بينه وبين التيار الصدري، حتى أنّهم اتخذوا قراراً باستبعاده وعدم ترشيحه لأي منصب مستقبلاً.

وبعد عام ٢٠١٤ وانتهاء فترة توليه النائب الاول لرئيس مجلس النواب العراقي، ظل قصي السهل على هامش العملية السياسية، حيث انشغل بعيدا عن الاضواء في عدة سفرات الى لندن لتنمية ثروته المالية وشراء أسهم في شركات في لندن.

قصي السهيل في وزارة التعليم العالي

وعند تشكيل حكومة عادل عبد المهدي في الربع الاخير لعام ٢٠١٨، هذه الحكومة التي جمعت المتناقضات بين بعثي وداعشي وفساد ونفعي ومزيف، رشحه ائتلاف دولة القانون لتولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على خلفية أنه شخصية اكااديمية ويمتلك الخبرة السياسية والجرأة في اتخاذ القرار، وأنه لا يخضع للتيار الصدري.

حتى ان ترشيحه اثار جدلا بين الاوساط السياسية، وقد وقفت كتلة (سائرون) من ترشيحه موقفا سلبيا صارما، مما تعطل تمريره اكثر من مرة، وقد ذكرت مصادر مطلعة ومقربة من السهيل، بأنه قد وعد احد سياسرة الهيئة الاقتصادية للتيار الصدري في لندن (قاسم الميالي) شقيق القيادي في التيار الصدري (هاشم الميالي) بعقود وامتيازات مالية كبيرة في حال تمريره كوزير للتعليم العالي، وهذا ما حصل بالضبط حيث

منح السهيل عقودا في وزارتي التعليم العالي والتربية التي كان يديرها بالوكالة آنذاك لقاسم الميالي تقدر بـ ٣٠ مليون دولار.

وفي نهاية الجدل والتسويات السياسية خلف الكواليس تم استيزاره لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وكانت اول مخالفة ادارية صريحة ارتكبها قصي السهيل بعد توليه منصب وزير التعليم العالي هي نقل ابنته (زهراء) التي كانت تدرس الطب في الاردن الى بغداد خلافا للضوابط والتعليمات، كما أنه ومنذ الأيام الأولى لتوليه المنصب تصرف مع رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمدراء العامين وكبار الموظفين في الوزارة بطريقة تخلو من اللياقة والأخلاقية بل تتسم بنوع من الإهانة والتعسف، حتى أنه اظهر عدم الاحترام لبعض رؤساء الجامعات الذين كانوا يزورونه في مكتبه من أجل تهنأته بالوزارة، ولا يخفى أن رؤساء الجامعات بدرجة

(وكيل وزير) وبلقب (بروفيسور) واكبر بالسن والتجربة
والشهادة العلمية من قصي السهيل.

ولعل ما قاله قصي السهيل في اول اجتماع لهيأة الرأي، اثار
الصدمة والأسف لدى رؤساء الجامعات، اذ انّ السهيل وبكل
غرور قال أنه ليس هناك هيأة رأي، إنما عليكم تنفيذ رؤيتي في
ادارة الوزارة، وما يصدر عني من توجيهات !!، وهذه الحادثة
نقلها حرفياً رئيس جامعة بابل السابق (الدكتور عادل
البغدادي) امام الآخرين، وازاف أن رؤساء الجامعات
شعروا بالصدمة، وقرر أكثرهم أنهم سوف يطلبون الاعفاء من
مناصبهم، لأن قصي السهيل لمّح الى انه سوف يقيلهم، وأنهم لا
يستطيعون العمل في هذه الاجواء التي تخلو من أدب الخطاب
في التعامل، ولم يمضِ على وزارة السهيل سوى شهر واحد،
حتى توالى الاعفاءات لرؤساء الجامعات والعمداء.. أفراداً
وجماعات.

وكلما كان يتوغل في الاعفاء ويتمادى في ابعاد كبار
المسؤولين في الجامعات، فإنه يأتي بأناس قرييين منه، او من
الجهة التي رشحته لهذا المنصب.

نظام المقررات

هذا فيما يتعلق بطريقة تعامله مع رؤساء الجامعات وكبار الموظفين، اما فيما يتعلق بالمناهج والمضامين العلمية، فإن الجامعات في العراق ومنذ أن تأسست قبل اكثر من ستين سنة، كانت تطبق النظام الفصلي، وسارت عليه منظومة التعليم في المدارس والجامعات في العراق

غير أنّ قصي السهيل وبسبب هوسه بالتغيير الشامل، وحرصه على نسبة الانجاز إليه وربطه بإسمه شخصياً، خصوصاً وانه قد سافر عدة مرات الى بريطانيا ويبدو انه قد أعجب بنظام جامعاتها في (نظام المقررات)، ومن دون تعمق في فلسفة هذا النوع من النظام، وامكانية تطبيقه في العراق ام لا، فقد بادر ومنذ الأيام الأولى لوزارته بإعلان تغيير نظام الجامعات العراقية الى نظام المقررات، بجرة قلم، في حين أنّ سنة الله في التغيير التأريخي لا تكون دفعة واحدة، بل يكون ضمن نظام التدرج والاصلاح المرحلي، والمؤلم أنّ مستشاريه

الخاصين في هذا المجال لم يقدموا له النصيحة ولم يصدقوه في القول أمامه وبحضوره، بعدم امكانية التطبيق الشامل لهذا النظام دفعةً واحدة، وفي سنة واحدة، ولكنهم ينقدونه بعنف ويبدون امتعاضهم من نظام المقررات في غيابه.

ولعل من السلبيات التي يؤشرها المختصون في مجال التعليم على نظام المقررات، بأن هذا النظام يحتاج الى بنى تحتية وقاعات خاصة ووعي جديد، وثقافة تعليمية لدى الاستاذ والطالب على حد سواء، كما ان هذا النظام يشترط في الاستاذ ان يكون من حملة شهادة الدكتوراه حصرا، وبالتالي وبعد تطبيق هذا النظام بثلاث سنوات سوف تنتفي الحاجة الى حملة شهادة الماجستير في كل الجامعات الحكومية والاهلية ويتحولون في احسن الاحوال الى موظفين اداريين، وبالتالي تخسر العملية التعليمية في العراق عناصر مهمة واسباسية في التعليم، ويبدو ان السهيل لم يحسب لكل هذا حسابه.

بل زاد في تعنته واصراره على هذا النظام الجديد حتى بعد تصاعد الاحداث وزيادة المطالبات بتغييره والرجوع الى النظام الفصلي الذي اعتاد عليه الطلاب والاساتذة في جامعات العراق، بسبب المظاهرات وتفشي وباء (كورونا) والغياب القهري للطلبة، إلا انّ الوزير المتفلسف ظل مصرّاً على موقفه وتوغل في عناده، بل يصرح بكل عنجهية بأن نظام المقررات لا نتراجع عنه، وأنّ اي رئيس جامعة او عميد كلية لا يستطيع تطبيقه تحت أي ظرف، فليقدم اعفاءه من المنصب حتى نستغني عنه.

وهذا الاصرار على الخطأ والتعامل بغيرور وتعالٍ يمثل جانبا واحدا من جوانب هذه الشخصية المعقدة والمتعسفة وهناك جوانب اخرى.

الامتحان التقويمي والتأزم من التعليم الأهلي

لقد اعتاد التعليم الأهلي على التفاهم المفتوح وتبادل الرؤى والافكار والمشاريع مع الوزارة منذ تأسيسه عام ١٩٩٦ وحتى وزارة الدكتور عبد الرزاق العيسى، من خلال حضور الوزير في المؤتمرات التي تقيمها الجامعات الاهلية، ومن خلال اشادته بالتعليم الاهلي في اللقاءات والمؤتمرات، ومحاوله معالجة السلبيات بطريقة مسؤولة وعلمية غير تشهيرية، إلا أن الوزير الجديد قصي السهيل وفي اللقاءات الاولى مع التعليم الاهلي، ومع عدم لياقته المعهودة كان يصرح بأن التعليم الاهلي نقطة سوداء في تاريخ التعليم في العراق.

وان هذا التصريح لا يصدر من رجل مسؤول، لأن وزير التعليم العالي يفترض فيه أن يرعى التعليم الحكومي والاهلي على حد سواء، وكان يتهم الموظفين في دائرة التعليم الاهلي بتلقي الرشاوى والفساد علناً، مما سبب فوضى ادارية ونفسية

لدى الموظفين في الوزارة، بل أشاع في اوساطهم الشك وعدم الثقة.

حتى أنه اوقف كل استحداث جديد في التعليم الاهلي من دون دراسة موضوعية، بدعوى ان كليةً اهلية هناك أو هناك اساءت استعمال علاقتها بموظفي الوزارة وقد استحدثت في الماضي اقساماً علمية كثيرة، فهل من المنطق والانصاف في نظام الدولة ان تعاقب جميع الكليات الأهلية بجريرة واحدة منها، وهل يجوز ان يتوقف استحداث الاقسام العلمية في الكليات الاهلية والتي من شأنها ان تستوعب الاعداد الكبيرة من مخرجات الدراسة الثانوية، وكذلك توفير فرص عمل لعدد كبير من حملة الشهادات العليا في العراق.

ولكنّ الغريب في الامر أن هذا الإجراء المتعسف، قد جرى في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب فقط، وهي المحافظات المحرومة تاريخياً من فرص التعليم والعمل، ولم يشمل هذا

الاجراء غير المنطقي محافظات اقليم كردستان، اذ انه في الوقت الذي يوقف جميع الاستحداثاات في الكليات الاهلية في عموم العراق، يستثنى من ذلك الكليات الاهلية الكوردية ويمنحها اقساما كما تريد.

حتى ان بعض الاعلاميين، قد ربطوا هذه المجاملة للكورد من قبل الوزير بعلاقة المصاهرة مع الاكراد لأن زوجة قصي السهيل كردية، ولا تقتصر مجاملات قصي السهيل على الجانب الكردي فقط، بل كانت له مجاملات متميزة مع كليات تابعة الى العتبتين الحسينية والعباسية في كربلاء والنجف.

وقدم لهم التسهيلات الكبيرة من اجل ان يحظى في المستقبل بقبول لديهم تمهيدا لأن يكون رئيسا للوزراء، ومن الملاحظ أنه لم يلب يوماً دعوة اي جامعة او كلية أهلية غير جامعة الكفيل في النجف الاشراف، اذ انه حضر حفل افتتاح بنائها الجديدة،

وكان المفروض ان الوزير هو من يقوم بقص (شريط الافتتاح) باعتباراه اعلى المدعويين منصبا في الدولة.

ولكن الذي حصل وشوهد في الاعلام ان حضوره كان هامشيا لم يُستقبل باحترام، ولم يقص الشريط بنفسه، وبذلك ظل واقفا في زاوية ما يشاغل نفسه بعيدا عن الاضواء.

كما أنّ قصي السهيل قام بربط التعليم الاهلي بمكتبه الخاص وظل يبتز بعض الكليات الاهلية المعروفة بعلاقاتها المتميزة بالوزارة (كلية الاسراء) وغيرها، عن طريق سمساره الخاص (ميران) وهو احد اقرباء زوجته الكردية المتسلطة عليه.

وقد قام ايضا بربط التعليم الاهلي كذلك بجهاز الاشراف في الوزارة، وهذا الجهاز يتولاه الدكتور نبيل الاعرجي وهو شخصية يابسة، غير موضوعية وتلتقي مع قصي السهيل في عناصر مشتركة كثيرة ومن اهمها: التعجرف وعدم الانفتاح، ولذلك يُقال (وافق شنُّ طبقه) وكان من مبتكرات نبيل

الاعرجي الابداعية أنه وضع آلية الامتحان التقويمي، بحجة السيطرة على مستوى التعليم في الجامعات الأهلية، اذ ان طلابها في المرحلة الرابعة يمتحنون مع الجامعات الحكومية بنفس الاسئلة وتصحح الدفاتر من قبل الجامعات الحكومية حصراً.

وهذا الاجراء تم اتخاذه قبل شهر واحد فقط من موعد الامتحانات النهائية، فمثلا في بغداد، تشرف جامعة بغداد على اربعة جامعات حكومية واكثر من احدى عشر كلية وجامعة اهلية، بعدد لا يقل عن مئة وعشرين ألف طالب، ومن البديهي ان كل كلية لها طريقة بالتدريس، وان كل استاذ له منهجه في التعليم.

وقد ركز اثناء العام الدراسي على مواد وعناوين مهمة في نظره اكثر من غيرها، فكيف يمكن جمع كل هذه الامور

المتفاوتة في الشكل والمضمون وتقديمها لهذا العدد الهائل من الطلاب.

وكان الوزير كلما سئل عن الامتحان التقويمي كان يجيب ان هذا الامتحان سوف يكون اساسا في تقييم الجامعات الاهلية، وان نسب النجاح التي تحققها الكليات الاهلية سوف تكون مقياسا للتفاضل والتقدم في الجامعات، وهو يجهل ان الاستاذ والجامعة لا تقع عليهما مسؤولية نجاح الطالب، وانما تقع المسؤولية في المنهج والتفهم والتدريس على الاستاذ والكلية، أما مسؤولية الوزارة فتتلخص بالمراقبة والتوجيه، واختيار افضل المناهج للطلبة، أذ لا يتحمل الاستاذ وزر عدم جدية الطالب في الاستعداد للامتحان.

ولا يخفى ان هذه التجربة المرتبكة والتي اثقلت كاهل الوزارة والجامعات الحكومية والاهلية لم تخل من سلبيات مؤسفة من قبيل محاولة البعض تسهيل غش الطلبة من اجل أن

لا يُحسب رسوب الطلبة سلبا على مستوى وسمعة جامعتهم كما كان يهدد الوزير بأن كل جامعة لن تحصل على نسب نجاح عالية سوف تعاقب وتحرم من اعطائها الطاقة الاستيعابية في العام القادم.

وهذا الاسلوب في التعامل البعيد عن الروح التربوية والفهم العميق للعملية التعليمية، قد ادى بالفعل إلى بعض الخروقات والسلبيات في سير الامتحانات، ولكن قصي السهيل تعامل مع هذه الخروقات بطريقة مزاجية غير علمية، قد اضررت بسمعة التعليم في العراق ولم تنفعه بشيء، اذ انه كلما رفع اليه تقرير بأن هناك غش في كلية ما، يقوم بطرد العميد ومعاونيه ورئيس القسم وبعض التدريسيين بل حتى موظفي الخدمات، وموزعي الشاي والمرطبات، وينشر ذلك بالاعلام، ظناً منه ان هذا الحل هو الاسلوب الامثل في المعالجة، ولكنه يغفل تداعياته واثاره الفردية والجماعية على التعليم نفسه.

وكان قصي السهيل في الوقت الذي ينقد فيه الكليات والجامعات الاهلية بطريقة غير علمية بل هي اقرب الى التشهير في الاعلام، إلا أنه كان يحيل عليها كثيرا من الامور الادارية والاعباء المالية، في الوقت الذي ينص القانون ان الجامعات والكليات الاهلية تتمتع باستقلال مالي واداري ولا سلطة للوزير ولغيره عليها.

ومثال على ذلك أنه كان يأمر الجامعات والكليات الاهلية بالتبرع الاجباري لجامعة الموصل، كما أنه يرسل قوائم بأسماء طلاب الى الجامعات والكليات الاهلية لغرض قبولهم من دون اجور دراسية، او بتخفيض كبير على هذه الاجور دون مسوغ قانوني يميز له ذلك.

ومن اللافت للنظر أن الوزير قصي السهيل في الوقت الذي كان يتهم التعليم الاهلي بأنه تعليم تجاري ربحي، ويفخر بأنه يجاربه بتقليل موارده المالية، اما عن طريق تقليل عدد الطلبة

المقبولين لديهم، او نشر الإشاعات للطلبة بأن الوزارة سوف تأمر الجامعات والكليات الاهلية بتخفيض الاجور، ولا داعي للتسرع بتسديد الأقساط الدراسية، والغريب ان هذا الاسلوب من معالي الوزير لم يكن في الغرف المغلقة او في اجتماعات هيئة الرأي، انما كان في الإعلام العام والقنوات الفضائية، مما يسبب احراجا شديدا للتعليم الاهلي امام طلبته والمجتمع.

ولكن قصي السهيل كان كلما ضاقت به السبل وتجمعت حشود اصحاب الشهادات العليا العاطلين عن العمل متظاهرين امام وزارته، كان يوجه بأن يتم تعيينهم في الجامعات والكليات الاهلية.

وهذا هو التناقض، فهو يطالب التعليم الاهلي باستيعاب الخريجين العاطلين عن العمل من جهة ومن جهة اخرى يجارب التعليم الاهلي ويقلل من شأنه وموارده المالية بطريقة

تم عن خلفية معقدة مشوبة بالحسد وسوء الظن وعدم الشعور بالمسؤولية والتوازن بين التعليم الحكومي وهو الاساس في العراق وبين التعليم الاهلي باعتباره الرافد الالم في دعم المسيرة التعليمية في العراق والعالم، والمفروض على المتصدي للشأن العام بمستوى وزير أن ينظر الى الاشياء بتوازن واعتدال ومن خلال افقها الواسع بعيدا عن النظرات الضيقة والتفكير المقيت.

اعفاء وتعيين رؤساء الجامعات والعمداء

لم يغيّر قصي السهيل طريقته في التعامل مع التعليم العالي بأسلوب مزاجي منفعل طوال تلك المدة، بل استمر اسلوبه الإرتجالي غير المدروس حتى بعد استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، وتحول حكومته الى حكومة تصريف أعمال.

إذ أنّ قصي السهيل قام بتعيين مئات من أصحاب الدرجات الخاصة في الجامعات: (رئيس جامعة ومساعديه، وعميد كلية ومعاونيه) لكنّ مجلس النواب تصدى إلى هذا الإجراء التعسفي الذي يعتبر مخالفاً للقانون من جهتين:

الأولى: أنّ الوزير في حكومة تصريف الأعمال لا يمتلك هكذا صلاحيات لتعيين الدرجات الخاصة.

الثانية: إنّ السياقات الإدارية والقانونية في الدول التي تحترم قانونها لا تعرف مثل هذه الإجراءات التي يتم بموجبها عزل مئات، وتعيين مئات من الدرجات الخاصة بجرة قلم واحدة،

بل حتى السياقات في الدول الدكتاتورية تأبى ذلك، وقد حاول بعض أعضاء مجلس النواب اصدار قرار نيابي بإيقاف هذه الإجراءات غير المألوفة وغير القانونية. وقدّموا شكوى على الوزير في هذا الخصوص . ينظر: (نصر الطلب النيابي في الملاحق)

كما أنّ قصي السهيل أساء استعمال سلطته كوزير، وأخذ ينتقم من بعض المدراء العامين، والموظفين الكبار الذين لا يطيعونه على قراراته المخالفة للضوابط.

وكان آخر قرار اتخذه قبل ان يترك المنصب في أيامه الاخيرة، هو أنّه أعفى مدير عام دائرة البعثات والعلاقات الثقافية الدكتور أمجد السواد، من منصبه، ليس لشيء إلا أنّه لم يطعه في أمر معادلة شهادة مدير مكتبه (الأثير عنده) عمّار نبيل حامد، الذي لم يكمل السابعة والعشرين من عمره.

إلا أنّه يستطيع أن يتدخل في تعيين عمداء كليات، واعفاء آخرين. كما أنّه يستطيع التدخل في عمل المدراء العامين في

الوزارة، ولذلك أصبح الجميع يخشون سطوته ونفوذه، وقربه العاطفي من الوزير. علماً ان منصب مدير مكتب وزير التعليم العالي يشترط القانون فيه أن يكون حاملاً لشهادة الدكتوراه.

ولم يتوقف ضغط الوزير قصي السهيل على مدير البعثات من أجل معادلة شهادة مدير مكتبه خلافا للضوابط، إذ أنّ عمار نبيل قدّم شهادة بكلوريوس في طب الأسنان من جامعة طهران، وهذه الشهادة غير معترف بها في العراق لعدم استيفاء مدة الدراسة القانونية، ثم ابتعته السهيل خلافا للضوابط بعد ذلك لدراسة ماجستير إدارة الأعمال في جامعة طهران.

وقد قدّم لدائرة البعثات شهادة ماجستير غير معترف بها أيضاً بسبب التباين بالإختصاص بين البكالوريوس والماجستير، وكذلك عدم الاعتراف بأصل البكالوريوس منذ البداية، ولم تتوقف ضغوط الوزير على دائرة البعثات ولجانها إلا عندما فضحت قناة الشرقية ودجلة وغيرها هذا الأمر،

وانتشرت قضية الشهادة في الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي.

إلا أنَّ عمار نبيل ظل يمارس أعماله مديراً للمكتب، ويسافر مع الوزير في كل الإيفادات، ويحمل جوازاً دبلوماسياً من دون أن يملك أي شهادة معترف بها. وقد أخذ الوزير موقفاً متشجراً من مدير دائرة البعثات، لدرجة أنه كان لا يستقبله في مكتبه، ولا يظهر له أي احترام، وقام أكثر من مرة بسحب يده وتعطيل صلاحياته، حتى ختم هذه الإجراءات التعسفية بإعفائه من منصبه، ونقله إلى وزارة أخرى في آخر اسبوع قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

وظلَّ قصي السهيل على موقفه السلبي من مدير البعثات، ويبدو أنه كان ينسّق الأمر مع رئيس الوزراء عادل عبد المهدي ومع آخرين.

إن شخصية معقدة متقلبة كقصي السهيل فشلت في مجلس النواب، وعليها مؤاخذات كبيرة.

وقد كان اسوأ وزير تعليم عالي في تاريخ الوزارة كما يجمع على ذلك اهل الخبرة والاختصاص، وانه اشعل فتيل مظاهرات اوكتوبر بسبب غروره وعدم انفتاحه واستيعابه للطاقت العراقية الواعدة، واهانتها بطريقة تخلو من الحكمة والانسانية.

إن هذه الشخصية بكل تناقضاتها لا تصلح لأن تدير مؤسسة صغيرة، فكيف يُرشح ليس للوزارة فقط، بل أن يكون رئيسا للوزراء خلفا لعادل عبد المهدي، ولا نعلم بماذا فكر من رشحه او طرح اسمه او وافق عليه، ولو لا الموقف الحاسم للمتظاهرين في جميع انحاء العراق برفضه واستهجانه، لتسلق إلى هذا الموقع الخطير في العراق، ولأرجع العراق إلى فترات البؤس والشقاء.

ولكنه والحمد لله لم يستطع ذلك، حيث ان رئيس
الجمهورية اعلنها صريحةً واضحة بأن تكليف قصي السهيل
بتشكيل الحكومة سوف يهدد السلم الأهلي في العراق وبهذه
الكلمة قطع الطريق على قصي السهيل، وانتهى في رأسه حلم
السلطة وبريق رئاسة الوزراء، ليعود الى واقعه المملوء بالاوهام
والتناقضات.

(كلاوات) قصي السهيل في خلية الازمة

بعد تفشي جائحة (كورونا) اضطرب العالم، وتواصلت خبراته العلمية والصحية، لغرض الوقوف بوجه هذا الوباء المميت، والحد من التداعيات والمضاعفات التي سببها في مختلف دول العالم.

وعند ظهور أولى حالات الاصابة في الدول المجاورة، اصدر وزير الصحة العراقي الدكتور جعفر صادق علاوي بكل وعي واهتمام، قرارا يقضي بغلق المطارات وعدم استقبال الوافدين من الدول التي ظهرت فيها اصابات بفايروس (كورونا) واستند على ذلك الى صلاحياته المنصوص عليها في قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١.

ولكن لم تلتزم بعض المحافظات التي توجد فيها مطارات بهذه القرارات، مما اوجب القلق والتشديد على تشكيل خلية عليا عرفت فيما بعد بخلية الامر الديواني رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٠

(خلية الازمة) وكان قصي السهيل احد اعضائها، لان وزارة التعليم العالي تُعنى بتطوير البحث العلمي في مجال الصحة وغيرها، فضلا عن ان الجامعات تحتوي على كثافة طلابية واحتكاك يومي مما قد يسبب انتشار سريع للفايروس بين الطلبة، فكان وجود قصي السهيل في خلية الازمة ضروريا لمتابعة هذين الأمرين.

ولا يخفى ان هذه المقررات التي تتخذها خلية الازمة، لم تكن مزحة او تُقرر بطريقة ارتجالية مزاجية او ساذجة، إنما هي معتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية، وهي مقررات اجمع العالم عليها بأنها العلاج الوحيد للوقاية من هذا الوباء، وتترتب على هذه المقررات اثار سلبية في الاقتصاد، وحركة السوق، وتقييد تجوال المواطنين، وتغيير البرامج والنشاطات الاجتماعية والسياسية والثقافية، بل ايقاف الشعائر الدينية، وعدم اقامة صلوات الجمعة، ومنع الزيارات للعتبات المقدسة.

إلا ان من أطرف ما عُرض في الاعلام العام خلف كواليس اجتماع خلية الازمة في العراق، وعند استعراض فقرات القرار والتعليمات التي يجب أن يلتزم بها المواطنون، فقد كُتبت هذه الفقرات قبل اقامة المؤتمر الصحفي بدقائق معدودات، وعلى المنصة مباشرةً، ولم يكن يعلم اعضاء اللجنة المحترمون انهم على الهواء، وان الـ(ميكروفون) مفتوح وينقل تفاصيل ما يجري من كلام الى الناس بشكل مباشر.

وقد شاهد المواطنون ذلك المشهد المضحك، وهو كيف ان وزير التعليم العالي النرجسي (قصي السهيل) كان يوجه بصوته المتميز رئيس خلية الازمة وهو وزير الصحة بطريقة المستخف المتعالي، الذي لا يحترم أدب التخاطب ولا يعتني بأصول التعامل مع الاخرين. فكلما ذكر وزير الصحة فقراً لغرض تثبيتها في قرار خلية الازمة يجيبه قصي السهيل بطريقة جاهلة (هاي كلاوات .. وهاي هم كلاوات).

ويعني بذلك من هذه الكلمة العامية (كلاوات) أن قرارات خلية الازمة، لا قيمة لها، ولا حقيقة لها، ولا داعي لعرضها، إلا لغرض اسكات الناس واشغالهم، وهي اقرب ما تكون الى (الضحك على الذقون)، وقد تناولت هذا المشهد الذي لا يليق بأعلى لجنة للصحة والسلامة في العراق، عدة قنوات فضائية محلية وعربية ساخرة ومستهجنة:

منها العربية، والعربية الحدث، والجزيرة، وغيرها، وقد علّقت بعض هذه القنوات على عبارات قصي السهيل انها نابعة من جهله، وفهمه الخاطيء لطرق الوقاية من (جائحة كورونا)، اذ ان كل العالم يتبع هذه الطرق في الوقاية التي يصفها السهيل بانها (كلاوات)، وان مقررات خلية الازمة في جميع دول العالم، خاضعة لاشراف منظمة الصحة العالمية.

وقد أجاد أحد أعضاء مجلس النواب حينما صرح معلقا على كلمات قصي السهيل: بأنه اذا كانت قرارات خلية الازمة كما

يقول قصي السهيل (كلاوات) فلماذا تُعطل الحياة، وتغلق المطاعم والمقاهي والمولات وغيرها؟

ولماذا يشترك قصي السهيل بهكذا لجنة، ويرضى لنفسه ويصرف وقته، وجهده، للاشتراك في الاجتماعات الدورية لخلية الازمة ويوقع على هذه الـ(كلاوات)؟.

وإذا لم تكن (كلاوات) فلماذا لا يحاسبه رئيس الوزراء او الجهات الرقابية المعنية على استخفافه بقرارات لجنة خلية الازمة، والسخرية منها امام العالم، واحراج العراق - وهو بلد العلم، ومهد الحضارات- أن حكومته فيها هذا المستوى الهزيل من الوزراء؟

(من يزرع الشر يحصد ندامة)
النبى الأكرم

اعادة تدوير الفاسدين:

كما أنّ عادل عبد المهدي قام باعادة تدوير بعض الفاسدين الذين تخلّص الشعب منهم من خلال قانون الموازنة لعام ٢٠١٩ التي قضت المادة ٥٨ منه على إنهاء ملف ادارة مؤسسات الدولة بالوكالة، ويعد أي قرارٍ أو توقيع بعد تأريخ ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٩ يُتخذ من قبل المكلف بالوكالة باطلاً، وليس له أثرٌ قانوني.

وبهذا النص الصريح أزيح مئات من ذوي المناصب الخاصة والمدراء العامين، الذين كانوا يجثمون على جسم الدولة العراقية بالوكالة منذ سنوات.

إلا أنّ عادل عبد المهدي تحايل على القانون، وأعاد بعض المقربين إليه أو من حلفائه واصدقائه ففي أمر ديواني يدعو للريبة والشك، مستغلاً الأجواء الصاخبة التي رافقت حادثة

اغتيال ابو مهدي المهندس، وقاسم سليمان، وقبيل تكليف محمد توفيق علاوي لتشكيل الحكومة، أصدر عادل عبد المهدي أمراً ديوانياً بالرقم (٧١) بتاريخ ٩ / ٢ / ٢٠٢٠. يقضي بإعادة تكليف (علاء عبد الصاحب حسين الموسوي) بمنصب رئيس ديوان الوقف الشيعي وكالة. (ينظر: نص الأمر الديواني في الملاحق).

ومن الملاحظ أن القانون يهدف إلى تخليص العراقيين من المناصب التي تدار بالوكالة، ويحاول أن يخرجهم من الباب الواسع، إلا أن عبد المهدي يأتي محتالاً على القانون فيعيدهم إلى مواقعهم القديمة من الشباك!! مخالفاً في ذلك الأصول والتعليقات النافذة.

وهناك أمثلة أخرى من هذا القبيل، ولكننا ذكرنا علاء الموسوي كنموذج لعدة اعتبارات، منها: أنه قضى في منصب ديوان الوقف الشيعي ثلاث سنوات من دون أن تكون له شهادة جامعية أولية، كما ينص القانون، وكذلك أن هذا الرجل

مطلوب للإستجواب أكثر من مرة في مجلس النواب العراقي، وقد صدر بحقه أمر استقدام من محكمة تحقيق النزاهة حول مخالفات مالية وإدارية كثيرة، وأيضاً بسبب تجاهله وعدم احترامه لمجلس النواب بحجة أنه يمثل المرجعية وأنه فوق القانون، هذا الادعاء ليس له اساس موضوعي أو قانوني، بدليل أن المرجعية كثيرا ما صرحت لمن يتصل بها بأنه ليس لها ممثل في الدولة، وحتى مسألة ترشيح علاء الموسوي لمنصب رئيس ديوان الوقف الشيعي، فقد تمت بضغط من مرجعية السيد محمد سعيد الحكيم، وإن جميع المقربين من مكاتب المراجع يعرفون هذه الحقيقة جيّداً، ومما يؤيد ذلك أن علاء الموسوي ليس له حضورٌ في بيت السيد السيستاني فضلا عن مشاكله الكثيرة مع وكلاء السيد السيستاني وامناء العتبات المقدسة في كربلاء وغيرها.

إنّ عادل عبد المهدي وعلاء الموسوي بعلاقتها الوطيدة بآل الحكيم، وبالأخص السيد عمار الحكيم، إذ أنّ عمار الحكيم هو

من منع استجواب علاء الموسوي في البرلمان لأكثر من مرة،
وطالما كان سدا منيعا يجتمي به علاء الموسوي في الأزمات كلما
ظهرت في الإعلام مخالفاته القانونية، وفساده المالي، أو بسبب
تصريحاته غير المسؤولة ضدّ المسيحيين، واستغلاله لديوان
الوقف الشيعي وتحويله إلى بقرة حلوب له ولآل الحكيم.

ولا يخفى على المتابع للشأن السياسي العراقي، وخصوصا
ديوان الوقف الشيعي، أن اصل تعيين علاء الموسوي رئيسا
للدیوان كان في زمن حكومة العبادي.

وكان المفروض من السيد العبادي الذي تصدى لمشروع
الاصلاح في مختلف مجالات الدولة العراقية، أن يهتم أكثر بأداء
الديوان، وتصرفات رئيسه وما تعرض له من نقد وملاحظات
في مجال (شهادته الاكاديمية التي عاد لها بعد ثلاث سنوات من
تعيينه، أي انه عند تكليفه برئاسة الديوان لم يكن يحمل شهادة
بكالوريوس معترف بها حسب نظام وزارة التعليم وقانون
اسس معادلة الشهادات).

وكذلك تصريحاته المحرّضة على الارهاب التي من شأنها ان تمزق وحدة النسيج العراقي، والوحدة الوطنية ذات المكونات المنسجمة منذ القدم، ناهيك عن رفض علاء الموسوي المثول امام مجلس النواب العراقي لغرض الاستجواب على ملفات الفساد الاداري والمالي.

مما كان يحتم على رئيس الوزراء حيدر العبادي ان يسحب يده من منصبه، او يرفع امره الى المرجعية في النجف الاشرف، ولكن العبادي أهمل الامر ولم يعره أي اهتمام، مما زاد في طغيان علاء الموسوي حيث تحول إلى دكتاتور يتحكم في الديوان، ويتصرف بطريقة تتنافى مع قواعد التعامل الاخلاقي مع الموظفين والمواطنين في الدولة العراقية.

ومن هنا يستطيع القارئ الكريم معرفة أسباب إرجاع هذا الشخص إلى منصبه على الرغم من أن القانون ينص على غير ذلك، وان علاء الموسوي لا يحظى بموافقة خطية من قبل

المرجعية الدينية لإعادته لمنصبه، كما ينص قانون ديوان الوقف
الشيوعي على ذلك.

وإن مجلس النواب بصفته الجهة الرقابية على أداء الحكومة،
قد طلب بعض أعضائه من رئيس المجلس أيقاف هذه المهزلة،
وإلغاء الأمر الديواني وجميع ما يترتب عليه. (ينظر: نص الطلب في
الملاحق).

كما أن بعض المتظاهرين حاولوا التصدي إلى هذه المخالفة،
وأصدروا بياناً بالتعاون مع موظفي العتبات المقدسة الذين
ضاقوا ذرعاً بهذا الرجل وسياسته التعسفية، إذ علّقوا صور
علاء الموسوي وبعض حاشيته، وقد كتبوا عليها عبارات تدل
على فساده ورفضهم له في ساحة التظاهر في بغداد والنجف
وبعض المحافظات الأخرى، ولكنهم لم يجدوا الأذان الصاغية
لا من قبل الحكومة، ولا من قبل آل الحكيم. (ينظر نصّ البيان في
الملاحق).

عادل عبد المهدي والعلاقات المشبوهة:

إن من يتابع شخصية عادل عبد المهدي، يجد أنه في الظاهر شخصية تتسم بالبساطة والوداعة والصوت الخافت المشوب بنبرة الهدوء والانوثة، وعدم استبطان النوايا الخبيثة، وأنه يتعامل مع الجميع بروح موضوعية متساوية وشفافة، حتى أنه قلما شوهد منفعلاً في معالجة القضايا المعقدة، ولم يُعرف عنه أنه يرفع صوته منزعجاً من الآخرين.

ولكن الاقتراب الى هذه الشخصية والمعاشية معها عن قرب، يجد أنه مجموعة مركبات وعقد نفسية، وأنه يضمّر في داخله أكثر مما يظهر، ولعل هذا الأمر لم يعد سرّاً، أو اكتشافاً، فإن شخصية تقلبت عبر تاريخها من اقصى اليمين الى اقصى اليسار واستطاعت ان تلعب على كل الحبال، طبيعي ان تتصف بهذه الصفات التي لا يدركها إلا من يمتلك قدرة على التحليل النفسي، في معرفة حقائق الشخصيات المعقدة، والنفوس المريضة المركبة.

ومن خلال علاقته العميقة بالمجلس الاعلى وآل الحكيم، التي دامت قرابة الأربعين عاماً، وتبادل المنافع معهم، فقد تولدت من هذه العلاقة علاقات أخرى، مع جهات وشخصيات ذات أطوار غريبة، قد لا تبدو لها أدنى مشتركات مع عادل عبد المهدي، لأنها لا تلتقي معه في طبيعة فكره، ولا تأريخه السياسي والثقافي المتقلب، أمثال السيد علاء عبد الصاحب الموسوي، رئيس ديوان الوقف الشيعي وهو شخص يتسم بالشخصية المغلقة المزيفة، والفكر المتخلف.

اضافةً إلى ايمانه بالخرافات، وعدم انفتاحه على الرأي الآخر، وعدم احترامه للآخرين، حتى أنه افتى في حديث له امام العامة، انتشر في الإعلام، بأن المسيحيين في العراق، أما ان يسلموا او يعطوا الجزية او يُقتلوا، مما سبب اثاراً كبيرة في الإعلام، وحرجا للدولة، لأن الطائفة المسيحية طائفة تقطن العراق منذ القدم، وهي جزء من نسيجه الاجتماعي والثقافي، حتى اصبحَتْ هذه القضية موضع جدل ليس في العراق

فحسب، بل أصبحت قضية دولية، لاسيما وأنها تتزامن مع مقولات (داعش) المتخلفة اتجاه غير المسلمين.

وقد حاول نشطاء مسيحيون، ومنظمات مجتمع مدني، وبعض شخصيات ديوان الأقليات الدينية الأخرى، ونواب في البرلمان يمثلون الطائفة المسيحية ومن يتعاطف معهم، على اقامة شكوى قضائية ضد علاء الموسوي في المحاكم العراقية، التي يجرم قانونها هذه التصريحات المثيرة والمحرضة على الإرهاب والقتل، ويُعاقب عليها بعقوبات تصل الى السجن لمدة ١٥ سنة.

إلا أن السيد عمار الحكيم بما يمتلك من كارزما وديبلوماسية ونفوذ، وقف كعادته حائلا دون احقاق الحق وتطبيق القانون، ودافع عن السيد علاء الموسوي بكلماته المعسولة وطريقته التي غالباً ما يسخر من نبرتها المتكلفة المثقفون والاعلاميون.

وبالرغم من عدم وجود عناصر مشتركة بين عادل عبد المهدي وعلاء الموسوي، إلا أن سير الأحداث وطريقة ادارة عبد المهدي للدولة، اثبتت أن له علاقة غامضة تحتاج الى تفسير وتحليل ومعرفة الاسباب الجامعة بينهما، ونحن لا نعرف حقيقة هذه الاسباب إلا أن عمار الحكيم يمثل الواجهة والغطاء لهذه العلاقة والعنصر المشترك بينهما، وإلا فقد تكون هناك أسباب أخرى أكثر عمقاً من ذلك، بما ينسجم مع تأريخ الرجلين - عادل، وعلاء الموسوي- الغامض والمتناقض والمشبوه.

إن علاقات عادل عبد المهدي مع الجهات الدولية شيء لا يحتاج الى دليل أو اثبات، ولكن الذي يُعرف أن علاء الموسوي هو الآخر، له علاقات مع المخابرات الإقليمية، ورجال الأعمال الكبار في الخليج، ممن له علاقة وارتباط بالماسونية العالمية، استناداً الى ان شقيقه (محمد الموسوي) المقيم في لندن، والذي يطلق عليه بـ(المحتال الدولي)، كانت له علاقات مع

كبار رجال الهندوس في الهند، وكانت له سهرات وارتباطات مع شخصيات سياسية هندوسية مثل: (راجيف غاندي)، ومن هذه الإشارة نعرفُ ان علاء الموسوي شخصيةٌ مركبة غير طبيعية، ولذلك حوّل ديوان الوقف الشيعي الى مكتب خاص له، واستنزف كل امواله على مشاريعه الخاصة والعامّة، خصوصا أموال هيئة استثمار اموال الأوقاف، التي كانت تقدر بثمانية عشرة مليار دينار، وبعد سنة ونصف من توليه منصب رئيس الديوان، لم يترك دينارا واحدا في حساب الهيئة المصرفي.

لقد استغلَّ علاء الموسوي علاقته برئيس الوزراء الضعيف عادل عبد المهدي لتحقيق مآربه الخاصة، وأهدافه النفعية، إذ أنّه قد حوّل مهمة رئيس الديوان من ناظر وراعٍ للوقف، إلى شعوره بأنّه المالك والمسيطر على عقاراتها ومواردها المالية.

في حين أنّ مفهوم الوقف في الفقه الإسلامي يعني (تجسس العين، وتسييل المنفعة) أي أنّ الأوقاف لا تُملك ولا تُباع ولا

تُشترى، ولا تُوهب ولا تُورث، ويقتصر دور القائمين على إدارة الاوقاف هو النظارة والصيانة وعدم التلاعب بالحجج الوقفية ونصوص التوليات، وإن القانون السائد في البلدان الإسلامية وفي العراق على وجه الخصوص، ينسجم تمام الانسجام، مع هذا المفهوم الفقهي لمعنى الوقف وتفسيره في الشريعة الاسلامية.

ولكن المتابع لتصرفات علاء الموسوي يرى أنه له رأي آخر وتفسير خاص لدوره ومهمته في الأوقاف، فهو لم يقدم أي مشروع أو تجديد أو توسعة في دوائر الاوقاف ومشاريعها، بل انشغل إلى اشاعة ثقافة الاستحواذ والسيطرة، وحوّل ديوان الوقف الشيعي الى مصدر مالي له ولمن يرتبط به، حتى أنه ابتدع نظامًا مخالفًا للقانون، يستحوذ من خلاله على أموال طائلة من كلية الإمام الكاظم (ع) التابعة لديوانه، يصرّفها على شؤونه الخاصة من دون أصول معتمدة، او رقابة مالية.

كما أنه أستغل علاقته برئيس الوزراء الضعيف عادل عبد المهدي، لإبعاد كل الموظفين الكبار، والمدراء العاميين، والوكلاء، وغيرهم الذين لا ينسجمون مع سياسته المتعسفة، ولا ينفذون إرادته، وكانت عملية الإبعاد تجري بطريقة قاسية وظالمة، لدرجة امتلأت ادراج محكمة القضاء الإداري بدعاوى الموظفين ضد رئيس الديوان (ينظر في الملاحق قائمة بأسماء كبار الموظفين الذين ابعدهم علاء الموسوي خلال سنة واحدة من توليه رئاسة ديوان الوقف الشيعي).

ومن الطريف ما ذكره محامي أحد هؤلاء المدراء العاميين، من استغراب واستهجان رئيس محكمة القضاء الإداري من كثرة هذه الدعاوى التي تقام ضد رئيس الديوان، إذ قال: (إنّ دعاوى موظفي ديوان الوقف الشيعي تعادل دعاوى موظفي العراق كافة!!).

علمًا ان بعض هؤلاء الموظفين والمدراء العاميين، قد جاء علاء الموسوي بهم، ليعملوا تحت يده، ثم سرعان ما انقلب

عليهم وتخلي عنهم وأبعدهم بطريقة مهينة مثل مدير الإدارية محمد شوكت، وهو ضابط في الداخلية نسبة علاء الموسوي الى الديوان ليعمل بصفة مدير عام الادارية في الديوان، وكذلك الموظف الحقوقي قيصر جبار دشر الذي عينه مديرا عاما للدائرة القانونية ثم ابعده بعد ذلك، ليتتهي الامر به موظفا بسيطا في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ولم يستمر معه إلا من يقدم الولاء والطاعة المطلقة له، ويغطي على ملفاته الخاصة على حساب الصالح العام، ونذكر هنا على سبيل المثال شخصيتين:

الأولى: خالد ريسان دخيل: كان خالد ريسان يعمل محققا في هيئة النزاهة، وكانت له علاقة خاصة بعلاء الموسوي من خلال تغطية بعض ملفاته في النزاهة وعدم اثارها وغلقها. كافأه بتسبيبه من هيئة النزاهة الى ديوان الوقف الشيعي وقد عينه مديرا عاما في الدائرة القانونية بالوكالة، وعندما اراد تثبيته

بالاصالة في هذا المنصب، رفضت الامانة العامة لمجلس الوزراء ذلك لعدم توفر الشروط القانونية فيه، فما كان من علاء الموسوي إلا ان ألتفّ على قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء، فعينه نائباً لمدير عام القانونية ومنحه صلاحيات المدير العام، علماً ان هيئة النزاهة طالما كانت تشكو من قلة المحققين وتطلب تخصيص درجات وظيفية لها لغرض تعيين محققين جدد، ولكن الغريب في الامر ان الهيئة وافقت على تنسيب احد محققها الى ديوان الوقف الشيعي، إن ملف خالد ريسان والطريقة الغامضة التي تم بموجبها تعيينه مديراً عاماً للدائرة القانونية، بانتظار من يفتحه ويحقق فيه ويحيله إلى القضاء لينال المقصر فيه جزاءه العادل.

الثانية: الدكتور غني زغير الخاقاني: وهو من مواليد ١٩٧٥، وحاصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من روسيا الاتحادية! المعروفة بعدم الرصانة وعدم الاهتمام بالجانب العلمي للطلبة الوافدين إليها، وان تقارير دائرة البعثات

والعلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تشير إلى عدم كفاءة خريجي جامعات اوربا الشرقية بصورة عامة، لا سيما اذا كانوا من ذوي الاختصاصات الانسانية حيث ان دراسة القانون في روسيا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه يجعل من الخريج غير متبصر بالقانون العراقي وفلسفته، كما ان الشهادات هناك تُباع علناً بأسعار زهيدة تتناسب مع الوضع الاقتصادي وقيمة العملة في روسيا.

أن غني الخاقاني بهذه (المؤهلات العلمية) يتولى عمادة كلية الإمام الكاظم (ع) وهي أكبر كلية جامعة حكومية في العراق، حيث تضم أكثر من ثلاثين ألف طالب في بغداد والمحافظات، وتدر على ديوان الوقف الشيعي مليارات الدنانير من اقساط الدراسة المسائية، في مختلف الاقسام، في الدراسات الاولية والعليا، ثم عينه علاء الموسوي بعد ذلك وكيلا له للشؤون الثقافية والدينية، ليتحكم بالديوان كيفما يشاء، فعندما خصصت الحكومة درجات وظيفية لغرض استيعاب

التظاهرات التي اندلعت في بداية اكتوبر ٢٠١٩، وقد اشترطت المعايير التي وضعتها الحكومة آنذاك بأن لا يتم تعيين اي شخص يقرب من الوزير والمسؤول في الوزارات لغرض استيعاب شريحة اوسع من المتظاهرين، إلا ان الخاقاني قام بتعيين عدد كبير من اقاربه من الدرجتين الثانية والثالثة، خلافا لتلك الضوابط والمعايير.

إنّ هذه التصرفات لا تهم علاء الموسوي ولم يتخذ منه موقفا طالما ان غني الخاقاني يطيعه في كل ما يريد، حتى أصبح يعمل في ظل علاء الموسوي وكأنه سكرتير عنده وليس وكيلا له في الديوان، ولعل هذا الضعف المطلق الذي يشعر به الخاقاني اتجاه ولي نعمته علاء الموسوي ما جعله يستمر بالمناصب التي يشغلها في الديوان، استثناءً من سياسة الاقصاء التي يتبعها علاء الموسوي .

وعندما تم تنفيذ الفقرة الخاصة بإنهاء ملف الوكالات في الدولة، بموجب المادة ٥٨ من قانون الموازنة الاتحادية رقم ١ لسنة ٢٠١٩، تم تنحية علاء الموسوي الذي كان يشغل منصب رئيس ديوان الوقف الشيعي بالوكالة، وهنا قد كُلف غني الخاقاني برئاسة الديوان، إلا أنّ تنحية علاء الموسوي كانت شكلية فقط، وأّنه ظل يستمر بإدارة ديوان الوقف الشيعي من خلال الآلة الطيعة التي خلفها وراءه، وكيله غني الخاقاني، حتى ان بعض المقررين من مكتب رئيس ديوان الوقف الشيعي قد ذكروا بأن غني الخاقاني طيلة رئاسته للديوان التي استمرت اربعة اشهر، لم يكن يتخذ أي قرار إلا بعد ان يرجع الى علاء الموسوي، بل انه كان يصور بهاتفه الكتب والهوامش التي تصل الى الديوان ويرسلها الى علاء الموسوي لغرض اخذ الأوامر والتوجيهات منه.

ومن الجدير بالذكر أنّ بعض موظفي ديوان الوقف الشيعي، اجتهدوا وجمعوا وثائق كثيرة توثق مخالفات علاء

الموسوي المالية والإدارية، وجمعوها في سلسلة إصدارات
بإسمهم، وأنّ هذه الكتب انتشرت في العراق، حتى أنّ هيئة
النزاهة اعتمدت على بعض مضامينها في اعداد تقريرها
الخاص بديوان الوقف الشيعي، وأدائه الفاشل.

(ينظر: في الملاحق صور الكتب الصادر عن الموظفين)

(مأساة الكذاب ليست في أن أحداً لا يُصدِّقه،
وإنما في أنه لا يصدِّق أحداً)

جورج برناردشو

نماذج من تصرفات ومخالفات علاء الموسوي وتغطية عبد المهدي عليها:

النموذج الأول: جامع الحلة الكبير:

وهو جامع رئاسي كبير، بُني من قبل صدام حسين، اثناء
هوسه ببناء الجوامع وقيامه بالحملة الايانية في العراق، وبعد
سقوط النظام البعثي، استطاع السيد فرقد القزويني - وهو
شخصية معروفة في الحلة - السيطرة على هذا الجامع ليتخذ
منه، كليةً للعلوم الدينية، ومقرّاً لشؤونه الشخصية، وقد استمر
هذا الحال لعدة سنوات، وقبل أن يترك السيد فرقد القزويني
الجامع، سلّمه الى (عصائب أهل الحق)، ليتخذوا منه منطلقاً
للصلاة، واقامة الشعائر، وتحشيد الشباب في فترة فتوى الجهاد
الكفائي ضد (داعش).

وكان بإمكان علماء الموسوي بدل ان يرفع شكوى ضدهم،
ويأمرهم بإخلاء الجامع فوراً ان يتفاهم معهم، بعنوان أنه
وقفٌ للجميع، وعليهم ان يلتزموا بنظام التولية، والمحافظة
عليه، وعدم تغيير معالنه وصيانة مشيداته، لاسيما وأن فيهم من
العلماء وطلبة العلوم الدينية، الذين يتصفون بالمؤهلات لأن
يكونوا متولين على هذا الجامع، لأن التولية مفهوم ديني عرفي،
يُعطى لكل من هو كفوء لادارة شأن من شؤون الاوقاف.

ولكن السيد علماء الموسوي المسكون بالعدوانية على
الآخرين اتبع اسلوباً آخر، يتسم بالتشنج والإثارة والخطاب
الحدّي والمتعالي، ومن هنا تصاعدت المشكلة بينه وبين
عصائب أهل الحق، حتى أنه لوح بالشكوى ضدّ أمينهم العام
(الشيخ قيس الخزعلي)، بطريقة لا تخلو من اهانة او تحدي
لشخصية عامة معروفة بالعراق.

ولا يخفى أن لكل فعل رد فعل، فعمد شباب عصاب أهل الحق، الى مهاجمة مقرّ رئيس الديوان في منطقة الجادرية في بغداد، فجردوا حمايته من أسلحتهم، وما يمتلكونه من هواتف ومعدات، كما تعرضوا لبعض المتواجدين من الموظفين بالضرب والإهانة - كما قيل - ومنهم الشيخ الشاب أحمد كاشف الغطاء، وأما موقف السيد علاء الموسوي في هذا الهجوم، فهناك روايتان:

الأولى: انه دخل غرفة محصنة وحفظ نفسه من مغبة هذا الهجوم.

والرواية الثانية: أنه تعرض هو الآخر للإهانة والضرب من قبل المهاجمين في تلك القضية. وربما إن هذه الرواية هي الأصح لما بدت على علاء الموسوي علامات الخوف والإرتباك، حين ظهر بوجه شاحب في مؤتمر صحفي، حتى أنه لم يجب على سؤال وجه إليه من أحد الصحفيين يسأله عن هوية المهاجمين.

وعلى كل حال ما كان ينبغي ان يحدث هذا، بين طرفٍ مرتبط بالحشد الشعبي وبالتالي يرتبط بالدولة، وطرفٍ يمثل هيئة تابعة الى مجلس الوزراء وهي ديوان الوقف الشيعي المرتبط بالدولة أيضاً.

واللافت في هذه القضية، التي تصاعدت الى حد الهجوم المباغت على مقر تابع للدولة يقع في المربع الرئاسي الامني وقريب من مقر الحكومة، ان رئيس الوزراء التزم الصمت، وكأنّ الامر لا يعنيه، أو أنّه يحدث في خارج اطار مسؤوليته، وحتى الوقف الشيعي من خوفه ورعبه، لم يبيّن في مؤتمره الصحفي هوية المهاجمين وهو يعرفهم جيداً، ولا الأسباب التي تقف وراء هذا الهجوم، مكتفياً بكلمات عامة لا تُسمن ولا تغني.

وجدير بالذكر أنّ السيد عمار الحكيم لم يترك علاء الموسوي وحده في محتته، إنّما زاره في مقرّه ووقف إلى جنبه مدافعاً عنه

بكلماته المعهودة، التي هي الأخرى كانت مجملة ولا يفهم منها شيء.

وقد اسدل الستار على هذه القضية بسرعة، لأنَّ هجوم عصائب أهل الحق كان كفيلاً بإنهاء هذا الملف، والغاء تبعاته القانونية، ما خلا بعض المشادات والبرامج الإعلامية، بين قناة (الفرات) التابعة إلى عمار الحكيم، وقناة (العهد) التابعة إلى عصائب أهل الحق، وكانت تلك البرامج أشبه بـ(حوار الطرشان) منها إلى الحوار الموضوعي الصريح البناء.

النموذج الثاني: مجمع دار الإسلام الخيري:

وهو مجمع ثقافي خيري يقع في منطقة العطفية، بالقرب من جامع براثا ومستشفى الكرخ الجمهوري، إذ تم الهجوم على هذا المجمع نهاية شهر آب ٢٠١٩، من قبل حمايات رئيس ديوان الوقف الشيعي مستعيناً بقائد فوج طوارئ بغداد العميد الركن (مالك المالكي) وقوات سوات، وبمجموعة كبيرة من كتائب علي الأكبر التابعة الى الحشد الشعبي، التي تم تخصيصها لحماية علاء الموسوي، بعد حادثة هجوم العصاب على مقره في الجادرية.

إن هجوم قوّة بهذا الحجم، على مجمع خيري تسكنه العوائل في منطقة تقع وسط بغداد، اثار عدة تساؤلات وكان ينبغي ان تأخذ صدى واسعا في الإعلام، وفي دوائر الدولة، إلا اننا عندما حاولنا تقصي الحقيقة، والتحري عن المعلومات من ديوان الوقف الشيعي، وجدنا أنه قد أصدر بيانا ضعيفا، وفيه

مغالطات قانونية جوهرية لا تخفى على من له ادنى معرفة
بالقانون العراقي.

على سبيل المثال: وصفهم للمدعى عليه حسين الشامي في
قضية مدنية بأنه (مدان) ومصطلح مدان يستخدم فقط في
قانون أصول المحاكمات الجزائية الخاصة بالقضايا الجنائية،
وليس في قانون المرافعات المدنية، وهذا البيان كان منشورا في
صفحاتهم الالكترونية، اذ يشيرون فيه إلى ان هذا المجمع هو
(ملك) للديوان، وقد تمت اعادته الى الديوان، بعد أن كان
مغصوبا من قبل حسين الشامي.

ومما لفت انظارنا ان هذا الهجوم على المجمع قد حصل بعد
ساعات من اصدار عادل عبد المهدي رئيس الوزراء امره
الديواني المرقم (٣٠٥) في (٢٩ / ٨ / ٢٠١٩) بإزالة
التجاوزات، فكان كل من يقرأ المشهد للوهلة الاولى ولا

يملك معلومات تفصيلية مسبقة، سيظن ان هذه العملية جاءت منسجمة مع مضمون الامر الديواني.

وقد حاولنا سماع وجهة النظر الاخرى من خلال محاولة الاتصال بالسيد حسين الشامي عبر الهاتف، إلا ان الأخير رفض التصريح واعتذر عن اجراء المقابلة وقال: ان القضية أخذت طريقها في القضاء العراقي، وأنها معروضة بين يدي المرجعية الدينية العليا، ونحن لا نريد ان نزيد من الاثارة او تعقيد المسألة، أو نشر الغسيل الشيعي في الإعلام، قبل ان يقول القضاء كلمته في الموضوع، لأننا نعتقد أننا اصحاب حق، ولا بد للحق ان يعود الى اهله، ولو بعد حين، بهذا الكلام، ودعنا السيد حسين الشامي ولم يفتح اكثر في القضية.

لقد حاولنا الاقتراب من بعض الشخصيات القاطنة في المجمع والقريبة منه، لمعرفة حقيقة ما يجري، واطلعنا على بعض المنشورات والبيانات في هذه القضية في مواقع التواصل

الاجتماعي فتيّن لنا، ان الامر ليس كما يدعي رئيس ديوان الوقف، بل ان المجمع بالأصل تم شراء ارضه من امانة بغداد من قبل السيد حسين الشامي نفسه، وقد شيّد على الارض مجموعة مباني، ولم يساهم ديوان الوقف الشيعي لافي قيمة الأرض ولا في بناء المشيدات.

والاهم من كل ذلك هي التولية التي حصل عليها من احد مراجع الدين الاربعة الكبار في النجف الاشرف، إذ أنّ الشيخ اسحاق الفياض يشهد ويؤيد ادعاءات حسين الشامي بخصوص كون المجمع خيريا وليست للاغراض التجارية - كما يدعي علاء الموسوي-، وأنّ الديوان ليس له حق في المجمع، إلا ان الارض مسجلة باسمه فحسب.

وجدير بالذكر ان قانون ديوان الوقف الشيعي ينص على الزامية رأي المرجعية الدينية في كل شؤون الديوان بدءاً من تعيين رئيسه وسائر القضايا الدينية الاخرى، وليس للديوان ان

يرفض أو يرد أي تولية صادرة من مراجع الدين في النجف
الاشرف، لان الديوان قانوناً يتبع المرجعية ويلتزم بتوجيهاتها.

ومن اللافت في الامر ان الأمر الديواني الخاص بإزالة
التجاوزات رقم (٣٠٥) في (٢٩ / ٨ / ٢٠١٩) لم يطبق على
الارض إلا على بعض بيوت الفقراء في بغداد والمحافظات
وعلى مجمع دار الاسلام، ثم توقف العمل بمقتضاه، وكأنه
مصمم للإستحواذ على مجمع دار الاسلام وتهديم مساكن
الناس.

ومن الجدير بالذكر اننا حصلنا على بعض المعلومات من
قيادة عمليات بغداد، تشير الى أنه كانت للسيد علاء الموسوي
مساعٍ كبيرة للاستحواذ على هذا المجمع، قبل الهجوم عليه
بثلاثة اشهر، وعندما تهيأ كل شيء، اتفق مع رئيس الوزراء
بهذا الشأن، وقد اصدر رئيس الوزراء الامر الديواني بتاريخ

٢٩ / ٨ / ٢٠١٩ وهو نفس اليوم الذي تم فيه الهجوم على
المجمع.

حتى ان بعض الساكنين عندما حاولوا ان يتفاوضوا مع
قائد القوة المهاجة (العميد مالك المالكي) رفض ذلك،
وهدهم بالاعتقال، مصرحاً ان هذه العملية تمت بتوجيه
مباشر من الفريق (محمد حميد كاظم) السكرتير الشخصي
للقائد العام للقوات المسلحة ورئيس لجنة الامر الديواني
الخاص بازالة التجاوزات، بل حتى ان بعض الشخصيات
المقربة من السيد حسين الشامي حاولت الاتصال بالفريق
محمد حميد، إلا أنه اعتذر عن التفاهم قائلاً ان رئيس الوزراء
يتابع الامر شخصياً، ساعة بعد ساعة. وكأن الامر يتعلق
بعملية تحرير مدينة من مدن العراق، وليس الاستحواذ على
مجمع سكني متواضع.

(ينظر في الملاحق: البيان التوضيحي لادارة المجمع، ونص تولية وتأييد
المرجعية الدينية).

النموذج الثالث: جامع الرحمن:

وهو اكبر جامع في العراق حيث تتسع مساحته إلى حوالي اربعمئة الف متر مربع، ويقع في قلب الكرخ من بغداد في منطقة المنصور، وهو من الجوامع الرئاسية التي تصدى صدام لتشييدها، إلا أن هذا الجامع لم يكتمل بناؤه حتى الآن، بل ما زال هيكلا خرسانيا.

وبعد سقوط نظام صدام حسين، حاولت عدة جهات السيطرة عليه واقامة نشاطاتها فيه، حتى رسا الامر على حزب الفضيلة الذي اتخذ منه مقرا وقاعدة لاعماله ونشاطاته، كما اقام فيه صلاة الجمعة.

وخلال السنوات التي سبقت مجيء علاء الموسوي لديوان الوقف الشيعي، كان الرأي السائد في الوقف وسياسة الدولة، أن لا تُثار مشكلة هذا الجامع لعدة اسباب منها:

أنه تقام فيه الصلاة اليومية، وصلاة الجمعة والدروس الدينية، وإحياء المناسبات، وهذا هو الغرض من تشييد الجوامع، كما أن ديوان الوقف غير قادر على اكمال بنائه لأنه يحتاج الى ميزانية عالية، ولا يحتمل العراق تخصيص هكذا مبالغ طائلة من اجل اكمال بنائه، اضافة ان الاوضاع السياسية والاجتماعية لا تتحمل الاثارة او الصراع حول جامع في بغداد، بين ابناء الطائفة الواحدة والمذهب الواحد.

ولكنّ علاء الموسوي وضمن طريقة تفكيره وفهمه لدوره في الاوقاف، فقد طالب بإخلاء الجامع وتسليمه الى ديوان الوقف الشيعي، على الرغم من عدم امتلاكه خطة لإكمال بنائه، وعدم وجود هكذا مبالغ اصلا في ميزانته، مما اثار الريبة لدى حزب الفضيلة، وأن القضية تكمن وراءها عوامل سياسية، لا تتعلق بالأوقاف، اذ ان بقاء الجامع هيكلا خرسانيا سواء أكان بيد الفضيلة أم بيد ديوان الوقف الشيعي لن يغير من حقيقته شيئا.

وفي الوقت الذي يأخذ ديوان الوقف الشيعي على حزب
الفضيلة أنه يستغل المساحات الخالية التابعة لارض الجامع،
لايجارها كـ(كراج لوقوف السيارات) إلا أنّ ديوان الوقف
الشيعي لا توجد لديه نيّة واستغلال مغاير لارض الجامع، اذ
انه وقبل ان يخليه حزب الفضيلة، قام بإبرام عقود استثمار مع
شركة من اجل استثمار ارض الجامع، ليتم تشييد مجمعات
تجارية، وترفيهية فيه، ولا نعلم هل هذه المجمعات تتناسب مع
طبيعة الجوامع واجوائها الدينية؟

وقد شاب هذا العقد الكثير من المخالفات القانونية
والمالية، مما جعل القضاء العراقي يفسخ العقد، ويحكم على
مدير هيئة استثمار اموال الديوان (منذر عبيس) بالحبس، وعلى
الرغم من اقرار منذر عبيس اثناء المحاكمة بأنه كان ينفذ اوامر
رئيس الديوان - كما اشار محاميه الى ذلك- وانّ العقد تم تحت
اشراف وتوجيه مباشر من قبل علاء الموسوي، إلا ان القضاء
لم يتخذ اي اجراء في هذه النقطة لظروف غامضة.

وبعد ان فسخ القضاء العراقي عقد الاستثمار الاول، بادر
علاء الموسوي الى ابرام عقد آخر مع شركة اخرى (ابراج
الرخاء) وعلى الرغم من ان هذه الشركة لا تمتلك رأس مال
يؤهلها لانجاز هذا المشروع الكبير، إلا ان علاء الموسوي اصر
على المضي بالعقد معها.

(ينظر في الملاحق: البيان التوضيحي من قبل لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية،
حول المخالفات القانونية الجسيمة لعقد استثمار جامع الرحمن. كما ينظر في الملاحق:
بيان حزب الفضيلة حول القضية).

(الكذبة كربةٌ تلجئةٌ تكبرُ كلما دحرجتها)

مارتن لوثر

الكذوبة صفقة الصين:

إنَّ أبرز هالة احاط عادل عبد المهدي نفسه بها هو علمه في الإقتصاد، ومعرفته الشاملة بقوانينه وفلسفته، وقد بشرَّ العراقيين بأنَّه أمضى اتفاقية تاريخية في زيارته إلى الصين مع وفد عال المستوى من حكومته، وأنَّ هذه الصفقة تجعل العراق في مصاف الدول المتقدمة، وإنَّ العراق هو المستفيد الوحيد من هذه الصفقة، وكان يوهم الآخرين بأنَّه استطاع أن يتغلب على الجانب الصيني بالمفاوضات، وقد خرج بصيغة اتفاقية نافعة للعراق، وليس فيها أي خسارة تذكر.

حتى أنَّ بعض مستشاريه ومقربيه كانوا يصرحون بلا خجلٍ أنَّ الرفض الشعبي لحكومة عادل عبد المهدي والمظاهرات التي خرجت كانت بدعمٍ من قوى دولية في مقدمتها أمريكا، لا ترغب بإنفتاح العراق على الصين، وتجد

الإتفاقية العراقية الصينية مصدر قلق وخطر لها، فكان من السهل على مستشاري عبد المهدي وصف ملايين من العراقيين الفقراء بالعمالة لأمریکا، والإرتباط بالأجنبي، وتلقي الدعم منه، كل ذلك مقابل استمرار صاحبهم في السلطة!!

إنّ عادة الدول في مثل هكذا إتفاقيات ان تعقد قبلها وبعدها ندوات وورش عمل واجتماعات بين المختصين الأكاديمين في الجامعات، وبيّن مراكز الدراسات الإقتصادية ورجال الأعمال، والتجار وأصحاب الخبرة والتجار، والمهندسين، لغرض تخصيص الاراضي وتشخيصها للمشاريع والتثقيف والتوعية على بنودها وفصولها، ويتم طباعة محاضر تلك الإتماعات، وما تتوصل إليه ورش العمل، ونشر كل ذلك في الأوساط العامة ليتعرف الناس على ماهية هذه الإتفاقية التي ستجعل النفط العراقي مرهوناً لخمسین سنة.

ولكنّ كل هذا لم يحصل، بل أنّ حتى أعضاء مجلس النواب الذين يجب أن يطلعوا قبل غيرهم على نصوص الإتفاقية لأنهم سوف يصوتون عليها لم تكن لديهم فكرة واضحة عن هذه الإتفاقية وتفاسيها، بل ليس هناك ولو مسودة أولية للإتفاقية.

وظلت وسائل الإعلام تتخبط بين متشائم ومتفائل، فهناك من كان يحذر من تداعيات هذه الإتفاقية، واصفاً إياها: (إستراتيجية فح الديون) التي من خلالها استحوذت الحكومة الصينية على أراضي شاسعة في عدّة بلدان أفريقية وآسيوية، وهناك من كان يصف هذه الإتفاقية بأنها صفقة القرن للعراق، وأتّها أكبر انجاز اقتصادي للعراق عبر تأريخه الطويل.

ووصلت المبالغات في أهمية هذه الإتفاقية إلى حدّ لا يعقل من الأرقام والتهاويل، والغريب أنّ هذه المبالغات كانت تصدر من أناس يقال عنهم أنّهم مختصون ويعملون في طاقم عادل عبد المهدي الإستشاري، ومن هذه الأرقام، أنّ اتفاقية

الصين ستضمن للعراق بناء ثمانية ملايين وحدة سكنية،
وعشرات الأرصفة في الميناء، والمطارات، والطرق، والمدارس،
والمستشفيات، والمؤسسات، وسائر البنى التحتية الأخرى.

علماً أننا لو افترضنا ان سعر البيت الواحد يكلف في
المتوسط ٥٠ الف دولار فإنّ كلفة الثمانية ملايين وحدة سكنية
ستكون ٤٠٠ مليار دولار، ناهيك عن سائر المباني
والمؤسسات الأخرى.

كل ذلك مقابل مئة ألف برميل يومياً، الذي لا تزيد كلفته
على خمسة ملايين دولار يومياً، فتكون المدة الزمنية لسداد ديون
الوحدات السكنية فقط، ٢٢٠ سنة، فضلاً عن سائر المباني
والمشيدات التي نصّت عليها الإتفاقية المزعومة، والتي يقدرها
المختصون بإنّها تتجاوز ٨٠٠ مليار دولار، أي أن العراق
سوف يسدد ديونه بعد ٤٤٠ سنة إذا ما كان التسديد كما تدعي
حكومة عبد المهدي.

علماً أنّ أقصى توقع لإستمرار النفط العراقي المتدفق ضمن الكمية المستخرجة حالياً، والإحتياطي الكلي المقدّر لا تزيد عن ٥٠ سنة فقط.

وعندما أُلح الإعلام على الحكومة بتزويده بنص هذه الإتفاقية أكتشفنا أخيراً أنّ هذه الصفقة لم تبرم بالأصل، وأنّها كانت أكذوبة ومجرد وعود وأفكار حاملة بين الجانبيين العراقي والصيني.

ولو تفحصنا جميع ملابسات ومجريات هذه الإتفاقية لوجدنا أنّ فكرة البناء بالأجل ابتدأتها حكومة نوري المالكي مع شركات كورية ويابانية لبناء عدد محدود من المدارس، والمستشفيات، والوحدات السكنية، وفي حينها رفض البرلمان تأييد تلك الفكرة لأسباب سياسية لأنها جاءت قبيل انتخابات ٢٠١٤. حيث صرّح بعض خصوم المالكي، ومنهم شخصيات المجلس الأعلى في وقتها، بأنّها مشروع يستفيد منه المالكي في

الإنتخابات، لذلك يجب تعطيله وإفشاله. وهو تفكير نفعي وأناي مقيت، لا ينظر إلى مصلحة الشعب والصالح العام، بل يفكر في ذاته ومصالحه الضيقة.

اما حكومة حيدر العبادي فقد قطعت شوطا في المفاوضات مع الجانب الصيني أنتجت اتفاقية تعاون مشترك بين الجانبين في حقول النفط والكهرباء وبعض المرافق الخدمية، وقد شرع العراق بالفعل بتنفيذ بعض بنودها وكان الدفع بالعملية الصينية بدل الدولار، وكان على حكومة عبد المهدي الاستمرار بمتابعة هذه المشاريع، وليس التفكير بصفقة لا يستطيع العراق أن يلتزم بها، وقد تكلفه بعض أراضيه أو ثرواته السيادية فيما بعد. نتيجة حب وشغف عادل عبد المهدي أن يظهر بمظهر المفكر الإقتصادي، والمتعاون مع الشيوعية التي كانت عقيدته في يوم ما.

وبذلك كانت زيارته للصين زيارة استطلاعية ليس إلا.
والغريب أنه لم يبرر هذه الأكذوبة للشعب العراقي، ولم يعتذر
عنها، ولم يتحدث بأي شيء عنها من قريب أو بعيد، والتزم
الصمت واسدل الستار على صفقة القرن لينتهي الأمر بها
لتكون نكتة على ألسنة بعض الإعلاميين الظرفاء في العراق.

كارثة قرار (أوبك بلص):

في أواخر عام ٢٠١٦م، جرى الاتفاق بين ٢٣ دولة مصدرة للنفط، التي كان ١٣ منها تشكل منظمة أوبك، وصارت هذه المنظمة الموسعة تسمى (أوبك بلص) أي منظمة أوبك بإضافة روسيا ودول أخرى، وبما ان قرارات منظمة أوبك في الأصل لم تكن ملزمة للدول الأعضاء إلا اذا كانت بالإجماع، فهذا التجمّع كذلك قراراته ليست ملزمة لأعضائه، لأنّ الهدف الرئيسي لمنظمة أوبك هو اجراء التنسيق والتعاون وتوحيد المواقف بين أعضائها، وتوزيع حصص الدول المصدرة للنفط وفق نظام (العرض والطلب) وتحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقد سبق لروسيا في ديسمبر عام ٢٠١٩، عند بداية تفشي جائحة كورونا أن عطّلت قرار خفض انتاج النفط الذي دعت اليه السعودية ووافقتها ٢١ دولة أخرى، ولكنّ روسيا لوحدها رفضت هذا التخفيض، وبالتالي فشل اجتماع (أوبك بلص)

على اتخاذ هذا القرار، ولكن في مطلع نيسان ٢٠٢٠ م ومع انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، واضطراب الاقتصاد الدولي وانخفاض الطلب على النفط، بسبب تداعيات جائحة كورونا، وما نتج عنها من تعطيل الحركة الاقتصادية والقلق العام، اجتمعت المنظمة من جديد، لمراجعة وضع أسعار النفط، وتم الاتفاق بالاجماع على اكبر تخفيض لصادرات النفط في تاريخ أوبك، وقد بلغ هذا التخفيض اكثر من ٢٣٪ من حصّة جميع الأعضاء.

وبهذا القرار فقد تضرر العراق كثيراً من هذا التخفيض الذي كان يمكن رفضه بسهولة وعدم الالتزام به من قبل العراق، لأنّ قرارات أوبك بالاصل تنسيقية وليست الزامية، ولكنّ حكومة عادل عبد المهدي، ومن دون أي تبرير منطقي، أو دراسة اقتصادية مهنية، ومن دون أي تحفّظ خضعت للأمر الواقع، وسايرت أوبك، حيث ألزمت نفسها بتخفيض استخراج النفط وتصديره على حساب مصلحة الشعب

العراقي، وضعف الموازنة العامة التي تشكو من عجز مالي كبير، وهنا نبدي بعض الملاحظات:

١. بعد عام ٢٠٠٣م، تم استثناء العراق من جميع قرارات التخفيض التي اتخذتها منظمة أوبك طوال تلك الفترة، باعتبار ان العراق لم يقيم بتصدير نفطه من خلال الأسواق العالمية منذ عام ١٩٩٠م، بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه آنذاك، وما كان للعراق أن يحصل على هذا الاستثناء بسهولة لولا قوة وإصرار المفاوض العراقي للدفاع عن حق العراق في تصديره لنفطه، من أجل الحصول على موارد لبناء العراق، وتغطية نفقاته التشغيلية.

٢. إن الموازنة العراقية تعتمد بشكل أساسي على عائدات بيع النفط، وإن هذا التخفيض الذي بظاهره سوف يرفع سعر النفط في الأسواق العالمية، إلا أنه في حقيقته يعد خسارة كبيرة للعراق في هذا الطرف العصيب، وإذا

كانت هناك دول مثل السعودية التي تقدّر صادراتها بـ ١٤ مليون برميل يوميا سوف تستفيد من الارتفاع الطفيف في أسعار النفط الناتج عن هذا التخفيض لاسباب كثيرة، إلا انّ العراق سيخسر ما لا يقل عن ٥ مليار دولار سنوياً، فلو فرضنا انّ صادرات العراق من النفط بعد التخفيض ستكون ٣.٥ مليون برميل يوميا، وانّ أسعار النفط في اعلى مستوياتها المفترضة بعد قرار أوبك+ ستكون ٤٢ دولار للبرميل الواحد، ومع احتساب ان العراق يبيع نفطه اقل من السوق العالمية، فتكون واردات العراق من النفط لا تتجاوز الـ ٤٣ مليار دولار سنوياً، بينما لو بقي العراق على انتاجه القديم الذي كان يقدر بـ ٤.٥ مليون برميل يوميا فإنّ وارداته النفطية ستكون اكثر من ٥٠ مليار دولار، وذلك لسببين: الأول: اما ان يتم تخفيض صادرات النفط من باقي الدول ويزداد سعر النفط العالمي تلقائياً، على اعتبار

ان السعودية كانت في كل الأحوال سوف تخفض
انتجاها مكرهة لا مختارة، لوجود ضغوط أمريكية
عليها، أما السبب الثاني: فهو حتى مع بقاء السعر القديم
للنفط قبل قرار اوبك بلص ستكون واردات العراق لا
تقل عن ٥٠ مليار دولار سنوياً في اقل تقديراتها، وبهذا
يكون العراق الخاسر الأكبر من قرار أوبك بلص في
جميع الأحوال والإفتراضات.

٣. انّ الغريب في الامر انّ بعض وسائل الإعلام، قد ذكرت
خبر ان العراق طلب استثناءه من قرار التخفيض اسوة
بالفترات السابقة، إلا انّ بديل رئيس الوزراء (الغائب
طوعياً) ونائبه وزير النفط ثامر الغضبان قد صرّح من
دون تبرير منطقي بأنّ العراق لم يطلب الاستثناء من قرار
التخفيض، وكل من أشاع هذا الخبر فهو كاذب، وانّ
العراق سوف يخفض انتاجه بنحو مليون برميل يومياً،
مما اثار استغراب وغضب أعضاء في مجلس النواب

وخبراء النفط العراقيين، بما فيهم وزير النفط الأسبق الدكتور إبراهيم بحر العلوم، الذين حذروا من مغبة قرار التخفيض وانه سوف يضع العراق في موقف اقتصادي ينذر بالكارثة، وسوف يغرق العراق بالديون، وسيكون العراق عاجزا عن الوفاء بأبسط التزاماته المتمثلة بالموازنة التشغيلية، ورواتب موظفي الدولة، إلا بافراغ احتياطي البنك المركزي الذي سيؤدي الى التضخم، وانهيار قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، وإعلان إفلاس الدولة، وهذا هو معنى الكارثة، التي قد لا يدركها رئيس الوزراء (الخبير الإقتصادي) ولا بديله ثامر الغضبان، الذي يدعي الخبرة والمهنية في مجال النفط والتعامل مع منظمة أوبك.

٤. انّ قراراً خطيراً بحجم الموافقة على تخفيض صادرات العراق بنحو مليون برميل يومياً، من دون دراسة الموضوع من كل حيثياته، والمناقشة مع أعضاء منظمة

أوبك، أو الاعتراض أو طلب الاستثناء، فإنّهُ قرار غير متاح للحكومات التامة الصلاحيات إلا بعد استشارة وموافقة مجلس النواب واللجان المختصة، فكيف يتاح ذلك لحكومة تصريف الاعمال التي تترنح في ايامها الأخيرة، أن تقرر هذا القرار الخطير الذي سوف يقوض الاقتصاد العراقي ويحرمه من اراداته التي هو احوج ما يكون اليها، وخيراته التي حباها الله بها؟. فهل هذا جهل بمضمون وآثار هذا القرار من قبل عادل عبد المهدي وثامر الغضبان، أم أنّهُ كان مجاملة على حساب العراق وشعبه، أو مسايرة ساذجة مع توجّهات السعودية، التي لا تشترك مع العراق في الهموم الاقتصادية، ولها وضعها الاقتصادي والسياسي الخاص الذي لا يعير للعراق أي أهمية في هذا الجانب، ولا يحسب له حسابه.

٥. إنَّ أي متابع للشأن الاقتصادي في مجال النفط، يرى أنَّ الخط البياني يسير نحو المنحدر، بل ينذر بالأنهيار التام، وإلا فكيفَ ينهار سعر النفط الأمريكي لما تحت الصفر بهذه السرعة، وتراجع سريع لاسعار النفط الخام غير الأمريكي، بحيث لم يمر إلا اسبوعان على قرار خفض الانتاج حتى انخفض سعر النفط العراقي في الاسواق العالمية لما دون الـ ٢٥ دولار للبرميل الواحد، وهذا لا يفسر بالصدفة، أو بأمور خارجة عن الحسابات والمعادلات الاقتصادية، إنما يفسر بعدم الادراك من قبل حكومة عبد المهدي وفريقه الاقتصادي المسؤول عن التعامل في بيع النفط العراقي والذين ثبت بعد وقوع الكارثة، انهم ليس لهم علاقة بالاقتصاد وانما اوجدتهم الصدف والمزايدات السياسية في هذا الموقع الهام والخطير. ولو اردنا ان نستعرض اسماء اهم خمسة اشخاص يتحكمون بالسياسة بالنفطية العراقية لما

وجدنا مختصا واحدا من بينهم في المجال النفطي وهم
كل من:

(وزير النفط ثامر الغضبان المختص في علم الجيولوجيا،
ولا علاقة له في علم تسويق النفط والتفاوض، ووصفه
بالخبير ليست إلا اكدوبة كشفتها خيبته في ادارة
مفاوضات الوفد العراقي في اجتماع اوبك بلص الاخير)
و(مدير عام شركة سومو، علاء الياسري وهو محاسب
صغير لا يليق بإدارة شركة سومو المسؤولة عن تسويق
كل النفط العراقي) و(مدير الشحن وممثل الاقتصادية
العراقي في منظمة اوبك، محمد سعدون، والغريب انه
بحارٌ ولا يمت للاقتصاد بأي صلة) و(مدير تسويق
النفط الخام، علي نزار) و(عادل عباس مدير هيئة أبحاث
السوق في وزارة النفط)

إن هذه المفارقة الكبيرة والمسؤولية القانونية والإدارية تقع بالدرجة الأولى على رئيس الحكومة عادل عبد المهدي، الذي يدّعي أنه (خبير اقتصادي) ومن هنا فإنه لا يعذر في ذلك ابداً، لا سيما أنه شغل منصب وزير النفط ووزير المالية سابقاً، ومن المفترض أنه يدرك جيداً قبل غيره، تداعيات مثل هذه القرارات التي تنم عن جهل وعدم الشعور بالمسؤولية، وقد يشم منها رائحة سوء النية والخيانة.

تداعيات اغتيال المهندس وسليمانى:

لم تكن شخصية عادل عبد المهدي تتصف بالضعف فحسب، بل أئها كانت تتلذذ بالهوان وتستذوق الذل والإستضعاف، وإلا فكيف نفسر أن رجلا بمستوى رئس الوزراء لا يمتلك حتى مشاعر التفاعل مع ما يجري من احداث حوله وفي بلده الذي هو مسؤول عنه بحكم منصبه وصلاحياته الدستورية.

فمرة يلوذ بالصمت الجبان ازاء تعدي جهات مجهولة على السفارات الأجنبية، وحرقها في النجف وكربلاء والبصرة، ولم يقم بواجبه المفروض عليه بموجب القوانين والمعاهدات الدولية.

ومرة يتجاهل دويّ المدافع والقذائف التي تنهال على المنطقة الخضراء التي يسكن فيها، وكأن الأمر لا يعنيه وليس من مسؤوليته متابعة هذه التفجيرات الخطيرة.

ومرة يسكت عن استهداف مقرات الحشد الشعبي المرتبطة
بحكم القانون به بصفته القائد العام للقوات المسلحة، فلم
يكلف نفسه بإدانة القصف الأمريكي الذي أودى بعشرات
القتلى والجرحى من شباب الحشد الشعبي الأوفياء.

وكان عليه كحدّ ادنى من المسؤولية وبحسب العرف الدولي
أن يستدعي السفير الأمريكي، ويسلّمه مذكرة احتجاج تعبيراً
عن رفضه الرسمي لهذه الإعتداءات التي تمس السيادة العراقية
المسؤول عن صيانتها بحكم اليمين الدستورية التي اداها امام
البرلمان، والتي لو حدثت في أي بلد في العالم لكانت بمثابة
إعلان حرب.

أنّ هذا القصف المتكرر لمقرات الحشد الشعبي كانت له ردّة
فعل شعبية وسياسية تمثلت بوقفه احتجاج كبيرة أمام السفارة
الأمريكية في بغداد، حيث فتحت أبواب الخضراء امام
المحتجين بعد أن كانت موصدة بقوة السلاح أمام المتظاهرين

العراقيين السلميين لمدة أربعة أشهر. لتتطور هذه الوقفة إلى بعض أعمال العنف والتحدي من تكسير زجاج السفارة، وإضرار النار ببعض جدرانها.

وكان على عبد المهدي أن يمنع كل ذلك، وأن يتصرف كرجل دولة مسؤول، وفي وقتها أدانته الحكومة الأمريكية على تقاعسه وعدم قدرته على حماية سفارتها في بغداد.

يبدو أنّ اللعبة الدولية كانت أكبر من عادل عبد المهدي المشغل بتصريف الأمور اليومية، والفرح بمنصب رئيس الوزراء، الذي يسمع اخبار العالم من خلال وسائل الإعلام اليومية كأبي متابع عادي من أبناء الشعب، حيث يستيقظ من نومه على دوي الانفجارات ليشغل جهاز التلفاز ويعرف من خلاله ماذا حصل للعراق هذا اليوم!!

وفي الساعات الأولى من صباح يوم الثالث من كانون الثاني ٢٠٢٠ أقدمت الولايات المتحدة على عملية اغتيال حاقدة على

أبرز شخصية عسكرية إيرانية كانت ضيفة على العراق،
وقدّمت له خدمات كبيرة في محاربة داعش، ونائب رئيس هيئة
الحشد الشعبي وبعض مرافقيهما، بالقرب من مطار بغداد
الدولي، بطائرة مسيرة.

لم يكن قاسم سليمان القادم من سوريا إلى العراق يعلم بأنّ
رحلته ستكون الأخيرة في مسيرته الطويلة التي قضاهها متنقلاً
بين الدول ومواقع المقاومة والجهاد، منذ الثمانينات من القرن
الميلادي المنصرم، كان ابو مهدي المهندس في استقباله، وعند
خروجها من المطار بسيارتين تم استهداف الموكب بثلاثة
صواريخ من طائرة مسيرة أدّت إلى مقتلهما في الحال.

إنّ هذا الحدث الخطير لم تتعامل معه الحكومة بمسؤولية،
تتناسب مع حجمه وتداعياته، لا سيما وأنّ ابو مهدي المهندس
يمثل نائباً لرئيس هيئة الحشد الشعبي التي تعد جزءاً مهماً من

القوات المسلحة العراقية، وبالتالي أنّ هذا الإغتيال هو اغتيال لشخصية حكومية بارزة، ويعد انتهاكاً لسيادة العراق.

لقد تسارعت الأحداث بعد ذلك، وعادل عبد المهدي كعادته يلوذ بالصمت، ويتصرف مع هذا الأمر وكأنه لا يعنيه، أو أنّه يجري في بلد آخر غير العراق.

وبعد أيام نفذ الحرس الثوري ما كان قد توعدّ به، إذ امطر قاعدتين عسكريتين أمريكيتين في العراق بواحد وعشرين صاروخاً بالستياً.

والمضحك في الأمر هو ظهور عادل عبد المهدي بعد هذا القصف ليقول أنّ الجانب الإيراني أخبره بالضربة، وكأنّه يريد أن يبيّن بأنّه على إطلاع بما يجري، وأنّ الإيرانيين أستأذنوا منه قبل أن ينتهكوا سيادة بلده!!.

إننا لا نريد أن نظلّم الرجل عادل عبد المهدي، فمن لم يستطع الوقوف بوجه الكتل السياسية، بل حتى مدير مكتبه، والذي يقاد من قبل مقتدى الصدر وهادي العامري وغيرهم، كيف لنا أن نتوقع منه موقفاً إزاء الأحداث الدولية الخطيرة.

نعم .. إنه رئيس الوزراء الذي جاء بالصدفة إلى هذا المنصب، والذي كان كل طموحه بأن يدرج اسمه في قائمة رؤساء العراق وهو يقترب من الثمانين من عمره المثقل بالتقلبات والأوهام والتجارب الفاشلة.

استنتاجات:

بعد هذه الرحلة المطولة في منهج وثقافة، وطريقة تفكير واداء السيد عادل عبد المهدي، وأهم المحطات السياسية في حياته وتجربته، نشعر أننا بحاجة الى ضغط الكلمات وتكثيف الأفكار والخروج بخلاصات مركزة تعين القارئ على فهم هذه الشخصية ذات الابعاد المعقدة، والاطوار الغريبة، واهم هذه الاستنتاجات ما يأتي:

١. منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ الى هذه الفترة، لم تحكم العراق شخصية سياسية متقلبة مرتبكة، في الفكر والايديولوجيا والسياسة والعلاقات الاجتماعية مثل شخصية عادل عبد المهدي، فقد بدأ بعثيًا بامتياز، ثم شيوعيا متطرفا، ثم شيوعيا معتدلا، ثم إسلاميا مزيفا، وأخيرا وصوليا (براغماتيا) يعشق السلطة ويغرق في بريقها وإن كان خافتًا.

٢. تعد شخصية عادل عبد المهدي، من الشخصيات التي لا تعترض على أحد، ولا تختلف مع الآخرين، بل تحاول ان ترضي كل الاطراف فهو صديق الجميع، ولذلك يوهم الكثيرين بأنه صديقهم، وأنهم اصدقاء له، والحقيقة غير ذلك، بل هو صديق لمصالحه وحساباته النفعية، وقد تنطبق عليه المقولة التالية (كثرة الوفاق من النفاق) او المقولة الأخرى (صديق الجميع، ليس صديقا لأحد)

٣. من خلال الجمع بين الاستنتاجين السابقين، يتضح أن شخصية عادل عبد المهدي شخصية تحمل مجموعة تناقضات ومركبات معقدة في داخله تمنعه من أن يكون صريحا في المبادئ، واضحا في الأداء، صادقا في التعامل. مما سبب للبلد والمجتمع احراجات كثيرة ومشكلات عصبية وصعوبات لا حل لها.

٤. إن من اهم التناقضات التي انتجها تأريخ عادل عبد المهدي القديم، ورواسب علاقته الفكرية والسياسية هو علاقته بالبعث من ناحية، وبالكورد من ناحية أخرى، فعلاقته بالبعث جعلته يقرب عتاة البعثيين من المنحرفين وذوي العاهات ورجال القمع والاجرام إلى أخطر المواقع في الدولة، كما أن علاقته بالأكراد جعلته يفتح لهم خزانة الدولة، ويعاملهم على حساب أموال الشعب العراقي، فمن جهة يمتنع عن التوقيع على اعدام صدام، حتى أنه في لقائه الأول مع صدام حسين كان سؤاله الأول والوحيد له بعد اعتقاله: انه لماذا اعدم المنظر البعثي الكبير عبد الخالق السامرائي؟، ومن جهة اخرى يفتح الأبواب مشرعة امام نهم الاكراد وجشعهم وسرقاتهم لاموال الشعب والأمة العراقية وكان يساعده في ذلك المجلس الاعلى وتيار الحكمة، حتى بلغت تلك

السراقات بحسب لجنة التحقيق المشكلة بإمر عادل عبد المهدي نفسه، اكثر من ١٢٨ مليار دولار، ولكن عادل لم يتخذ اي اجراء في هذا التقرير.

٥. اشترط قانون الموازنة الاتحادية، بأن يتم تدقيق قوائم رواتب موظفي اقليم كردستان من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي، قبل ان يتم صرف المبالغ المطلوبة، ولكن حكومة اقليم كردستان لم تمنع الفريق المشكل في ديوان الرقابة المالية الاتحادي لهذا الغرض فحسب، بل منعتهم من دخول اقليم كردستان نفسه، وعندما شكوا رئيس الديوان ذلك إلى عادل عبد المهدي، لم يحرك ساكناً، وظل مستمرا بصرف الرواتب، من دون تدقيق وذلك عندما اوعز الى وزير المالية بأن (تُصرف الرواتب كما اتفقنا مع الاخوة)، وعندما ألح ديوان الرقابة المالية على تدقيق تلك القوائم، بعثت له حكومة الاقليم قوائم

غريبة عجيبة، حيث وجد ديوان الرقابة المالية اعدادا هائلة من الموظفين بلا وظائف حقيقية (فضائيين) كموظفي السكك الحديدية، وعددهم بالآلاف ولا توجد في اقليم كردستان سكة حديدة ولا قطار واحد، كذلك وجد الديوان ان هناك اعداد كبيرة من الموظفين قد بلغوا سن التقاعد منذ زمن بعيد، حيث كانت مواليد بعضهم ١٩٢٠، إن كل هذه المفارقات والمخالفات تجعل مجلس النواب العراقي على يقين من ان اموال رواتب موظفي اقليم كردستان والبالغة ٤٥٣ مليار دينار شهريا، لا تصرف على الموظفين، بل تذهب الى رموز الحكومة والقيادات الكردية، وقد حاولت اللجنة المالية في مجلس النواب، ولجنة النزاهة، وغيرها من اللجان المختصة، استضافة وزير المالية ورئيس ديوان الرقابة الاتحادية ولم يتوصلوا الى قرار حاسم يضع حدًا

لهذه المخالفات الكبيرة من قبل الاكراد، مما جعل النائبة هدى سجاد تجمع توابع عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي لغرض استصدار قرار نيابي يلزم وزير المالية بعدم صرف المبالغ الشهرية لأقليم كردستان إلا بعد ان تدقق قوائم الموظفين حسب الاصول، وبعد ان تسلم حكومة الاقليم مبالغ تصدير النفط البالغة ١٢٨ مليار دولار عن السنوات السابقة.

٦. حينما تولى السيد عادل عبد المهدي اول منصب في الدولة وهو عضو مناوب في مجلس الحكم، ثم وزيرا للمالية، ثم نائبا لرئيس الجمهورية لدورتين، ثم وزيرا للنفط، ثم رئيسا للوزراء، كان همه الوحيد ان يقرب بعض رموز حزب البعث حتى وان كانوا يعملون الآن مع داعش وهمه الاخر هو ان يرضي الاكراد على حساب إرادة الامة ومصالحها العليا، والمثال الصارخ في ذلك

هو الحاحه على الحاكم الأمريكي (بول بريمر) بضرورة الغاء فكرة اجتثاث حزب البعث بعد اعتقال صدام حسين، وهذا مخالف لمقررات مؤتمري لندن واريل التي سبقت سقوط النظام البعثي، ويخالف كذلك مبادئ الدستور العراقي، كما أنه قدم بكل سخاء وعدم شعور بالمسؤولية نسبة ١٧ بالمئة من ميزانية العراق الى الكورد بعد ان كانت اقل من ذلك بكثير عند تطبيق برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) وبذلك سنّ سنة سيئة اخرج فيها كل الحكومات التي ستأتي بعده، وهو يعلم علم اليقين ان القادة الاكراد يدخرون هذه الأموال في حساباتهم الخاصة في البنوك الغربية، ولا يحصل الشعب الكردي منها ما يستحقه، من مرتبات وغيرها.

٧. اضافةً الى كثرة العقد ومركبات النقص التي لازمت شخصية السيد عادل عبد المهدي الضعيفة القلقة

بطبيعتها، تولدت له عقد أخرى بعد سقوط النظام، بقيت تلاحقه ولا تنفك عنه ومنها حادثة (سرقة بنك الزوية) من قبل حمايته الشخصية و افراد من عائلته، بحيث انه لا يستطيع ان يحاسبهم او يصرح الى الاعلام بخطئه في اختيارهم، وكما يقول الكاتب العراقي المشهور حسن العلوي بأن عادل عبد المهدي ينطبق عليه المثل (عريف جحيل) ويعني هذا المثل أن هذا العريف لا يتصدى لاي مشكلة ولا يسهم في حلها، بل سرعان ما يختفي عند حدوثها، و ينتظر حلها من الآخرين، أما اقصى ما يفعله عادل انه يلوح باستقالته من المنصب، وهذا ما حدث لاكثر من مرة وفي اكثر من حدث.

٨. لقد عاش السيد عادل عبد المهدي في فرنسا، وكان بعض الناس يعتقد أنه قد درس في جامعة (السوربون) التي خرجت كبار المفكرين والمنظرين في الفلسفة

والفكر والاقتصاد والاجتماع السياسي في العالم العربي،
وقد أحاط السيد عادل نفسه بهذه المهالة الكاذبة وانطلت
اللعبة والخدعة على (المجلس الأعلى) أولاً، وعلى كثير
من الناس ممن يرونه من بعيد ولم يعايشوه عن قرب،
ولكن الحقيقة اثبتتها الأيام أن عادل عبد المهدي لم
يحصل على شهادة الدكتوراه من السوربون، ولا من أي
جامعة أخرى، وإنما درس في بعض المعاهد في ضواحي
باريس، وحصل على شهادة الماجستير وكتب بعض
البحوث والدراسات العادية في علم الاقتصاد التي
يكتبها أي أستاذ جامعي في هذه الكلية أو تلك في
العراق وخارجه، وقد وظّف هذه الدعاية المزيفة
لشخصيته بأنه عالم كبير في الاقتصاد توظيفاً سيئاً، كما أنه
استفاد من تأريخه بأنه من أسرة اقطاعية سياسية، فتسلق
على رقاب الآخرين، خصوصاً في دوائر (المجلس

الأعلى) بحيث أصبح اثرا عند السيد الحكيم، حتى انه صار يُرشح لكل المناصب وفي كل مناسبة ترشيح، لا سيما وان (المجلس الأعلى) يفتقر الى الكادر المتقدم والمتقف في صفوفه.

٩. إن المراقب للوضع المالي للسيد عادل عبد المهدي الذي تحول بقدرة قادر من شخصية فقيرة تتلقى الإعانات والمساعدات الشهرية من المجلس الأعلى وبعض قيادات الاكراد في فرنسا، إلى شخصية تمتلك الملايين وتدير عشرات المشاريع المالية الكبيرة، وقد وظّف جيشًا من المستشارين الذين وظفهم عندما كان نائبًا لرئيس الجمهورية، وعشرات العجلات المدفوعة الثمن من المال العام، لخدمة هذه المشاريع الشخصية، بحيث نستطيع القول ان عادل عبد المهدي مع مملكته المالية

الجديدة اصبح عبءاً على الدولة ومعرقلاً لنموها
وتطورها الاقتصادي.

١٠. ان الشيء الملفت للنظر ان عادل عبد المهدي ليس له رأي في وزارته او في حكومته، بل حتى في اختيار مدير مكتبه، فإن المعروف ان مكتبه يدار من قبل شخصية غامضة مربية (تدعى أبو جهاد الهاشمي) وهو شخصية غير معروفة في تأريخ القضية العراقية، وليس لها من المؤهلات او الشهادة الاكاديمية، التي تجعلها تتبوأ هذا الموقع، والمعروف عن ابي جهاد أنه لا ينجل من التعامل المالي في داخل حكومة عادل عبد المهدي، بحيث أصبح لكل شيء او قرار او اصدار كتاب، سعره الخاص وثمانه المحدد في المكتب، إضافة الى الشبهات التي أحاطت به حول ادارته لمواجهة المتظاهرين السلميين ووظف الناشطين المدنيين،

وتصفية المتصدين منهم عبر ما يسمى بـ(الطرف الثالث، وحكومة القناصين)

١١. إن من مظاهر الفشل في حكومة عادل عبد المهدي هو أن العراق اصبح معزولا عن عالمه الخارجي، واذا كان ثمة من قنوات للعراق مع العالم، فهي من خلال سفرات رئيس الجمهورية وخطاباته المترفة هنا وهناك، اما عن السياسة الداخلية فحدث ولا حرج، فهو رئيس وزراء يحمل شعار اول رئيس وزراء حكم العراق (عبد الرحمن النقيب) بأنه (لا يتدخل بالسياسة) وعلى رؤساء الكتل ان يتفقوا فيما بينهم ثم يقررون ما يريدون وعليه التوقيع لهم.

١٢. خلال سنة من حكمه للعراق، افسد عادل عبد المهدي جميع ما أنجزته حكومة العبادي السابقة، على الصعيد الداخلي والخارجي، والأمني والاقتصادي والانتصار

التأريخي على داعش، وتحرير الموصل، حيث استطاعت حكومة العبادي ان تعيد للعراق هيئته وللدولة قوتها وللقانون مكانته لدى المجتمع، ولكن حكومة عبد المهدي ضيقت كل هذه الانتصارات والإنجازات وميَّعتها بكل سذاجة او سوء نية.

١٣. إذا اردنا ان ننصف حكومة عادل عبد المهدي وما أنجزته على الصعيد الداخلي فإنها أصدرت قرارات خطيرة هامين.

الأول: هو الالتفاف على قانون الموازنة من خلال إعادة تدوير الفاسدين وارجاعهم الى مناصبهم بالوكالة، بحيث عادت عجلة الفساد تدور مرة أخرى بتكرير الفساد ومخرجاته،

اما القرار الثاني: فهو الامر الديواني - سيء الصيت - الذي يقضي بمحاربة الفقراء، بعنوان المتجاوزين

وتهديم بيوتهم عليهم، إضافة الى السيطرة والاستحواذ على بعض الجوامع والمراكز الخيرية تحت ذرائع شتى، ومسميات مختلفة.

١٤. في عملية التصعيد الجماهيري في انتفاضة (١ - ٢٥) أكتوبر ٢٠١٩، لم يتصرف رئيس الوزراء تصرف المسؤول عن حماية المواطنين وعن الممتلكات الدولة، والممتلكات الخاصة، فأهمل واجبه الأساسي في الحفاظ على كيان الدولة، ولم يواجه الناس بشجاعة القائد الواصل من نفسه، بل صار يجتر الكلمات ويضيع الوقت، ويعطل الدولة، ويقطع الطرق والمواصلات والانترنت، ويعتمد على بعض القادة العسكريين المجرمين في التصدي للمظاهرات المتصاعدة، وكان اقصى ما يفعله، هو بالظهور بوجه مرتبك قلق في الساعات المتأخرة من الليل ليلقى بعض الكلمات

المفككة، ولم يهزه مسيل الدماء وكثرة الاشلاء إلا بعد ان طلبت المرجعية العليا من البرلمان إعادة النظر في خياراته، وهذا يعني اقالة حكومة عبد المهدي، فاستقال على مضض، ولكنه بدأ يخترع الذرائع للبقاء في السلطة، والتشبث بها، ومن تلك الذرائع، اكتشافه المبدع لمصطلح (الغياب الطوعي) الذي اصبح نكتة للتندر على السنة الإعلاميين والسياسيين والظرفاء من ابناء المجتمع.

١٥. من المشكلات التي عانت منها حكومة عادل عبد المهدي هو انه لا يستطيع ان يحاسب وزراءه أو لا يريد ذلك، فهو لا يتابع اداءهم بل يتركهم يديرون اعمالهم، اشبه بنظام (الولايات) في العهد العثماني، ليس للولاية علاقة بال(استانة) إلا تقديم الخراج والهدايا والصفايا لل(باب العالي)، وما عدا ذلك فإن الوزير هو الحاكم

المطلق الذي يعيثر بكرامات الناس ومقدراتهم،
وهكذا كان اكثر وزراء عادل عبد المهدي ومن
ابرزهم الدكتور قصي عبد الوهاب عبود السهيل
الذي اصبح طاغية متعسفا يعيثر في وزارة التعليم
العالي والبحث العلمي كما يريد، حتى أصبحت فترته
يضرب فيها المثل لكثرة قراراتها المرتبكة والمتناقضة
وكثرة كمية الورق التي صرفت على الاوامر
والإعامات بالوزارة، وإلا فهل رأيتم أو سمعتم ان
قرارا واحدا يمحو مئات رؤساء الجامعات والعمداء
ويعين غيرهم، ثم يعتذر عن ذلك ويستثني الكثير،
وهكذا بقي التعليم الحكومي والأهلي في دوامة من
القلق وعدم الإنتاج والابداع والعطاء في ظل حكومة
هذا الوزير المغرور، الذي ليس له من هم إلا اثبات
ذاته وارضاء هواجسه واوهامه في التسلط والسيطرة.

١٦. إن من المضحك المبكي ان عادل عبد المهدي يدعي انه
احدث (صفقة القرن) التي سوف تنقل العراق من
بلدان النامية في العالم الثالث، الى مصاف الدول
المتطورة، كما هو الحال في اليابان وكوريا الجنوبية
وعلى درجة أقل الامارات العربية المتحدة وغيرها، اذ
قاد وفدا رفيع المستوى، من الوزراء والمحافظين
والمستشارين، ورجال الاعمال إلى الصين، لغرض أن
يوقع على هذه الصفقة التاريخية التي تتضمن بناء
ملايين الوحدات السكنية، وتعيد مئات الكيلو
مترات من الطرق والشوارع الرئيسية، وإعادة تأهل
وتصميم البنى التحتية، وبناء آلاف المدارس
والجامعات، والمصافي النفطية، والمصانع والمعامل،
والمطارات والموانئ، وغيرها من المشاريع الحيوية
والاستراتيجية، وانشغل الاعلام وكثير الجدل في

القنوات الفضائية بين مؤيد، ومتحفظ، ومترئث إزاء هذه الصفقة التي تؤثر على حاضر العراق ومستقبله وسيادته على ارضه وثوراته، بعد استقالته، انجلت الغبرة واذا بهذه الصفقة فقاعة، ولم تكن سوى اتفاقات مبدئية واستطلاعات لبعض الشركات، فلا توجد مذكرة تفاهم، ولا مسودة اتفاقية، ولا توقيع بالحروف الأولى، ورجع الوفد بخفي حنين، ولاذ عادل عبد المهدي كعادته بصمته الطويل وترك الناس في حيص وبيص، ومع مرور الزمن تبين ان هذه الصفقة كذبة كبيرة انطلت على العوام من الناس، ولكن الاذكياء الواعين من العراقيين يعرفون انها كان للإلهاء وضياع الوقت من ناحية، واشغال بعض رجال الفساد وبعض الأحزاب بهذه المشاريع الوهمية

من ناحية أخرى، ليضمن دفاعهم عنه لبقائه في
السلطة.

١٧. مع انتشار وباء (كوفيد - ١٩) تشكلت في كل دول
العالم خلايا لادارة هذه الازمة، وعادة تدار هذه الخلية
من قبل رئيس الحكومة، باعتباره المسؤول الأول عن
رسم سياسة الدولة وتنفيذ برامجها وقراراتها، إلا
العراق فإن رئيس وزرائه لم يستطع ان يجمع هذه
الخلية ويوحد جهودها ويعبأها باتجاه الحلول
والمقترحات، فقد تنصل عادل عبد المهدي عن
المسؤولية في البداية، وتم تشكيل الخلية برئاسة وزير
الصحة، ولكن عبد المهدي أضاف للخلية لاحقا
بعض مستشاريه كحنان الفتلاوي التي رفضها وزير
الصحة بكتاب رسمي ومنع حضورها اجتماعات
اللجنة، ولكنها كانت تحضر مع عادل اذا اعجبه ان

يرأس الاجتماع، اما في غيابه فلا تحضر، واذا كان رؤساء الدول الكبرى يطلون على شعوبهم لتوضيح تطورات الازمة، فإن عادل عبد المهدي لم يخرج يوماً واحداً لمصارحة الشعب واعطائه بعض المعلومات عن الازمة والاجابة على اسئلة الاعلاميين.

وحتى أن مجلس الوزراء قد أوكل رئاسته الى وزير النفط ثامر الغضبان، فهو اذن رئيس وزراء فارغ المضمون ولا يتدخل في شيء من مسؤولياته بما فيها إدارة اجتماعات مجلس الوزراء.

١٨. لقد تفاجأ العالم بانهيار أسعار النفط، في مطلع نيسان ٢٠٢٠، بعد الصراع الروسي السعودي حول تخفيض الإنتاج، وكان على ممثلي العراق في منظمة أوبك ان يدافعوا عن موقف العراق، بأنه مستثنى من التخفيض بسبب سنوات الحصار الطويلة التي كان

يعاني منها العراق، كما ان انتاجه لا يشكل شيئاً إزاء
انتاج السعودية وروسيا وغيرها من الدول ذات
الإنتاج الكبير، ولكن ممثلي العراق ولأسباب اقلها
انهم جهلة بعلم الاقتصاد والمفاوضات في السوق
النفطية وأفقوا على تخفيض انتاج العراق للنفط بنحو
مليون برميل يوميا، مما سبب للعراق خسائر كبيرة
تضاف الى خسائره في الموازنة السنوية.

١٩. إن حكومةً تبدأ بكذبة النافذة الالكترونية لاختيار
الوزراء، وتنتهي بكذبة صفقة الصين، وتخللها
مظاهر الفساد، والتخريب، وهدر الاموال، وتسلط
الجهلة على العلماء، واشاعة القتل والتعدي على
حرمات الناس، وسلب حقوقهم، لهي حكومة
تستحق المحاكمة، والتحقيق معها حول ما سببته
للعراق من تخلف اقتصادي، وخسائر فادحة،

وسقوط هيئة الدولة، وضياع المسؤوليات، وإشاعة
القلق والخوف في نفوس المواطنين من المستقبل
المجهول، إضافة الى الطريقة الوحشية في التعامل مع
المتظاهرين والمحتجين التي نقدها بشدة المرجعية
الدينية من ناحية ومثلية الأمم المتحدة من ناحية
أخرى.

ومن هنا فإننا نهيىب بكل الشخصيات المخلصة،
والاصوات الصادقة، التي صدحت في أجواء مجلس النواب
وفي منابر الاعلام والقنوات الفضائية مطالبةً بمحاكمة رموز
الحكومة، وخصوصاً رئيس الوزراء، باعتباره العنوان الأكبر،
والواجهة لهذا الفساد والتخلف وضياع المسؤوليات، وليس
القضية قضية سهلة شكلية بسيطة كما يصفها بعض المتفعين
من عبد المهدي، وانما هي قضية كبيرة، تمس صميم الواقع
العراقي وتضغط على الاعصاب الحساسة في الجسم الحي

للعراق، ونخص من هؤلاء اعضاء كتلة النصر النيابية وغيرها، ومن هؤلاء النواب المتصدين لحكومة عادل عبد المهدي الفاشلة: النائب يوسف الكلابي، والنائب عدنان الزرفي، والنائب جمال المحمداوي، والنائب مازن فيلي، والنائب كاظم الصيادي، والنائبة هدى سجاد، والنائبة عالية نصيف، وغيرهم من النواب الذين واجهوا سياسة عادل عبد المهدي، ومنهجة المتخلف والمداهن في ادارة الدولة، حيث شكلوا مجموعة متراسة لعدم التهاون والتراجع او التسامح في هدر أموال العراق وضياع هيئته وسيادته، ولا شك أن مقتل مئات الشباب وجرح الآلاف منهم، وضياع أموال نلف كركوك التي زادت على ١٢٨ مليار دولار، وغير ذلك من الجرائم والسرقات تستحق وقفة طويلة في محكمة الشعب والتأريخ لكل هؤلاء المتصدين والمسؤولين عن خراب العراق وتدمير بنيته وهدر كرامته، ولا يخفى ان قانون العقوبات العراقي يعاقب بالاعدام على اقل من هذه الجرائم البشعة، لا

سيما وان مرتكبيها كانوا يشغلون اعلى المناصب ويقودون
للاسف زمام الدولة.

هذه بعض الاستنتاجات التي تمثل خلاصة لأهم ما جاء في
هذا الكتاب، (عادل عبد المهدي .. سنة في حكم العراق) التي
نرجو ان تكون جرس انذار للجميع وناقوس خطر للتوقف
والتأمل والمراجعة لهذه الحقبة السوداء التي حكمها عادل عبد
المهدي ومعه بعض عتاة البعثيين وذوي السرقات العلنية من
الأحزاب الكوردية، ورموز الفساد والاجرام في العراق.
وسنواصل المتابعة والتحقيق وجمع المعلومات والوثائق لتكون
مادة ثقافية لاجيالنا وتشهد للتأريخ، وملفات جاهزة للقضاء
العراقي، والمحاكم المختصة، حتى لا تتكرر هذه التجربة المرة،
والسنة المشؤومة من عمر العراق الجميل وهو بلد الحضارة،
والفكر والعلوم، والاداب والفنون، والغني بثرواته الكثيرة،
والمبارك في عتباته المقدسة.

ومن الله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

الخاتمة:

إذا كان رؤساء الدول والحكومات يختمون حياتهم السياسية بكتابة مذكراتهم، ليؤرخوا فترة حكمهم وتجربتهم في معترك الصراع والحكم والإجتماع السياسي.

فإن عادل عبد المهدي لا نظن أنه سيفعل ذلك، لأن الإقدام على خطوة من هذا القبيل ستكلفه كثيراً، لأنّه لن يجد شيئاً يستحق الكتابة أو الفخر ليقدمه لإبنائه وأحفاده والأجيال القادمة غير قراراتين تأريخيين هما: تغيير أماكن الصبات الكونكريتية وقراره الشجاع بتوزيع ربع كيلو عدس لكل مواطن.

ولكننا في هذا الكتاب وقرنا له عناء كتابة هذه التجربة والمذكرات، فقد أرخنا فترة حكمه للعراق، التي بدأها بكذبة (النافذة الألكترونية)، وختمها ببدعة (الغياب الطوعي).

وهي فترة وإن كانت قصيرة، في عمر الحكومات وتجارب الشعوب، غير أنها كانت سنة عجفاء مليئة بالأخطاء والتخبُّط والفساد، وغارقة بالدماء والفشل وهدر أموال العراق، وانتهاك سيادته.

إننا نعتقد إنَّ هذا الكتاب يمثل أهم المحطات في حياة عادل عبد المهدي السياسية، وقد استقينا معلوماته من مصادر موثوقة من مكتبه الخاص، ومن المقربين إليه، والعاملين معه، كما أننا عايشنا أكثر هذه الأحداث عن كثب، ولم تكن غريبة علينا.

وإذا كان للسيد عادل عبد المهدي رأي آخر يخالف هذه الحقائق، فله حق الرد في ذلك إن استطاع، ولا نظنُّ أنه يستطيع ذلك.

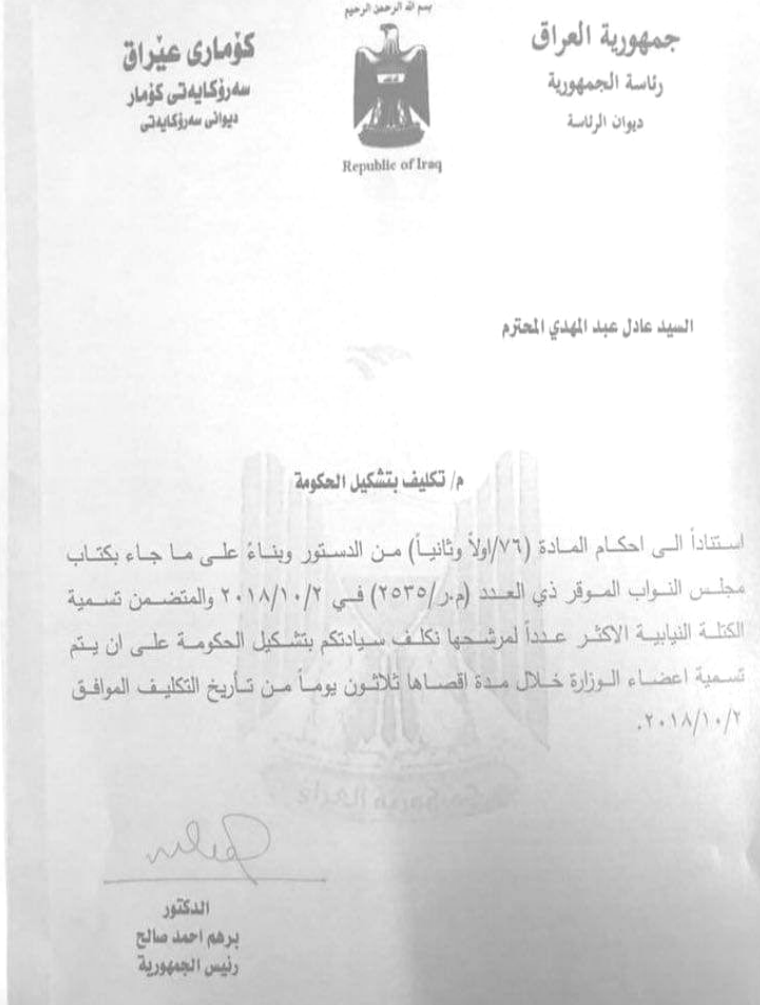
ومن الله التوفيق

ملحق الوثائق والصور

الوثائق

وثيقة رقم ١ /

تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل الحكومة



وثيقة رقم ٢ /

الأمر الديواني بإزالة التجاوزات



جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

العقد: م.ر.و / 6 / 18 م.ر. 13807 /
التاريخ: 2019/08/29

أمر ديواني / 305

بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، وأحكام المادة (78) من الدستور،
وإلى الصلاحيات الممنوحة لنا، نقرر ما يأتي: -

أولاً: تشكيل لجنة برئاسة الفريق الركن محمد حميد كاظم السكرتير الشخصي للقائد العام للقوات المسلحة
وعضوية ممثلين عن الجهات المبينة لاحقاً، على أن لا تقل درجتهم عن (مدير عام) أو (رتبة لواء):

- 1- الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- 2- مجلس القضاء الأعلى.
- 3- وزارة الدفاع.
- 4- وزارة الداخلية.
- 5- وزارة المالية / مدير عام دائرة عقارات الدولة.
- 6- هيئة النزاهة.
- 7- وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة.
- 8- أمانة بغداد / وكيل أمانة بغداد للشؤون البلدية.
- 9- قيادة العمليات المشتركة.
- 10- قيادة عمليات بغداد / رئيس أركان القيادة.
- 11- مكتب رئيس الوزراء / مقرر اللجنة.

ثانياً: تتولى اللجنة مهمة إزالة التجاوزات الحاصلة على عقارات الدولة تنفيذاً للقرار (154) لسنة 2001،
وقرارات مجلس الوزراء المرقمة (440) لسنة 2008، و(244) لسنة 2017، وفقاً للآلية المبينة فيها أصولياً
وعلى وفق القانون.

ثالثاً: للجنة حق تشكيل لجان فرعية والإستعانة بمن تراه مناسباً لإنجاز المهام الموكلة إليها في بغداد والمحافظات
كافة.

رابعاً: تعرض اللجنة تقاريرها الدورية شهرياً أمام أنظارنا تتضمن نسبة إنجاز العمل والمعوقات التي تواجهها والحلول
المطلوبة.

خامساً: ينفذ هذا الأمر بدءاً من تاريخ صدوره.


عادل عبد المهدي

وثيقة رقم ٢١

استقالة ابو جهاد الهاشمي التي يقربها
بانه جاء الى المنصب وفق نظام المحاصصة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سادة رئيس مجلس الوزراء المحترم

تحية طيبة .

تظلم لتوزيعات المرجعية الدينية العليا بمغادرة المحاصصة في
المواقع الحكومية وبمجم العقول الكبيرة التي دأبنا من البعض
بفترة عملنا ونجح بحالنا ٢٠١١ انشاء شعبنا بتدري المؤسسات
بعيداً من أي شخص منا معاني المحاصصة فانت في اول من
بيادر الاستراة بإرشادات المرجعية الرشيدة واتقدم باستقالتي
واضرا بين اياديكم راجياً قبولها ، متمنياً لكم وللقرى
المؤهلين في الدولة العراقية النجاح والتسرفين خذوة
لانبناء شعبنا العزيز ، وسين ارضنا خذوة بلينا
وتقدم سيرته ورفاه شعبه بحبيب

مع فائق التقدير والاحترام

محمد الهاشم
٢٠١٩/١١/١١

وشيقة رقم ٤ /

رسالة مقتدى الصدر إلى عادل عبد المهدي



مقتدى السيد محمد الصدر
@Mu_AISadr



بسمه تعالى
ثانياً:
جواباً على كلام الاخ عادل عبد المهدي
كنتُ اظن ان مطالبتك بالانتخابات المبكرة
فيها حفظ لكرامتك
اما اذا رفضت.. فاني ادعوا الاخ هادي
العامري.. للتعاون من اجل سحب الثقة عنك
فوراً
والعمل معاً لتغيير مفوضية الانتخابات
وقانونها والاتفاق على اصلاحات جذرية من
ضمنها تغيير بنود الدستور لترحها على
التصويت
وفي حال عدم تصويت البرلمان فعلى
الشعب ان يقول قولته
#ارحل

الثائر
مقتدى الصدر

وثيقة رقم ٥ /

أهم الحقائق التي توصلت اليها اللجنة الوزارية الخاصة بالتحقيق بأحداث المظاهرات (٢٠١١)

سري للغاية

٧. الحقائق:

- أ. خلال تقارير اللجان الفرعية ومناقشتها تبين ظهور الحقائق الآتية:
الاستخدام المفرط للقوة واستخدام العتاد الحي وعدم وجود ضبط ناس من قبل المنتسبين ، أدى الى حدوث خسائر بين صفوف المدنيين .
- ب. ضعف القيادة والسيطرة لبعض القادة والامرين حيث أدى الى حدوث فوضى واريابك وعدم السيطرة على الرمي.
جر قيام بعض المتظاهرين غير المنضبطين بحرق عدد من مؤسسات الدولة والممتلكات العامة والخاصة ومقرات الأحزاب مما قاد حماياتها لفتح النار ووقوع مزيد من الاصابات .
- د. قيام بعض المتظاهرين بحمل قنابل (المولوتوف) ورميها اتجاه القوات الامنية وحصول حالات رمي حي من بعض ساحات التظاهر باتجاه القوات الامنية مما أدى الى اصابة عدد غير قليل منهم، مع حرق عدد من العجلات العائدة لوزارة الدفاع والداخلية وحرق عدد من السيارات .
- هـ. ضعف أداء بعض مدراء الوكالات الامنية بواجباتهم مما أدى الى عدم وصول المعلومات الى القادة والامرين .
- و. ان الاعتداءات على القوات الامنية ومؤسسات الدولة والبنى التحتية والمقرات والممتلكات العامة والخاصة حدثت من قبل عناصر ارادت تحريف الطابع السلمي للتظاهرات.
- س. على الرغم من وجود خطط اعدت من قبل القادة والامرين لفض التظاهرات بشكل سلمي (لا انها لم تنفذ بشكل صحيح).
- ح. قلة القطعات المخصصة لمكافحة الشغب من قوات وزارتي الدفاع والداخلية.
- ط. عدم الالتزام بقرار حضر التجوال واستمرار الحركة مما جعل المتظاهرين يتجمعون ضمن مناطق سكناهم والذي أدى الى تولد حالة من الاستياء الشعبي بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية.

(١٤٠٣)
سري للغاية

سري للغاية

- ي. عدم قيام هيئة الاعلام والاتصالات باتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه القنوات الفضائية المحرّضة ومواقع التواصل الاجتماعي التي تبث الكراهية والعنف خلافاً للدستور والقانون .
- ك. قيام البعض بمنع حركة عجلات الاسعاف من اخلاء الجرحى وقطع الطرق والرمي عليهم مما أدى الى زيادة حالات الوفيات والاصابات الخطرة.
- ل. لم تصدر أية أوامر رسمية من المراجع العليا إلى القوات الأمنية بإطلاق النار اتجاه المتظاهرين أو استخدام الرصاص الحي مطلقاً، بل إن التعليمات كانت مشددة بعدم استخدام القوة ضد المتظاهرين.
- م. انتشار المتظاهرين في أكثر من منطقة أدى إلى تشتيت جهد القوات الأمنية وعدم السيطرة عليهم، فضلاً عن إن القوات الماسكة للأرض غير مختصة بمكافحة الشغب والتعامل مع المتظاهرين.
- ن. بينت الاحصائيات الصحية للطب العياني أن ما يقارب ٧٠% من الاصابات للشهداء في الرأس والصدر.
- س. تأثر وجود موقع للقنص في إحدى هياكل الأبنية المتروكة مقابل محطة الكيلاني وعند الكشف عن الموقع عثر على عدة ظروف فارغة من عيار ٥,٥٦ ملم .
- ع. أكثر الاصابات في محافظة بغداد وتركزت في المنطقة مول النخيل.
- ف. وجود ضباط ومنتسبين على مستوى عالي من المسؤولية والمهنية في التعامل مع المتظاهرين واستيعابهم بشكل صحيح .
- ص . الغياب الواضح للحكومات المحلية في المحافظات وترك القوات الامنية تواجه الاحداث طيلة ايام التظاهرات.
- ذ. أغلب المتظاهرين من فئات عمرية محصورة بين (١٥-٢٥) سنة
- ق. تأثر لدينا عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لنصب الكاميرات لمراقبة الساحات ومراكز المدن والطرق الرئيسية المؤدية اليها والمنشآت الحيوية

وثيقة رقم ٦

استقالة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي

Republic of Iraq
Prime Minister's Office



جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

السيد رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
استجابة لخطبة المرجعية الدينية العليا، وبالنظر للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، ولتوفير شروط افضل لتهنئة الاوضاع، ولفتح المجال امام مجلس النواب الموقر لدراسة خيارات جديدة، ارجو من مجلسكم الموقر قبول استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء والتي تعني بالتالي استقالة الحكومة بمجملها.
لاشك ان المجلس الموقر باعضائه وكتله سيكون حريصاً على ايجاد البديل المناسب بأسرع وقت، لان البلاد في ظروفها الراهنة لا تتحمل حكومة تصريف امور يومية، لذلك ارجو من مجلسكم الموقر اكمال اجراءات منح الثقة الى رئيس مجلس وزراء جديد وحكومة جديدة ليتسلموا المسؤوليات وفق السياقات الدستورية والقانونية المعمول بها.
وفقكم الله ورعاكم، ومن على شعبنا بالامن والسلام والهدوء والرفق والتقدم، انه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء
٢٠١٩/١١/٢٩

وثيقة رقم ٧ /

أمر ديواني باعادة تدوير علاء الموسوي رئيسا لديوان الوقف الشيعي بالوكالة

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

العدد: م.ر.و / 2319/73/6
التاريخ: 2020/02/09

امر ديواني / 71

نظراً لانتهاء العمل بالوكالة بتاريخ 2019/10/24 وفقاً لأحكام المادة (58) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2019، ويهدف ملء الشواغر في عدد من الهيئات المستقلة، ولكون الحكومة الحالية حكومة تصريف أمور يومية ولا تمتلك صلاحية الترشيح للمناصب العليا وفقاً للنظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2019، ولضمان سير مؤسسات الدولة والمرافق العامة بانتظام واضطراد، واستناداً لموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء ولمقتضيات المصلحة العامة، تقرر ما يأتي:

تكليف السيد علاء عبد الصاحب حسين بتسيير شؤون ديوان الوقف الشيعي وخبول الصلاحيات الإدارية والمالية كافة لحين ترشيح من يديرها بالأصالة بعد انتهاء مدة تصريف الأمور اليومية.

المهندس عبد الخالق سعد غني
ع / مدير مكتب رئيس الوزراء
2020 / 2 / 9

مكتب رئيس الوزراء - مكتب الأمين / للتفضل باجراء ما يلزم ... مع التقدير
مكتب رئيس الديوان / للتفضل باجراء ما يلزم ... مع التقدير
مكتب رئيس المجلس / للتفضل بالخط ... مع التقدير.

وثيقة رقم ٨ /

تقييم شهادة علاء الموسوي بعد مرور ثلاث سنوات
من تكليفه برئاسة ديوان الوقف الشيعي

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
SCHOLARSHIPS AND CULTURAL
RELATIONS DIRECTORATE

وزارة التعليم العالي
والمؤسسات العلمية
والثقافية والعلاقات الثقافية

رقم القرار: ٢٩٥٣٦

السنة: ٢٠٢١ م / ١٤٤٣ هـ

تاريخ: ١١ / ١١ / ٢٠٢١ م

دائرة العلاقات الثقافية
والتعاونية

شهادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البعثات والملاقات الثقافية بعد التحقق من استيفاء جميع متطلبات التخرج بموجب أسس تقسيم الشهادات المعتمدة بأن شهادة البكالوريوس التي حصل عليها طالب الثقة الخاصة السيد علاء عبد الصاحب حسين في اختصاص الفقه والمعارف الإسلامية في حزيران ١٩٩٥ من جامعة المصطفى العالمية من إيران شهادة أولية جامعية أمضاها أربع سنوات بعد الشهادة الثانوية .

وثيقة رقم ٩ /

طلب النائب الدكتور جمال المحمدواني بايقاف اعادة تدوير
علاء عبد الصاحب الموسوي رئيسا لديوان الوقف الشيعي وكالة

Republic Of Iraq
Council of Representatives
Office of Representative
Dr. Jamal Abdulzahra Al Mohammadawi

العهد: ١٤٥٠
التاريخ: ٢٠٢٠ / ٩ / ١٤
السيد رئيس مجلس النواب المحترم.

م / مخالفة قانونية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

استنادا الي المادة ٦١- ثانيا من الدستور و المادة ١٥ اولا وثانيا وثالثا و رابعا من قنون مجلس النواب رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ .

خلفا للصلاحيات المنصوص عليها في الدستور قام رئيس الوزراء المستقيل بأعادة تكليف السيد (علاء عبد الصاحب حسين) برناسة ديوان الوقف الشيعي مع ان الاخير انتهت فترة تكليفه في (٢٤/١٠/٢٠١٩) وبعد اي اجراء بعد الموازنة العامة الاتحادية المعدل لسنة ٢٠١٩ وهذا نسجل على هذا الخرق لنصوص الدستور عدة ملاحظات اهمها :

- ١- ان المادة (٥٨) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٩ نصت على (تلتزم الحكومة بإنهاء ادارة مؤسسات الدولة بالوكالة ما عدا الاجهزة الامنية والحسكرية في موعد اقصاه (٢٤/١٠/٢٠١٩) وبعد اي اجراء بعد هذا التاريخ يقوم به المعين بالوكالة باطلا ولا يترتب اي اثر قانوني على ان تقوم الدائرة المعنية بإيقاف جميع المخصصات المالية والصلاحيات الادارية في حالة استمرارها بعد التاريخ المذكور اعلاه) وعليه لاجوز ان يتولى اي شخص منصبا بالوكالة ثانية . فضلا عن تكرار الشخص نفسه الذي انتهى تكليفه بسبب كونه مكلفا بالوكالة .
- ٢- ان المادة (٦١- ثامنا - د) من الدستور حددت طبيعة تصرف الاعمال اليومية والتي لاتسمح لمجلس الوزراء مجتمعنا بتعيين او ترشيح ذوي الدرجات الخاصة ومسؤولي الهيئات فكيف يكون ذلك لرئيس الوزراء فقط ؟
- ٣- ان نفس الوجه المذكور لاعادة الموما اليه بادارة الوقف الشيعي وكالة يؤكد عدم صحة هذا الاجراء اذ اشار استنادا لصلاحيات رئيس الوزراء بتسيير الاعمال اليومية ومن الواضح ان تعيين الدرجات الخاصة ليست من صلاحياته ويشهد بذلك قرار مجلس النواب بالغاء جميع التعيينات للحكومة السابقة في فترة تسيير الاعمال.

راجين اطلاعكم واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ... مع التقدير.

جمال عبد الزهرة المحمداوي

٢٠٢٠ / ٩ / ١٤

نسخة منه :

- السيد النائب الاول لرئيس مجلس النواب لغرض الاطلاع واتخاذ الاجراءات المناسبة ... مع التقدير.
- السيد نائب رئيس مجلس النواب لغرض الاطلاع واتخاذ الاجراءات المناسبة ... مع التقدير.
- الحفظ

مواصل: ٠٧٧٠ ١٧٢٠ ٩١٥
البريد الإلكتروني: thenational.alnahj.bloc@gmail.com
alnahj.blockbasra@gmail.com

وثيقة رقم ١٠ /

أمر القضاء باستقدام المتهم علاء الموسوي إلى محكمة تحقيق النزاهة

بسم الله الرحمن الرحيم
إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم العدد: م ٢١٧٥٥
التاريخ: ٢٠١٩/١٢/١٧
معا .. لمساعدة قواتنا المسلحة الباس
لنحر الإرهاب

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
أسسة محكمة استئناف بغداد الكرخ الإتحادية
محكمة تحقيق الكرخ

٢٠١٩/١٢/١٧
١٣١١

إلى / ديوان الوقف الشيعي / الدائرة القانونية
م/ استقدام

تنفيذا لقرار هذه المحكمة المؤرخة في ٢٠١٩/١٢/١١ وبناء على الشكوى المقدمة من قبل المشتكى (مجلس النواب العراقي) حول قيام رئيس الديوان المشكوك منه (علاء الموسوي) بالامتناع عن الاجابة عن الاستفسارات الواردة من مكتب النائب د.جمال عبد الزهره المحمداوي بموجب كتبهم المرقمة ١١١٧ في ٢٠١٩/١١/١٧ و ١١٨٤٧/٩/١ في ٢٠١٩/١١/١٢ و ١١٨٤٦/٩/١ في ٢٠١٩/١١/١٢ و ١٠٣٨ في ٢٠١٩/١٠/١٠ و ١٠٤٤ في ٢٠١٩/١٠/١٣ و ٢٠١٩/١٠/١٠ في ٢٠١٩/١٠/١٠ وعليه قررت المحكمة استقدام المشكوك منه اعلاه وفق احكام المادة (١/٣٢٩) عقوبات وبدلالة المادة (١٥/اربعا) من قانون مجلس النواب العراقي راجين تبليغه بامر الاستقدام واعادة النسخة الثانية من ورقة التبليغ .. مع التقدير .

المرفقات / ورتقي التبليغ .
المحقق القضائي

القاضي الأول

نسخة منه إلى /
دائرة المحقق القضائي في مقر المحكمة/المحقق علي حसन /نعيد اليكم الاوراق لانتظار الاجابة نحن مع تشيير

القضاء الأعلى - العراق - بغداد - الحارثية - ساعة بغداد
الفاكس ٤٣٣٤٥٥
الالكتروني: judicialcouncil@yahoo.com
عنوان: استئناف بغداد /الفرع الإتحادية - العراق - بغداد -
مجلس الشيوخ الرابع بين المنجل والحربية
٥٢١٠٠٠١ - ٥٢١٠٠٠٢ - ٥٢١٠٠٠٣
الالكتروني: HiC.kncc2008@yahoo.com

القضاء الأعلى - العراق - بغداد - الحارثية - ساعة بغداد
الفاكس ٤٣٣٤٥٥
الالكتروني: judicialcouncil@yahoo.com
عنوان: استئناف بغداد /الفرع الإتحادية - العراق - بغداد -
مجلس الشيوخ الرابع بين المنجل والحربية
٥٢١٠٠٠١ - ٥٢١٠٠٠٢ - ٥٢١٠٠٠٣
الالكتروني: HiC.kncc2008@yahoo.com

وثيقة رقم ١١ /

طلب اصدار (قرار نيابي) بايقاف اجراءات قصي السهيل

REPUBLIC OF IRAQ
COUNCIL OF REPRESENTATIVES
REPRESENTATIVE OFFICE
Dr. Enas Najm-Raddouh
مجلس النواب العراقي
مكتب النائب
السيد رئيس مجلس النواب المحترم
السيد النائب الاول لرئيس مجلس النواب المحترم
السيد نائب رئيس مجلس النواب المحترم

م / قرار نيابي

تحية طيبة ...

إستنادا الى المادة (٦١ / ثانيا) من دستور جمهورية العراق ، يرجى التفضل بالمواظفة على اصدار قرار نيابي يتضمن:

اييقاف اجراءات تعيين المناصب العليا (رؤساء الجامعات، مساعدي رؤساء الجامعات، عمداء الكليات) في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اعتبارا من تاريخ استقالة الحكومة باعتبارها حكومة تصريف اعمال يومية تكون تلك الاجراءات تخالف نص البند الثاني من المادة - ٤٢ - من النظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٩ والتي جاء فيها:

(يقتصد بتصريف الأمور اليومية اتخاذ القرارات والإجراءات غير القابلة للتأجيل التي من شأنها استمرار عمل مؤسسات الدولة والرافق العام بانظام واضطراب، ولا يدخل من ضمنها مثلا اقتراح مشروعات القوانين أو عقد الفروض أو التعيين في المناصب العليا في الدولة والإعفاء منها أو إعادة هيكلية الوزارات والدوائر.

مع وافر الشكر والتقدير ...

النائب
٤٣ / ١٩ / ٤

مجلس النواب العراقي
النائب الثاني
مجلس النواب العراقي
مجلس النواب العراقي
مجلس النواب العراقي
مجلس النواب العراقي

وثيقة رقم ١٢ /

بيان موظفي العتبات الدينية والمرافد الشريفة بخصوص اعادة
تكليف علاء الموسوي رئيسا لديوان الوقف الشيعي خلافا للقانون

بسم الله الرحمن الرحيم

ورد في الحديث الشريف: من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع
فبلسانه فإن لم يستطع فبقلمه وذلك اضعف الايمان
في مخالفة صريحة للقانون، وتحدٍ لرغبة المرجعية الرشيدة ومطالب الشعب
وجماهير المثات من موظفي ديوان الوقف الشيعي الراضين لرئاسة السيد علاء
عبد الصاحب الموسوي، يعتزم رئيس الوزراء المنتهية ولايته إعادة تكليف رئيس
الديوان السابق وهو أمر يخالف القانون من عدة جهات:

أولاً: ان أساس تعيين السيد الموسوي كان بالوكالة وقد انتهى ملف
الوكالات في يوم ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٩ في جميع مؤسسات الدولة بموجب قانون
الموازنة الاتحادية، فلا يجوز ان يتولى أي شخص أي منصب بالوكالة ثانيةً. فضلا
عن تكرار نفس الشخص الذي انتهى تكليفه بسبب كونه مكلفا بالوكالة.

ثانياً: لا يحق للسيد عادل عبد المهدي ان يعيد تكليف أي مسؤول في الدولة
لاسيما اذا كان بمستوى وزير او وكيل وزير، لانتهاء ولايته وتجريده من
صلاحيته القانونية ما عدا تصريف الاعمال اليومية. كما سبق لمجلس النواب ان
خاطب الادعاء العام لتحريك شكوى جزائية ضد وزير التعليم العالي لانه قام
بتكليف عمداء كليات بالوكالة، رغم كونه وزير في حكومة تصريف اعمال التي
لا يحق لها ان تتصدى لهكذا أمور.

ثالثاً: يرر السيد عادل عبد المهدي قراره بإعادة تكليف السيد علاء الموسوي
بسبب وجود فراغ اداري في ديوان الوقف الشيعي وهذا مخالف للحقيقة: لان
الديوان يدار حالياً من قبل الدكتور غني الخاقاني وهو مكلف بإدارته بحسب
القانون، واذا كان الامر كما يدعي السيد عادل عبد المهدي فإن ذلك ينسحب على

بقية الوزارات وديوان الوقف السني على وجه الخصوص، كما ان المشرع في مجلس النواب يفترض ان يكون اعرف من السيد عادل عبد المهدي في معالجة هذا الفراغ الطارئ ان وجد، وقد عاجله المشرع بالفعل بالنص على تولي اكفأ الموظفين إدارة المؤسسات التي انتهت ادارتها بالوكالة.

رابعا: لا يخفى على أحد يتابع شؤون الوقف الشيعي بأن السيد علاء الموسوي فاقد للأهلية الإدارية والقانونية لانه لا يمتلك الشهادة الاكاديمية والكفاءة المطلوبة اضافةً الى وجود ملفات فساد كبيرة عليه، وهو يتهرب من حضور جلسة استجواب مجلس النواب، كما انه مطلوب للقضاء في قضايا فساد ومخالفات مالية وإدارية كبيرة، ولا شك أن إعادة تكليفه في هذا الظرف بالخصوص يعد تحديا لساحات التظاهرات التي تطالب بالإصلاح وابعاد الفاسدين والشخصيات الجدلية التي جُربت وأثبتت فشلها وفسادها على اكثر من صعيد.

خامسا: ان أكثر ما يخشى منه الشعب هو الصفقات المشبوهة التي تأتي باللحظات الأخيرة او الأوقات الضائعة من عمر الحكومة ولكننا نعتقد ان شعبنا يمتلك الوعي والبصيرة والمعرفة التامة للخلفيات التي تكمن وراء هذه الصفقات والمزايدات غير الشريفة.

ومن اجل ان لا يعبر الامر الديواني من خلال المفاصل الرخوة في جسم الدولة ناشد المرجعية الدينية العليا، وجميع الفقهاء والعلماء المسلمين، وأعضاء مجلس النواب، ومؤسسات المجتمع المدني، وساحات التظاهرات، ومراكز الاعلام والثقافة. ان يعلنوا رفضهم لتمرير هذه الصفقة المشبوهة وألا يعاد أمثال علاء الموسوي للتصدي للشأن العام لأنه رجل اثبت فشله وتطارده ملفات الفساد ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثلة من موظفي العتبات المقدسة والمرآقد الشريفة

٢٠٢٠ / ٢ / ٩

وثيقة رقم / ١٣

امر ديواني باحالة الشيخ خالد العطية على التقاعد

Republic of Iraq
Prime Minister's Office



جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

العدد: م.ر.و / ٥٦٦ / ٣٨٠٣

التاريخ: 2020/03/02

امر ديواني / 121

استناداً إلى موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على وفق الصلاحيات المخولة لمسيرته بموجب الدستور ، تقرر ما يأتي :-
أولاً : إحالة الشيخ د. خالد أباذر العطية (رئيس الهيئة العليا للحج والعمرة) إلى التقاعد بدءاً من تاريخ بلوغه السن القانوني.
ثانياً : ينفذ هذا الأمر بدءاً من تاريخ صدوره.



المهندس عبد الخالق مسط غني

ع / مدير مكتب رئيس الوزراء

2020/3/ 2

صورة ضوئية عنه إلى /

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب الأمن العام / للتفضل بالعلم ... مع التقدير.
- الهيئة العليا للحج والعمرة / للتفضل بالعلم وإعلاننا تاريخ الانسحاب ... مع التقدير.
- الشيخ د. خالد أباذر العطية المحترم ... مع التقدير.
- هيئة التقاعد الوطنية / للتفضل بإجراء ما يلزم ... مع التقدير.
- الأضيف.

وثيقة رقم ١٤ /

رسالة عادل عبد المهدي إلى خالد العطية

سماحة الشيخ الدكتور خالد العطية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يؤسفني ان تحالون على التقاعد في عهدي وأنتم المشهود لكم
بخدماتكم الجليلة وتاريخكم الجهادي الطويل ونضحياتكم الكبيرة لكن
لاحول وقوة لي وقد حرصت على تطبيق الإجراءات بكل ما أستطيع
من مساواة وعدالة. وأكرر مرة أخرى اسفي وأتمنى لكم كل توفيق
وسؤدد فأنتم اكبر من العنوان والمنصب وفقنا الله لما يحب ويرضى
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اخوكم

عادل

وثيقة رقم / ١٥

بيان توضيحي حول مجمع دار الإسلام الخيري في بغداد

رداً على بيانات ديوان الوقف الشيعي المليئة بالمغالطات والأكاذيب:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ ﴿الأحزاب: ٧٠-٧١﴾.

إلى جميع إخواننا المؤمنين الذين تعاطفوا معنا في قضية اقتحام مجمع دار الإسلام من قبل القوات الأمنية التابعة لديوان الوقف الشيعي والمتعاونة معه بتاريخ ٢٩ / ٨ / ٢٠١٩م حيث أصيبوا بالصدمة والذهول وهم يتابعون عملية الاقتحام والسيطرة من قبل ديوان الوقف على المجمع وإخراج موظفيه وحماياته بالقوة والعنف ومحاولة إخراج ساكنيه بالتهديد والقوة.

إليهم وإلى غيرهم من الأخوة العراقيين جميعاً نقدم هذا البيان التوضيحي، نرجو أن يكون وافياً من دون مبالغات أو تهويل، وذلك ضمن النقاط الآتية:

١. لقد تم شراء أرض هذا المجمع من قبل مؤسسة دار الإسلام وأمينها العام سماحة العلامة السيد حسين بركة الشامي من البلدية (أمانة بغداد) وتبلغ مساحتها (٣ دونم)، والمؤسسة: هي مؤسسة ثقافية خيرية تهدف إلى نشر الثقافة ومساعدة الفقراء وإقامة المشاريع الخيرية

والمدارس التعليمية لأبناء الشهداء وغيرهم من الفقراء والمحرومين، وذلك بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠٠٧، ومن أجل المحافظة على ديمومة الأرض وبقائها وقفاً صحيحاً لا يباع ولا يشتري ولا يوهب ولا يورث فقد عمد السيد الشامي إلى تسجيلها في ديوان الوقف الشيعي من أجل أن يكون الديوان ناظراً عليها ومراقباً لأدائها وتحقيق أهدافها، وكان في العادة أن الديوان في مثل هذه الحالة يقدم كتاب شكر لكل متبرع بقطعة أرض يتم تسجيلها باسم الديوان باعتباره قد أضاف إلى الأوقاف العامة عقاراً جديداً.

٢. لقد وضع السيد الشامي مخططاً كبيراً وتصاميم هندسية تتضمن: مسجداً، وقاعة مناسبات، ومدارس تعليمية لمختلف الفئات العمرية، ومجمعاً سكنياً، ومركزاً طبياً، ومرافق أخرى؛ إذ تمّ الإنفاق على هذه المشيّدات من قبل السيد الأمين العام على المؤسسة ومساعدة بعض المؤمنين والمحسنين الذين ساهموا في دعم هذا المشروع وإسناده، وقد استمر البناء لمدة أكثر من ٥ سنوات وسط الصعوبات والمعاناة وكان تحت علم وأنظار ديوان الوقف الشيعي حتى أن السيد رئيس الديوان السابق قد حضر حفل الافتتاح للمجمع وباركه، وللعلم فإن من عادة الديوان أن يسهم مالياً أو لوجستياً في مثل هذه المشاريع الخيرية، ولكنه في مشروع المجمع لم يقدم أي مبلغ أو أي مواد إنشائية أو أي استشارة هندسية أو متابعة لمشروع البناء، مع العلم أننا قدمنا طلباً

للدیوان للمساهمة ولو فی بناء المسجد أو بعضه، ولكنه لم یعر لذلك
أی أهمية، ولم یعتن بطلبنا.

۳. وقد تمت كتابة نص الحجة الوقفية المفصلة لهذا المجمع من قبل أمينه
العام لتحديد شكله الهندسي وهويته، ورسم أهدافه، وطريقة عمله،
والحفاظ على تطويره ومستقبله، وقد حظيت هذه الحجة الوقفية بتأييد
عدد كبير من العلماء، كما حصل (السيد الشامي) الذي أوقف المجمع
شرعاً على تأييد وتولية شرعية خاصة عليه من قبل أحد المراجع الكبار
في النجف الأشرف، وللعلم أن قانون ديوان الوقف الشيعي المعمول
به فعلاً يقوم على اعتماد أي تولية تصدر من أحد المراجع في النجف
الأشرف، كما أنه يتبع الرأي المشهور لفقهاء الشيعة الإمامية، إلا أننا
نلاحظ أن رئاسة ديوان الوقف الشيعي تمنح التوليات لكل من يحمل
تأيداً أو تولية من المراجع إلا في قضية مجمع دار الإسلام فإن رئاسة
الديوان قد خالفت تعليقات قانونها ومبادئها الأساسية في اعتماد
توليات المراجع في النجف الأشرف، كما أننا قدمنا شكوى إلى محكمة
القضاء الإداري من أجل أن تعطي رأيها الحاسم إزاء قرار الوقف
الشيعي والزامه بمنحنا التولية الشرعية بحسب القانون؛ لأن عدم
إعطاء التولية في مثل حالتنا يعد تعسفاً ومخالفة صريحة للقانون
والشرع الشريف، وما زلنا ننتظر كلمة القضاء الإداري قريباً إن شاء
الله.

٤ . وقبل سنتين تقريباً فوجئنا بأن رئاسة الديوان قد قدمت شكوى قضائية على السيد الشامي باعتباره أميناً عاماً للمجمع من جهة، وعليه شخصياً من جهة أخرى، وكان فحوى هذه الشكاوى أن السيد الشامي غاصب لأوقاف الديوان، ومسيطر على أرضه، وعليه فيجب أن يغادر المجمع، ويسلمه خالياً من الشواغل، وكنا نتصور أن ذلك (مزحة)؛ لأن الديوان لم يتعامل بهذا المنطق مع أي متولٍّ في العراق غير الشامي، ولذلك لم يكثرث المجمع في البداية بهذه الشكوى، ولكن القضية أصبحت جدية عندما قدمت إلى محكمة التمييز والحجة الأساسية للديوان في ذلك هو أن الأرض مسجلة باسمه، وبما أن المحاكم العراقية تتعامل وفق القوانين الوضعية القديمة فقد اعتبرت أن سند السجل العقاري هو باسم ديوان الوقف الشيعي، فيعد الشامي غاصباً لأرضه من دون النظر إلى قانون الوقف وروحه وفلسفته وتعليقاته وعلاقته بأحكام الشريعة وآراء الفقهاء، ومن دون النظر إلى كون المشيدات موقوفة من قبل السيد الشامي نفسه؛ لأنها قد بنيت على نفقته الخاصة، فأصدر قراره غير الموضوعي بأن الديوان يحق له أن يملك المجمع مع كونه لم يقدم فيه فلسفاً واحداً لا في شراء الأرض ولا في بناء المشيدات ولا في إدامتها.

٥ . وفي يوم الخميس ٢٨ / ٨ / ٢٠١٩م قد حشد رئيس الديوان حمايات المزارات والمنشآت وفوج الطوارئ وقوات سوات وعدد من

الموظفين مدججين بالسلاح وهجموا هجمة رجل واحد على المجمع حيث كسروا الأقفال، وزلزلوا الأبواب، وكان عددهم يفوق المئة وخمسين مسلحاً، وأرعبوا الساكنين، وأخرجوا الموظفين بالعنف، واعتقلوا بعض حراس السيد الشامي لأنهم لم يخضعوا لهم، وعبثوا بالمتلكات، وأعلنوا حالة الطوارئ، وأحكموا السيطرة على المجمع، ومنعوا الداخلين والخارجين، وكلما حاول السيد الشامي أن يبحث معهم الأمر بروية وحكمة وهدوء إلا أنهم كانوا مغلقين ومعبئين ضده، حتى أنهم قد حسبوا لكل شيء حسابه، فقد أخرجوا لافتة كبيرة ووضعوها على مدخل المجمع مكتوب عليها (ديوان الوقف الشيعي مجمع سيد الشهداء) وليس (مجمع دار الإسلام)، واتخذوا من المجمع أشبه شيء بالمعسكر حيث استخدموا المدرسة كساحة عرضات وتدريب صباحي، وتراكت الأوساخ والقذارات، وموظفو الديوان يتهايمسون حول توزيع الغرف والشقق بينهم، وهم يتجولون في الحدائق بملابسهم الداخلية، ويتعرضون لسكان المجمع وخصوصاً النساء، وعطلوا إذاعة الحمد التي تبت برامجها من داخل المجمع، كما أنهم منعوا إقامة المجلس الحسيني السنوي في المجمع، واستبدلوه بمجلس آخر في وقت خاص لهم، واستخدموا كل الأدوات المطبخية والقذور التابعة للمجمع من دون أي استئذان، وهددوا عائلة السيد الشامي بالخروج من المجمع، وحاولوا كسر باب

شقتة، وما زالوا يحاولون، كما أنهم وضعوا ملصقات على أبواب جميع الشقق تهدد الساكنين بإخلاء المجمع، وبدؤوا بإصدار التعليمات تلو التعليمات للساكنين لمعرفة طبيعة العلاقة وطريقة التعامل بينهم وبين إدارة المجمع، كما أنهم عبثوا بأجهزة التبريد المركزية، وحاولوا السيطرة على الكاميرات العامة لمعرفة ما يجري في المجمع، وقد ضيقوا على السيد الشامي، وأمروه في اليوم الثاني أن يخرج من المجمع بناء على أوامر صادرة من رئيس الديوان كما يقولون؛ لأن وجوده في نظرهم قد يسبب إلى ردود فعل أو إعطاء معنويات للساكنين في المجمع، وكان التساؤل المحير لهم هو طبيعة التعاطف الكبير والولاء الشديد من قبل سكان المجمع وموظفيه للسيد الشامي، وهكذا استمر الاحتلال والسيطرة على المجمع وتعطيل نشاطاته وإشاعة الجو الإرهابي في مرافقه منذ ذلك التاريخ وما يزال.

٦. بعد هذه المحنة والقلق فإن السيد الشامي لم يستسلم لكل هذا الهوس والتعسف، فقد اتصل بمراجع الدين في النجف الأشرف، وقدم شكوى شرعية حول ما جرى ويجري في المجمع، والحمد لله فقد كان الرأي الشرعي الحاسم أنه لا يحق للديوان أن يقوم بذلك، ولا يجوز له أن يدخل مشيدات ليست له، إلا أن السيد رئيس الديوان كان يحاول أن يلتف على الرأي الشرعي، ويحاول بكل ما يمتلك من أساليب معروفة أن يعطل رأي الفقهاء، ولكن الأمر قد حسمته المرجعية

الدينية العليا في النجف بكلمة واحدة هو أن أقصى ما للديوان من حق هو أن يؤجر الأرض إلى السيد الشامي المسجلة باسم الديوان ويأخذ أجر المثل عليها كما هو المعمول به في الحالات المشابهة في الأوقاف الشرعية في العراق وفي كل العالم.

٧. إن الوقف الشيعي أصدر بيانات عدة سمي فيها السيد الشامي بـ(المدان)، وهذه التسمية غير صحيحة، وفيها تشهير؛ لأن القرار الخاص بإخلاء المجمع هو قرار صادر من المحاكم المدنية، وهذه المحاكم المدنية تتعامل مع (المدعي والمدعى عليه)، وإن (المدان) هو من يدينه القضاء العراقي في قضية جزائية عن جريمة من الجرائم، وإن القضية التي بسببها تم تنفيذ الإخلاء القسري والهجوم من قبل الديوان على المجمع هي قضية مدنية بحتة، وليست جزائية.

٨. وفي ختام هذا البيان التوضيحي ناشد حكومة رئيس الوزراء أن يمنحوا أنفسهم فرصة التفهم لمشيدات المؤسسات الخيرية المسجلة في ديوان الأوقاف، وأن يقفوا إلى جنب الحق والإنصاف بعيداً عن خلط الأوراق والصراعات السياسية والشخصية، نأمل من الحكومة التدخل السريع خشية التصعيد وانفجار الوضع بين الساكنين في المجمع ورئيس ديوان الوقف الشيعي.

نسأل الله تعالى أن يلهمنا الصواب والرشاد من أجل خدمة العراق وأهله،
وبناء مؤسساته الثقافية والإنسانية وصروحه العلمية والاجتماعية، إنه ولي
التوفيق.

مجمع دار الإسلام
محرم الحرام / ١٤٤١ هـ

وثيقة رقم ١٦٠

قائمة بأسماء بعض كبار الموظفين الذين
ابعدهم علاء الموسوي عن وظائفهم بطريقة تعسفية :

١. السيد عمار موسى الموسوي : مدير عام دائرة التعليم الديني
٢. شوقي نجم القرشي : مدير عام الدراسات والتخطيط والمتابعة
٣. علاء قسام : مدير عام دائرة المؤسسات الدينية والخيرية
٤. الدكتور فاضل الشرع: تولى عدة مناصب مهمة منها عمادة كلية الإمام الكاظم.
٥. الدكتور الشيخ علي عبد الله الخطيب: وكيل رئيس الديوان
٦. همام قطب الدين : رئيس قسم الدعاوى في الدائرة القانونية
٧. الشيخ سامي المسعودي: وكيل رئيس الديوان
٨. الدكتور علي عيسى اليعقوبي: جاء به علاء الموسوي ليكون عميدا لكلية الإمام الكاظم، ومدير عام الدائرة القانونية ثم عزله بطريقة مهينة
٩. الدكتور كاظم عبد السادة الخويلدي: مدير هيئة استثمار اموال الوقف الشيعي
١٠. الدكتور كمال الفضلي: مدير اوقاف النجف الاشرف
١١. الدكتور منذر زعلان العسلي: مدير اوقاف الكاظمية والكرخ
١٢. رائد داود مشيهد: مدير عام دائرة احياء الشعائر الدينية
١٣. محمد شوكت : مدير عام الدائرة الادارية والمالية

- ١٤ . قيصر جبار دشر : مدير عام الدائرة القانونية
- ١٥ . فارس الرماحي : مدير عام الادارية والمالية
- ١٦ . الشيخ ستار الجيزاني : أمين عام المراقد ولمزارات
- ١٧ . عقيد محمود : مدير التخطيط والمتابعة
- ١٨ . الشيخ محمد الكعبي : مستشار رئيس الديوان
- ١٩ . عبد السادة الساعدي : معاون مدير عام دائرة التعليم الديني
- ٢٠ . إقبال محمد جعفر : رئيسة قسم في الدائرة القانونية
- ٢١ . المحامي جاسم شبيب الخفاجي : مستشار رئيس الديوان الخاص
- ٢٢ . السيد نزار جبل المتين : أمين عام العتبة العلوية
- ٢٣ . الدكتور رشيد الحميري : عميد كلية الإمام الكاظم
- ٢٤ . عبد العزيز العبيدي : مستشار رئيس الديوان، وخبير اقتصادي
- ٢٥ . ماجد عبد الأمير .
- ٢٦ . الدكتور ماجد شلاكة : رئيس قسم الحسابات في الدائرة الادارية والقانونية
- ٢٧ . فوزي البكري : مدير اوقاف محافظة واسط
- ٢٨ . حاج باقر : مدير اوقاف محافظة ذي قار
- ٢٩ . حسن عجلان : مدير اوقاف محافظة الديوانية
- ٣٠ . الشيخ محمد المطوري : مدير اوقاف محافظة البصرة
- ٣١ . القاضي محمد عبد ناصر الساعدي : مستشار الأوقاف والخبير القانوني .

وثيقة رقم / ١٧

عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار

النيابية مازن الفيلي، عقد استثمار ارض جامع

الرحمن تضمن العديد من شبهات الفساد المالي والتزوير

اقدم ديوان الوقف الشيعي على ابرام عقد الاستشار على ارض جامع الرحمن تضمن العديد من شبهات الفساد المالي والتزوير وكثير من المخالفات القانونية التي يكفي بعض منها لإيقاع عقوبات شديدة بمن وقع هذا العقد واشرف على اجراءاته ومن تلك الشبهات والمخالفات:

١. التصرف خلافا لأحكام الاوقاف والغرض الذي اوقفت من اجله ارض الجامع والحجة الوقفية المعتمدة و اشار تقرير ديوان الرقابة المالية لذلك.

٢. انفراد الوقف بإبرام العقد دون الرجوع الى هيئة الاستشار الوطنية وعدم اخذ موافقات الجهات القطاعية وامانة بغداد وباعتبارها الجهة المسؤولة عن تطبيق قانون التصميم الاساسي.

٣. صدور قرار قضائي من محكمة البداية المختصة بالدعاوى التجارية ببطان العقد لمخالفته للقوانين النافذة وللأنظمة المعتمدة.

٤. عدم قيام ديوان الوقف الشيعي بتشكيل لجنة للمزايدات والمناقصات ولجنة تحدد قيمة العقار الموقوف خلافا للقانون والانظمة المرعية.

٥. قيام الشركة المتعاقدة بتقديم صكوك بدون رصيد بمقدار (١٢) مليار دينار وثبوت عدم كفاءتها المالية استنادا لكتاب دائرة تسجيل الشركات.

٦. صدور حكم من المحكمة المختصة بقضايا النزاهة وغسل الاموال والجريمة الاقتصادية بحسب مسؤول في الوقف الشيعي بسبب المخالفات المالية والقانونية في العقد المذكور.

٧. ومن خروقات ابرام العقد الاستشاري مع شركة ابراج الرخاء الجسيمة ان موظفا بالدرجة الخامسة وقع عليه من طرف ديوان الوقف الشيعي على الرغم من ان مجلس الوزراء قد رفض تثبيت ذلك الموظف في ادارة هيئة استثمار الوقف لفقدانه الشروط والمؤهلات القانونية وعدم الخبرة الكافية لتولي الموقع ، اذ ان تاريخ تعيينه الاولي في الوظيفة عام ٢٠١٦ ، فكيف يمنح صلاحية التوقيع على عقد استشاري لمدة (٥٠ سنة) وبمبلغ بدل ايجار سنوي خمسة وعشرين مليار دينار.

٨. تضمن العقد اجحافا واضحا بالمصلحة العامة ومن الشواهد على ذلك:

أ- ان قيمة الارض ومساحتها الواسعة وموقعها الاستراتيجي لا تتناسب مع المبلغ المذكور كبديل ايجار سنوي لا يتجاوز (٢٥) مليار دينار لا يدفعها المستثمر الا بعد خمس سنوات أعطيت له مدة اعفاء من دفع بدل الإيجار والتفريط بالمال العام في هذا العقد مما لا يحتاج الى مزيد بيان وتوضيح.

ب- ينص عقد الاستثمار على اعفاء الشركة المستثمرة من دفع بدل الايجار لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيع العقد وهو ما يسمح للمستثمر بالانتفاع من تلك الارض الواسعة خلال هذه المدة من خلال تعاقداته الثانوية والأرباح الناتجة منها وقد يتخلى عن التزاماته التعاقدية بعد تلك المدة دون ان تحصل الدولة اية عوائد مالية.

ج- يعطي البند سابعا من العقد فرصة للشركة المستثمرة للانتفاع المالي الكبير من خلال عقد مساطحات ثانوية خلال مدة الاعفاء (خمس سنوات) في هذه الارض الواسعة والمهمة الموقع ، وفي حال عدم التزام الشركة بعد خمس سنوات من الاعفاء بدفع بدل الايجار فيفسخ العقد تلقائيا مع غرامة لا تتجاوز اربعة مليارات دينار.

د- بدلا من تولي لجنة مشتركة من رئاسة الوزراء وديوان الوقف الشيعي والهيئة الوطنية للاستثمار وأمانة بغداد ووزارة الاعمار مهمة تحديد مساحة الجامع ومحرماته والأرض المخصصة للاستثمار فأن ديوان الوقف الشيعي نقل هذا الاختصاص والمهمة ضمن بنود العقد للشركة المستثمرة في صفقة مشبوهة تعرض هذه الممتلكات العامة للتلاعب.

لذلك نطالب الجهات الرقابية (هيئة النزاهة والادعاء العام) بالتحقيق بهذه المخالفات والخروقات وإحالة المقصرين للقضاء.

وثيقة رقم ١٨ /

بيان حزب الفضيلة حول قضية جامع الرحمن

رداً على المغالطات الواضحة والادعاءات المجانبة للحقيقة التي

تضمنها بيان ديوان الوقف الشيعي الأخير، نبين الحقائق التالية :

١ . من المعلوم ان جامع الرحمن من الجوامع الرئاسية موضوع الخلاف بين الوقف الشيعي والسني وقد قررت لجنة الفك والعزل تسجيله بأسم ديوان الوقف الشيعي عام ٢٠١٢ لكون ديوان الوقف الشيعي كان ولا يزال يدير شؤون جامع الرحمن حسب الكتاب الصادر من الامانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ (١٧ / ١ / ٢٠١٢) وهو يفند ادعاءات الوقف الشيعي المربكة وغير الدقيقة في بيانه الاخير بإدعاء ادارته من قبل حزب الفضيلة الاسلامي فضلاً عن ملكيته.

٢ . اشار كتاب رئيس هيئة دعاوى الملكية بتاريخ (١٥ / ١ / ٢٠١٢) ونتيجة موافقة رئيس الوزراء على كتاب ديوان الوقف الشيعي بتاريخ (٩ / ١ / ٢٠١٢) فأن جامع الرحمن الذي يُدار من قبل ديوان الوقف الشيعي واستناداً للفقرة (٢) من توصيات اللجنة المشكلة بالأمر الديواني المرقم (ق /

٢ / ١ / ٥ / ١٥٢٣٣) فإنه أثبت أن ديوان الوقف الشيعي هو من يدير الجامع وتم مفاحة التسجيل العقاري بذلك كون من شروط التسجيل للجوامع والاقاف ان يكون الوقف طالب التسجيل شاغلاً للعقار وهو دليل آخر على زيف بيان ديوان الوقف الشيعي باستملاك حزب الفضيلة وإدارته للجامع .

٣ . لم يدع حزب الفضيلة أحقيته بملكية جامع الرحمن كما زعم بيان ديوان الوقف الشيعي بل حتى القرار القضائي الأولي في اقصى مستوياته أشار الى وجود قاعة ضمن الجامع تابعة لرجل دين يتبع الحزب على الرغم من ان الواقع لا يؤيد ذلك إذ لا علاقة لإدارة قاعة الصلاة و تولية شؤونها بالحزب لا من بعيد ولا من قريب .

٤ . تضمن بيان الوقف الشيعي مغالطات واضحة وإدعاءات تكذبها الوقائع السابقة فزعم أنه سيوفر (٢٠ الف) وظيفة ضمن مشروع الاستثمار للجامع، بينما تدل وقائع العقد المرقم (٢٠١٧ / ٤) المبرم بين الوقف الشيعي وشركة ابراج المستقبل بتاريخ (٢٠١٧ / ١ / ٣٠) لإستثمار جامع الرحمن على وجود شبهات فساد ومخالفات قانونية استوجبت إحالة ملف العقد الى هيئة النزاهة وأصدرت محكمة جناح الرصافة المختصة بقضايا

النزاهة وغسل الاموال والجريمة الاقتصادية بتاريخ (٦ / ١ / ٢٠١٩) حكماً بحبس مدير هيئة استثمار الوقف الشيعي لمدة سنة واحدة.

٥. أشار ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالعدد (٨ / ٦ / ٢٥٣٠٩) في ١٤ / ١١ / ٢٠١٧) الى مجموعة ملاحظات ومخالفات على العقد المذكور أعلاه

أ- إبرام عقد ايجار ودون تحديد طبيعة العقد وفيما كان عقد مساطحة أم عقد استثمار وهو ما يتعارض مع طبيعة العقار كونه من العقارات الموقوفة والمحكومة بنظام المزايدات والمناقصات.

ب- عدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية من ابرام هكذا عقد وعدم تشكيل لجنة لبيان قيمة العقار ومنفعته قبل إبرام العقد.

ج- ان مدة العقد بلغت (٥٠ سنة) في حين ان مدة العقد لا يجوز ان تتعدى مدة (١٠ سنوات) ووفق نظام المزايدات والمناقصات الخاصة بالاوقاف رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩.

د- حصول الغبن الفاحش في تحديد قيمة بدل الايجار وعدم تشكيل لجنة لتحديد قيمة بدل الايجار سيما وان الارض هي بمساحة كبيرة جداً وتقع في منطقة تجارية مميزة.

٥- ان اجراءات توقيع العقد أعلاه والذي أحيل الى هيئة النزاهة
وصدر حكم قضائي بخصوصه كانت بإشراف مباشر من قبل
رئيس الوقف الشيعي حسب الافادات الواردة في قرار
المحكمة.

٦. لحجم التضليل الإعلامي والشويه الذي تضمنه بيان ديوان
الوقف الشيعي الأخير، نؤكد على مباشرتنا بممارسة حقنا
القانوني باستئناف واطهار مالدينا من حقائق وادلة لم نبينها في
ردنا هذا وسنتركها لميادين القضاء.

ختاماً نلفت انتباه إدارة الوقف الشيعي الى ضرورة إلتزام الموضوعية
والمصدقية والتي يفترض ان يتحلى بها اكثر من أية مؤسسة حكومية
اخرى ومغادرة خلط الاوراق وأساليب التضليل للرأي العام.

المكتب الاعلامي للنائب

الدكتور عبدالحسين

الموسوي

وثيقة رقم ١٩٠

قرار اللجنة الخاصة بمعادلة شهادة مدير مكتب السهيل (عمار نبيل)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البعثات والعلاقات الثقافية
قسم التقييم وتعادل الشهادات/ لجنة العلوم الطبية

رقم الجلسة: تاريخ انعقادها: ٢٠١٩ / ١

الاسم الكامل: عمار نبيل حافر
الشهادة السابقة:

الشهادة المراد معادلتها والاختصاص: (Research Diploma)
الجامعة المتخرج منها: جامعة العلوم الطبية الدولية: ايران

أطلعت اللجنة على أوراق معاملة السيد (عمار نبيل حافر) الحاصل على وثيقة معادلة الشهادة "بالدبلوم العالي" أصحها "سنتان" بعد البكالوريوس على ان يتم تمريرها بشهادة البكالوريوس في طب وجراحة الفم والاسنان .

أ.د. حيدر فاضل سلوم
أ.د. غزالي فرحان الكاجي
أ.د. سلمان يوسف
أ.د. علي جاسم هاشم الساعدي

عضواً
عضواً
عضواً
رئيس اللجنة

أ.د. موفيق محمد غريب
أ.م.د. عبد الرسول محمود ويس
أ.م.د. عقيل شاكر محمود
أ.م.د. عبد الناصر حسين أمير

عضواً
عضواً
عضواً
عضواً

وثيقة رقم / ٢٠

رئيس لجنة النزاهة البرلمانية يطالب وزير المالية بإيقاف صرف حصة كردستان

جمهورية العراق
مجلس النواب
لجنة النزاهة

بسم الله الرحمن الرحيم

كثيري اذني يا حيدر ابي
تهنؤمه في نؤينه راني
ليتهى دهستيآك

العهد: ٢٠ / ١٦ / ٢٠٢٠
التاريخ: ٢٠٢٠ / ١ / ١٥

(عاجل)
الى/ وزارة المالية / مكتب الوزير

م/ايقاف مستحقات إقليم كردستان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...
استنادا الى نص المادة ٢٧/٢٧ خامسا من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ الذي عد نافذا اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١ التي نصت على ما يلي :-
(تقوم وزارة المالية بتنزيل المبالغ المترتبة على عدم تحويل الوزارات او الاقليم او المحافظات غير منتظمة باقليم لإيرادات النفط والغاز وغيرها من تمويلها السنوي) عليه تلتزم وزارة المالية بإيقاف صرف اي تمويل لإقليم كردستان بما فيه الصرف وفق معادلة ١٢/١ والذي يتم الصرف بموجبه في حالة عدم اقرار قانون الموازنة الاتحادية السنوي ، وذلك لكون حكومة الاقليم امتنعت عن تحويل ايرادات الدولة الاتحادية (النفط والغاز والواردات الاخرى) المترتبة بشمتها لخزينة الدولة ، وبخلافه يتحمل وزير المالية وعلى مسؤول اخر المسؤولية القانونية والجزائية لمخالفة النص اعلاه.

مع فائق الشكر والتقدير ..
مجلس النواب
لجنة النزاهة
رئيس لجنة النزاهة
ع/ النائب خالد الجشعبي
٢٠٢٠ / ١ / ١٥

نسخه منه الي:
- السيد رئيس مجلس النواب المحترم ... للتفضل بالعلم والاطلاع ... مع التقدير .
- النائب الاول لرئيس مجلس النواب المحترم ... للتفضل بالعلم والاطلاع ... مع التقدير .
- النائب الثاني لرئيس مجلس النواب المحترم ... للتفضل بالعلم والاطلاع ... مع التقدير .
- اللجنة المالية البرلمانية/السيد رئيس اللجنة المحترم ... لاتخاذ ما يلزم ... مع التقدير .
- وزارة التخطيط / السيد الوزير المحترم ... لاتخاذ ما يلزم ... مع التقدير .
- ديوان الرقابة المالية / السيد رئيس الديوان المحترم ... للمتابعة ... مع التقدير .
- الادارية المتابعة والحفظ لطفا .
- مصادر اللجنة .. لطفا .

٢٠٢٠/١/١٥
<https://iraqi24.com>

وثيقة رقم ٢١

أهم ما جاء في تقرير
ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة حول المظاهرات في العراق

خرج مئات الآلاف من العراقيين - من جميع مناحي الحياة - إلى الشوارع، بدافع حب وطنهم، مؤكدين على هويتهم العراقية. كل ما يطلبونه هو بلد يحقق إمكاناته الكاملة لصالح جميع العراقيين.

ومع ذلك، فهم يدفعون ثمنًا لا يمكن تخيله حتى يتم سماع أصواتهم. منذ أوائل أكتوبر، قُتل أكثر من ٤٠٠ شخص وأصيب أكثر من ١٩٠٠٠. وبينما نحتفل بالقتلى وندفع احتراماتنا، تظل مُثلهم ومطالبهم حية أكثر من أي وقت مضى.

خرجت الأحداث عن نطاق السيطرة في أول ليلة من المظاهرات - حيث لجأت السلطات على الفور إلى القوة المفرطة.

إن الخسائر الكبيرة في الأرواح والإصابات الكثيرة والعنف - إلى جانب هذه الفترة الطويلة من الوعود غير المسلمة - كلها أدت إلى أزمة ثقة. على الرغم من أن الحكومة أعلنت عن حزم إصلاح متعددة تعالج قضايا مثل الإسكان والبطالة والدعم المالي والتعليم - فغالبًا ما يُنظر إليها على أنها غير واقعية أو قليلة جدًّا ومتأخرة جدًّا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق الحكومة في أعمال العنف التي وقعت في أوائل أكتوبر / تشرين الأول يعتبر غير مكتمل. من الذي يحطم وسائل الإعلام؟ قتل المتظاهرين المسالمين؟ اختطاف الناشطين المدنيين؟ من هم هؤلاء الرجال المثلثين والقناصة المجهولي الهوية والممثلون المسلحون غير المعروفون؟

لا يوجد مبرر للعديد من عمليات القتل والإصابات الجسيمة للمتظاهرين المسالمين. ومع ذلك، هذا بالضبط ما كنا نوثقه منذ الأول من أكتوبر.

تمت مراجعة قواعد الاشتباك لتقليل استخدام القوة المميتة - وفي الواقع، لوحظ المزيد من ضبط النفس في بداية الموجة الثانية من المظاهرات، خاصة في بغداد.

ومع ذلك، فإن الواقع القاسي هو أن استخدام النيران الحية لم يتم التخلي عنه، وأن الأجهزة غير الفتاكة - مثل قنابل الغاز المسيل للدموع - لا تزال تستخدم بشكل غير صحيح مما تسبب في وقوع إصابات مروعة أو وفاة، وأن الاعتقالات والاحتجازات غير القانونية لا تزال تحدث - كما القيام بعمليات الاختطاف والتهديد والترهيب. الأحداث الأخيرة في الناصرية والنجف هي مثال على ذلك.

أود أن أؤكد من جديد أهمية ضمان الحقوق الأساسية. قبل كل شيء الحق في الحياة، ولكن أيضاً الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير. بالإضافة إلى

ذلك، أود (مرة أخرى) التأكيد على الأهمية الحاسمة للمساءلة والعدالة الكاملة - على جميع المستويات.

من المهم أيضًا ملاحظة: إغلاق وسائل الإعلام والإنترنت والوساطة الاجتماعية يضيف إلى التصور العام بأن السلطات لديها ما تخفيه.

لنكن واضحين تمامًا: الغالبية العظمى من المحتجين سلميون بوضوح. الرجال والنساء كل يوم تسعى إلى حياة أفضل. واسمحوا لي أن أؤكد: تقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية شعبها.

في لقائي مع آية الله العظمى السيستاني، أعرب عن قلقه من أن الجهات الفاعلة ذات الصلة قد لا تكون جادة بما يكفي لتنفيذ أي إصلاح ذي مغزى. وأضاف أن الوضع لا يمكن أن يستمر كما كان قبل المظاهرات. وفي الوقت نفسه، يبدو أن المحتجين عازمون على المثابرة طالما بقيت مطالبهم دون إدراك.

لا يمكن حل الموقف عن طريق شراء الوقت من خلال حلول الإسعافات الأولية والتدابير القسرية: هذا النهج لن يؤدي إلا إلى زيادة غضب الرأي العام وانعدام الثقة.

السعي وراء المصالح الحزبية، والتشوش على المتظاهرين المسلمين أو قمعهم بوحشية: هذه ليست استراتيجيات على الإطلاق. وليس هناك ما هو أكثر ضررًا من مناخ من الغضب والخوف. يجب ألا ندع التاريخ يعيد نفسه.

وثيقة رقم ٢٢

كتل سياسية ترشح قصي السهيل لمنصب رئيس الوزراء

Republic of Iraq
Council
of Representatives
Iraqi forces Bloc



جمهورية العراق
مجلس النواب
تحالف القوى العراقية

الى / الاخوة في تحالف البناء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...
في منطف تاريخي مهم من حياة وطننا وشعبنا فان المواقف السياسية كما نفهمها ينبغي ان تكون واضحة صريحة لا لبس فيها ولا تحتمل التأويل وعليه نود اعلام شركائنا في تحالف البناء بان تحالف القوى العراقية قد اجتمع لمناقشة الاوضاع الجارية ومسألة تكليف رئيس وزراء جديد فانه قرر ان ترشيح الاخ قصي السهيل لا يتطابق مع متطلبات المرحلة الراهنة ولا تجمع عليه اغلبيية قوى المجتمع وإن تحالف القوى لن يقدم دعمه الا لمرشح يحظى باكبر عدد من الرضا الجماهيري والتوافق السياسي ليكون قادرا على ادارة الدولة في ظرف حساس واستثنائي كالذي نمر فيه .
ولاشك انكم تتشاطروننا الرأي بان الوضع الراهن يحدونا لاتخاذ قرارات لا تبنى على حسابات حزبية بحته أو يفهم منها بانها تستعدي الجماهير أو تتأوى طرفا ما لأنها ستسهم في إكفاء الاحتقان والاضطراب الاجتماعي .
وعليه ، فان تحالف القوى العراقية إذ يؤكد التزامه بتحالفاته السياسية مع تحالف البناء فانه يأمل من شركائه ان يقدموا مرشحا آخر تنطبق عليه الشروط آنفة الذكر بما يجعل من تكليفه عامل تهدئة واطمئنان .

وفي الختام ندعو الله ان يدفع عن بلدنا الفتن وان يسود ربوعه الاستقرار والرخاء .

سند
د. محمد عاكف نعيم رئيس الكتلة السياسية
رئيس تحالف القوى العراقية
٢٠١٩ / ١٢ / ٢٢

محمد الزبير
عضو الهيئة
الاعضائية

د. محمد تبارك بصير
عضو الهيئة
الاعضائية

رئيس كتلة الجهاديين
عضو الهيئة
الاعضائية

عضو الهيئة
الاعضائية

٢٠١٩ / ١٢ / ٢٢

الكتور قصي محمد الوهاب السحيل
 مرشحنا لرئاسة الوزراء .
 نرجوا تفضلكم بأصدار أمر التخليف وتنويع
 ٧٦- أدرأ من الدستور . ليعاشر عمله في
 تشكيل حكومة القادمة .
 ديم السحيل

نوري طاهر المالكي
 ٠١٩١١٤١١٧

اتلاف درلة لبنانون

رئيس الوزراء الجديد

٧٦- أدرأ من الدستور . ليعاشر عمله في
 تشكيل حكومة القادمة .
 ديم السحيل

نوري طاهر المالكي
 ٠١٩١١٤١١٧

هادية نجات عييل
 فالح فيض كياها
 محمد الجلبوسين
 محمد رشيد رشيد
 تحالف التقدم
 تحالف العهد الوطني
 تحالف ليرة لبنان

بالتأكيد: توقيع الزعماء بتحالف البناء المؤيدة لتخليف السهيل برئاسة الوزراء والموجهة لرئيس الجمهورية

الصور



الجلبي وعادل وعلاوي في مدرسة كلية بغداد



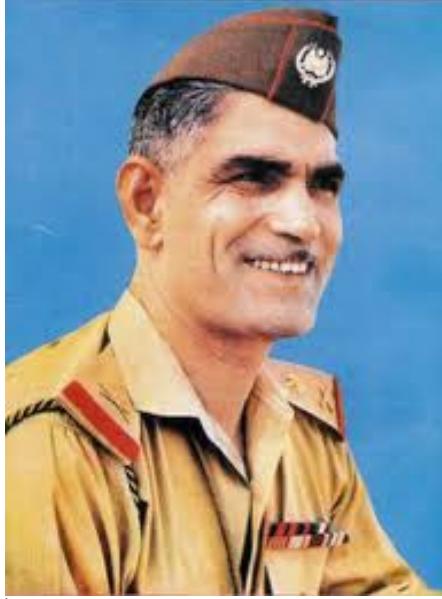
التوقيع التاريخي



السيد عبد المهدي المنتفجي



مس بل



الزعيم عبد الكريم قاسم صاحب مشروع مدينة الصدر



عبد الرحمن النقيب اول رئيس وزراء في العراق



من اليمين عادل الباجي الجلي بريمر الربيعي



مجلس الحكم العراقي



المجلس الاعلى يطالب عادل بحقوقه



ابتسامه غير بريئة



أحلام الرئاسة



المالكي والعبادي



أمر تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل الحكومة



في مؤتمر صحفي



ومن يشابهه أبه فما ظلم



ابو جهاد الشخصية الخطرة



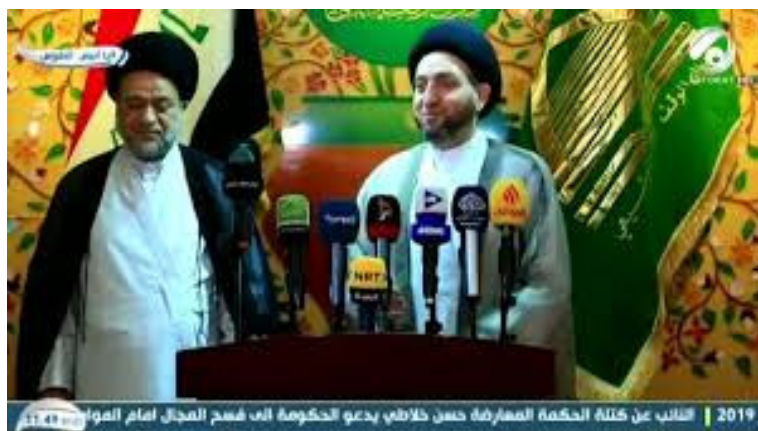
احمد العبيدي وزير الشباب الداعشي



البعثي فيصل الجريا مرشح عبد المهدي لوزارة الدفاع



خطاب الكراهية ضد المسيحيين



عمار الحكيم يتضامن مع الموسوي بعد هجوم الجادرية



محمد الموسوي التواضع المزيف



محمد الموسوي المحتال الدولي



بدون تعليق



بدون تعليق



جامع الحلة الكبير



جامع الرحمن في بغداد



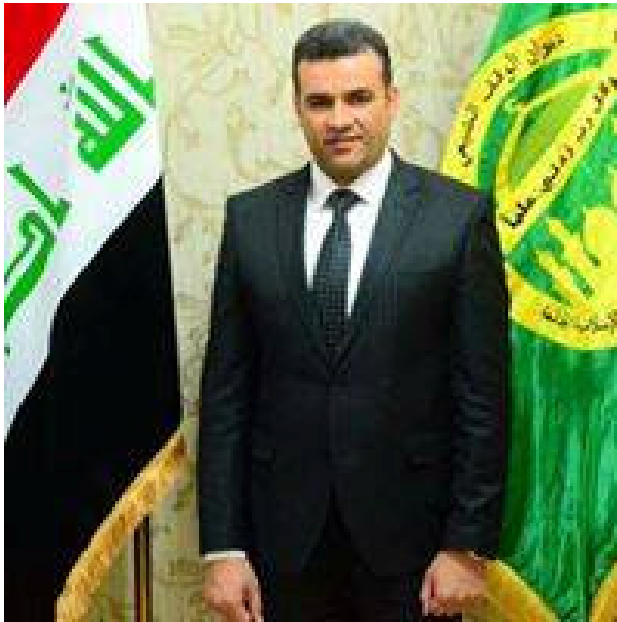
مسجد دار الإسلام في العطفية



مجمع دار لإسلام الثقافي الخيري



خالد ريسان دخيل من محقق في النزاهة الى مدير عام في الوقف الشيعي



غني الخاقاني



الفريق ركن محمد حميد سكرتير عادل عبد المهدي



جميل الشمري الرجل الدموي



اللواء عبد الكريم خلف الناطق الرسمي لعادل عبد المهدي



ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة



طيف . السر المطلسم في وزارة المالية



وزيرة التربية واخوها الداعشي



محافظ كركوك



د ٣٠ @realDonaldTrump ✓ Donald J. Trump

.@FLOTUS Melania and I were honored to visit our incredible troops at Al Asad Air Base in Iraq. GOD BLESS THE U.S.A.!



ترجم التقرينة



ترامب في قاعدة عين الأسد



حكومة عادل عبد المهدي ذات الـ ١٤ وزيراً



قصي السهيل مع مدير مكتبه في روسيا



السهييل على هامش افتتاح جامعة الكفيل في النجف



ارحلوا جميعاً
ساحة التحرير الخميس ١٣١١
بدون تعليق



بدون تعليق



فض اعتصام ذوي الشهادات العليا



المياه الساخنة لتفريق المتظاهرين



الجماهير تواصل الاحتجاج



تصاعد الاحتجاجات



ذروة التظاهرات



صورة من تعذيب المتظاهرين



صورة مروعة في ساحة التحرير



بغداد ساحة للمعركة



تشيع شهداء انتفاضة اكتوبر



شهداء ثورة اكتوبر



ضد مجزرة جميل الشمري



قنابل الطرف الثالث



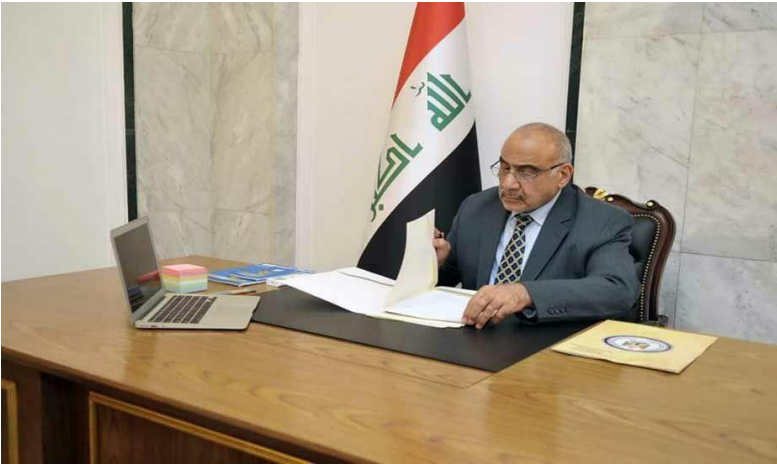
هكذا يسقط الجرحى



ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة



المهندس وسليمان في لقطة نادرة



لحظة اختيار الوزراء عبر النافذة الالكترونية

الفهرس

٩ مقدمة

الفصل الأول

عادل عبد المهدي

مسيرة متقلبة بين الأحزاب والأيدولوجيات

- ١٥ مسيرة متقلبة بين الأحزاب والأيدولوجيات
- ١٧ والده : السيد (عبد المهدي المتفجي).
- ١٩ في حزب البعث (العراق)
- ٢٣ في الحزب الشيوعي القيادة المركزية (لبنان).
- ٢٦ في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية (فرنسا)
- ٣١ في مجلس الحكم العراقي
- ٣٦ اعلان حكومة اباد علاوي
- ٣٩ في وزارة المالية.
- ٤٥ نائبا لرئيس الجمهورية.
- ٤٨ نائبا لرئيس الجمهورية مرة أخرى
- ٥٥ عادل .. وزيرا للنفط

الفصل الثاني

الوصول إلى السلطة .. الحلم

- ٦١ الوصول إلى السلطة .. الحلم
- ٦٥ عادل .. الشخصية الضعيفة القلقة
- ٧٣ عقدة الثقافة والإقتصاد
- ٧٨ بنك الزوية

الفصل الثالث

الحكومة الهزيلة

- ٨٥ الحكومة الهزيلة
- ٩٥ أبو جهاد الشخصية الخطرة
- ١٠٠ عادل .. والحين إلى البعث
- ١٠٣ قصة اعدام صدام حسين
- ١٠٦ وزراء بعثيون
- ١١٠ وزراء داعشيون

الفصل الرابع

الأداء الفاشل

- ١١٩ الأداء الفاشل
- ١٢٩ السياسة الخارجية
- ١٣٣ السياسة الداخلية

١٣٨التجاوز على الفقراء
١٤٦إفساد ما أنجزته الحكومة السابقة
١٤٨الجانب الإقتصادي
١٥٥الجانب الأمني
١٥٩العلاقة مع الكورد
١٦٦حكومة القناصين
١٧٠ما قبل مظاهرات أكتوبر
١٧٥تظاهرات ١ أكتوبر ٢٠١٩
١٨٣انتفاضة ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩

الفصل الخامس الاستقالة القسرية

٢٠٣الاستقالة القسرية
٢١٢مهزلة الإستقالة
٢١٦تصريف الأعمال و(الغياب الطوعي)
٢٢١قصي السهيل .. شخصية متعسفة
٢٢٧قصي السهيل .. في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢٣١نظام المقررات
٢٣٤الإمتحان التقويمي والتأزم من التعليم الأهلي

٢٤٤ إعفاء وتعيين رؤساء الجامعات والعمداء
٢٥٠ (كلاوات) قصي السهيل في خلية الأزمة
٢٥٥ إعادة تدوير الفاسدين
٢٦١ عادل عبد المهدي والعلاقات المشبوهة
٢٧٤ نماذج من تصرفات ومخالفات علاء الموسوي وتغطية عبد المهدي عليها
٢٧٤ النموذج الأول: جامع الحلة الكبير
٢٧٩ النموذج الثاني: مجمع دار الإسلام الخيري
٢٨٥ النموذج الثالث: جامع الرحمن
٢٨٩ كذوبة صفقة الصين
٢٩٦ كارثة قرار (أوبك بلص)
٣٠٦ تداعيات اغتيال المهندس وسليمان
٣١٢ استنتاجات
٣٣٧ الخاتمة

ملحق الوثائق والصور

٣٤٠ الوثائق
٣٨١ الصور
٤١٣ الفهرس